



الرقم التسلسلي:...../2019

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل.م.د)

دفعة: 2019

الفرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بمعنوان:

دور التحليل المالي في تقييم المشاريع

دراسة حالة: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)-تبسة-

تحت إشراف الأستاذ:

- وئام ملاح

إعداد الطلبة:

- جهينة فرحي

- شامة هارون

جامعة العربي التبسي - تبسة
Universite Larbi Tebessi - Tébessa

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
مهري عبد المالك	أستاذ محاضر -أ-	رئيسا
وئام ملاح	أستاذ محاضر -ب-	مشرفا ومقررا
رياض موساوي	أستاذ محاضر -ب-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018



الرقم التسلسلي:...../2019

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل.م.د)

دفعة: 2019

الفرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بمعنوان:

دور التحليل المالي في تقييم المشاريع

دراسة حالة: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)-تبسة-

تحت إشراف الأستاذ:

- وئام ملاح

إعداد الطلبة:

- جهينة فرحي

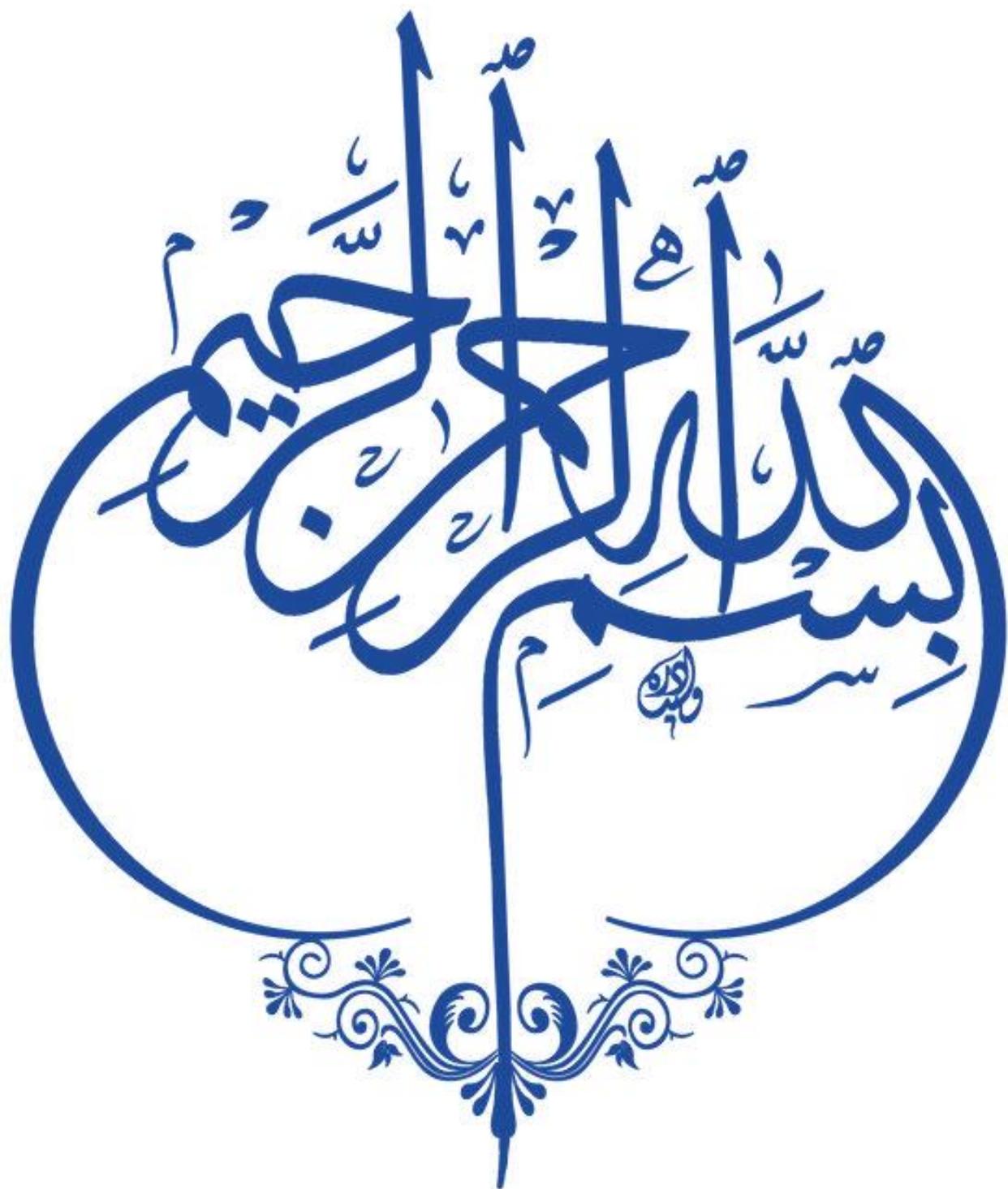
- شامة هارون

جامعة العربي التبسي - تبسة
Universite Larbi Tebessi - Tébessa

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
مهري عبد المالك	أستاذ محاضر -أ-	رئيسا
وئام ملاح	أستاذ محاضر -ب-	مشرفا ومقررا
رياض موساوي	أستاذ محاضر -ب-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018





آیتہ الکرسی سورۃ البقرہ آیت ۲۵۵

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

الى نبع الحنان وقررة العين، أمي الغالية حفصك الله وأطال في عمرك.

الى أجمل من في العائلة أخي أحمد الى أختي فرح

الى من حملتني على كتفها واحتضنتني في صدرها واحتوتني في كل

المواقف، بركة العائلة وأساسها جدتي الحنون، أطال الله في عمرها ورعاها.

الى أجمل ما حوى بستانني وكانوا حولي كالورود خالاتي وأخص بالذكر " سناء،

صليحة، فاطمة، تونس "

الى أخوالي الأعزاء.

الى اللاتي يعز عليا فراقهن وعشت معهن أمتع الأوقات وأحلى أيام حياتي

رفيقاتي: " جهينة، الهام، حنان، فريال، مفيدة، سلوى، خديجة، منة، عزيزة،

سمية. " متمنية لهم كل النجاح والتوفيق في حياتهن.

الى كافة الأهل والأقارب.

كلمة شكر

نشكر الله تعالى الذي فتح لنا أبواب التوفيق والعون.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل الأساتذة الذين لم ييخلوا علينا

بنصحتهم وتشجيعهم.

خاصة الأستاذة " ملاح وئام " التي عاشت معنا مشاق إعداد

هذه المذكرة.

فلها منا جزيل الشكر لعدم البخل على تقديم النصائح وكذا

الجواب على كل الاستفسارات.

كما نوجه الشكر لكل من ساعد في إنجاز هذه المذكرة.

كلمة شكر

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

أ	مقدمة
1	الفصل الأول: الأدبيات النظرية
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مدخل عام للتحليل المالي
3	المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي
3	أولاً. تعريف التحليل المالي
4	ثانياً. خصائص التحليل المالي:
5	ثالثاً. أهداف وأهمية التحليل المالي:
6	المطلب الثاني: أساليب التحليل المالي واستعمالاته
6	أولاً. أساليب التحليل المالي
9	ثانياً. استعمالات التحليل المالي
9	المطلب الثالث: مقومات ومنهجية التحليل المالي
9	أولاً. مقومات التحليل المالي:
11	ثانياً. منهجية التحليل المالي
12	المطلب الرابع: أدوات التحليل المالي
12	أولاً: التحليل المالي بواسطة التوازن المالي
15	ثانياً: التحليل المالي باستخدام النسب المالية
19	المبحث الثاني: إطار مفاهيمي لتقييم المشاريع

19	المطلب الأول: مفهوم تقييم المشروع
19	أولاً. تعريف تقييم المشروع
20	ثانياً. أهمية وأهداف تقييم المشاريع
21	ثالثاً. أسس ومبادئ تقييم المشروع
22	المطلب الثاني: مستويات تقييم المشروعات ومراحله
22	أولاً. مستويات تقييم المشاريع
23	ثانياً. مراحل تقييم المشروع
24	المطلب الثالث: معايير تقييم المشاريع
24	أولاً. معايير تقييم المشاريع في ظل ظروف التأكد
31	ثانياً. معايير تقييم المشاريع في ظل ظروف عدم التأكد
36	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
36	المطلب الأول: الدراسات العربية
	أولاً: دراسة (سعادة 2015) بعنوان "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها" دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة.
36	ثانياً: دراسة (حارن 2009م) بعنوان "دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح التمويل المصرفي".
	ثالثاً: دراسة (حمدوي وحمودة، 2015) بعنوان: "استخدام أسلوب تحليل الحساسية في تقييم المشاريع الاستثمارية دراسة حالة مشروع إنتاج الأغلفة الورقية بولاية عنابة"
37	رابعاً: دراسة (الحلو، 2016) بعنوان: "مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية" (دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية الفلسطينية).
38	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

أولا: دراسة Singh and Schmidgall (2012) بعنوان: تحليل البيانات المالية لصناعة السكن في الولايات المتحدة.	38
ثانيا: دراسة Jonnes Mua Nzivo (2016) بعنوان: دور تقييم المشروعات في أداء المؤسسات المالية في كينيا: دراسة حالة Family Bank Ltd.	39
ثالثا: دراسة John Herbohn (2017): بعنوان: ميزانية رأس المال: التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية.	39
رابعا: دراسة Dominik Msabila (2013) بعنوان: مشروع المالية التقديرية EDU	40
المطلب الثالث: التعقيب على الدراسات السابقة.	40
أولا: مقارنة الدراسات العربية بالدراسة الحالية.	40
ثانيا: مقارنة الدراسات الأجنبية بالدراسة الحالية.	42
خلاصة.	43
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية.	44
تمهيد.	45
المبحث الأول: تقديم عام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "وكالة ولاية تبسة".	46
المطلب الأول: نشأة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتعريف بها.	46
أولا. نشأة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.	46
ثانيا. التعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.	46
ثالثا. مهام بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.	47
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة وتقسيماتها الوظيفية وتقسيماتها الوظيفية.	48
أولا. الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - "فرع تبسة".	48
المطلب الثالث: صيغ تمويل إنشاء مؤسسة صغيرة.	55
المبحث الثاني: التحليل المالي لمشروع الديكور بواسطة المؤشرات والنسب المالية.	58

58	المطلب الأول: لمحة حول مشروع الديكور
58	أولاً: تقديم مشروع الديكور
59	ثانياً: عناصر الديكور
59	المطلب الثاني: تحليل الميزانيات المالية بواسطة المؤشرات التوازن المالي
59	أولاً: عرض الميزانيات المالية للسنوات (2016، 2017، 2018)
61	ثانياً: تحليل الميزانية باستخدام مؤشرات التوازن المالي
74	المبحث الثاني: التحليل المالي لمشروع نجارة الألمنيوم بواسطة المؤشرات والنسب المالية
74	المطلب الأول: لمحة حول مشروع نجارة الألمنيوم
74	أولاً: تقديم المشروع
75	ثانياً: معدات وأدوات نجارة الألمنيوم
75	المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي
76	ثانياً: تحليل الميزانية المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي
80	المطلب الثالث: التحليل المالي باستخدام النسب المالية
80	أولاً: نسب الهيكل التمويلي
83	ثانياً: نسب السيولة
85	ثالثاً: نسب النشاط
89	خلاصة:
91	الخاتمة:

قائمة الجداول

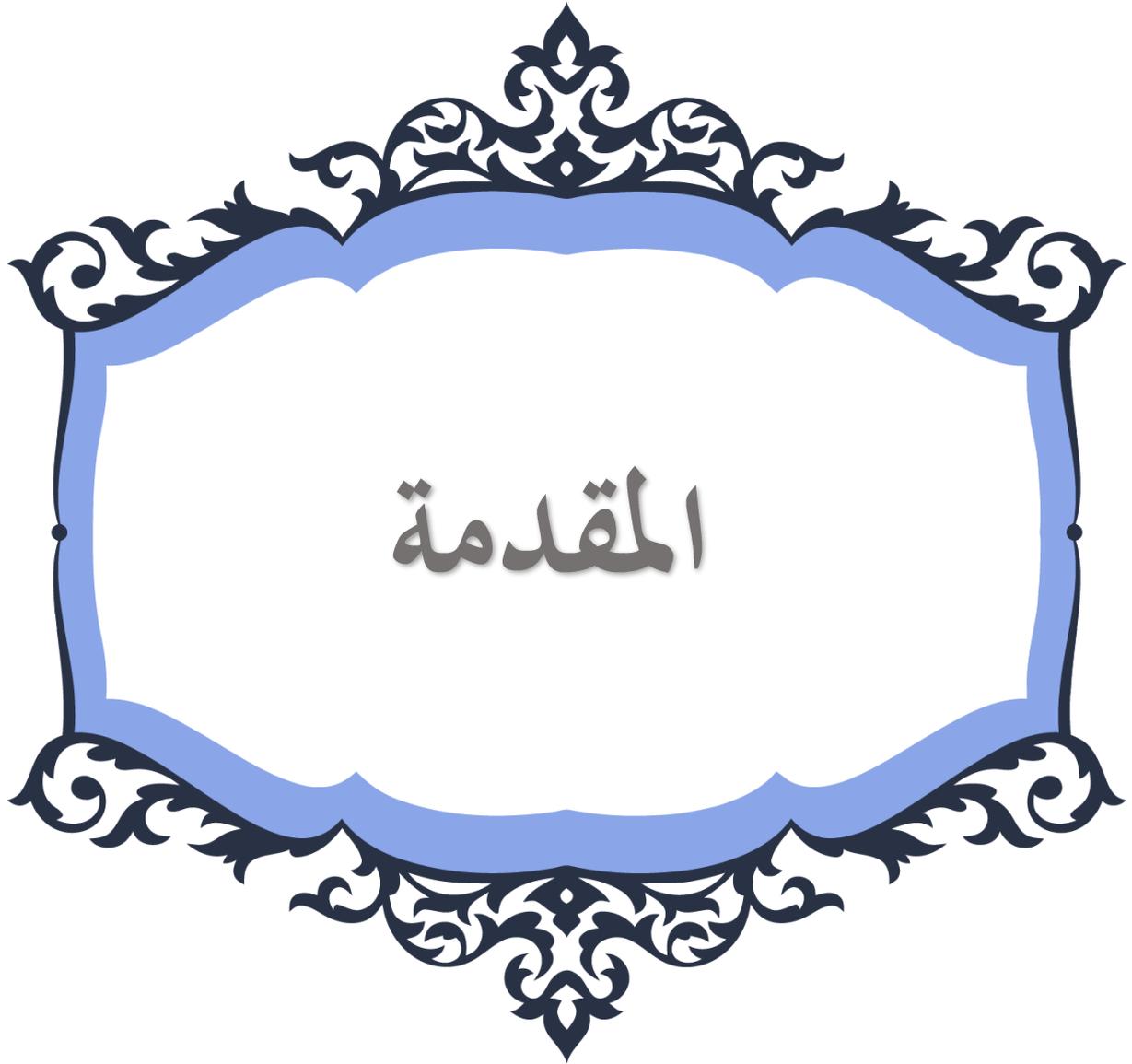
- الجدول رقم 01-01: يمثل نسب الهيكل التمويلي 15
- الجدول رقم 02-01: نسب السيولة 16
- الجدول رقم 03-01: نسب النشاط ومعدلات الدوران 17
- الجدول رقم 04-01: أهم النسب الربحية 18
- الجدول رقم 05-01: يمثل جدول مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية. 41
- الجدول رقم 06-01: جدول مقارنة الدراسات الأجنبية بالدراسة الحالية. 42
- الجدول رقم 01-02: الهيكل المالي للتمويل الثنائي 56
- الجدول رقم 02-02: الهيكل المالي للتمويل الثلاثي. 57
- جدول رقم 03-02: الميزانية الوظيفية لسنة 2016، 2017، 2018. 60
- جدول رقم 04-02: ميزانية مختصرة لسنوات المتتالية 2016، 2017، 2018. 60
- جدول رقم 05-02: تطور راس المال العامل FR خلال فترة الدراسة. 61
- الجدول رقم 06-02: تطور إحتياج راس المال العامل خلال سنوات الدراسة 63
- الجدول رقم 07-02: تطور الخزينة خلال فترة الدراسة. 63
- الجدول رقم 08-02: يمثل نسب التمويل الدائم خلال فترة الدراسة 65
- الجدول رقم 09-02: يمثل مراحل تطور نسب التمويل الخاص خلال فترة الدراسة 66
- الجدول رقم 10-02: يمثل مراحل تطور نسبة الاستقلالية المالية خلال فترة الدراسة. 67
- الجدول رقم 11-02: يمثل مراحل تطور نسبة التمويل الخارجي خلال فترة الدراسة. 67
- الجدول رقم 12-02: يمثل تطور نسبة سيولة الأصول خلال فترة الدراسة 69
- الجدول رقم 13-02: يمثل مراحل تطور نسبة السيولة العامة خلال فترة الدراسة 69

- الجدول رقم 02-14: يمثل معدل دوران إجمالي الأصول خلال فترة الدراسة. 70
- الجدول رقم 02-15: يمثل معدل دوران الأصول غير الجار خلال فترة الدراسة. 71
- الجدول رقم 02-16: يمثل معدل دوران الأصول الجارية خلال فترة الدراسة. 72
- الجدول رقم 02-17: الميزانية الوظيفية للسنوات المتتالية 2016، 2017، 2018. 75
- الجدول رقم 02-18: الميزانية المختصرة لسنوات المتتالية: 2016، 2017، 2018. 76
- الجدول رقم 02-19: يمثل تطور رأس المال العامل خلال فترة الدراسة. 77
- الجدول رقم 02-20: جدول تطور إحتياج راس المال العامل خلال فترة الدراسة. 78
- الجدول رقم 02-21: تطور الخزينة الصافية خلال فترة الدراسة. 79
- الجدول رقم 02-22: يمثل تطور نسبة التمويل الدائم خلال فترة الدراسة. 80
- الجدول رقم 02-23: يمثل تطور نسبة التمويل الخاص خلال فترة الدراسة. 81
- الجدول رقم 02-24: تطور نسبة الاستقلالية المالية خلال فترة الدراسة. 82
- الجدول رقم 02-25: تطور نسبة التمويل الخارجي خلال فترة الدراسة. 83
- الجدول رقم 02-26: يمثل تطور نسبة الأصول خلال فترة الدراسة. 84
- الجدول رقم 02-27: يمثل تطور نسبة السيولة العامة خلال فترة الدراسة. 84
- الجدول رقم 02-28: تطور معدل دوران اجمالي الأصول خلال فترة الدراسة. 85
- الجدول رقم 02-29: معدل دوران الأصول غير الجارية خلال فترة الدراسة. 86
- الجدول رقم 02-30: معدل دوران الأصول الجارية خلال فترة الدراسة. 87

قائمة الأشكال

- الشكل رقم 01-02: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - "وكالة ولاية تبسة" 53
- الشكل رقم 02-02: مراحل الموافقة المقاولاتية..... 55
- الشكل رقم 03-02: تطور رأس المال العامل FR..... 62
- الشكل رقم 04-02: تطور إحتياج رأس المال العامل خلال سنوات الدراسة..... 63
- الشكل رقم 05-02: تطور الخزينة خلال فترة الدراسة..... 64
- الشكل رقم 06-02: النسب التمويل الدائم..... 65
- الشكل رقم 07-02: نسب التمويل الخاص خلال فترة الدراسة..... 66
- الشكل رقم 08-02: نسبة الاستقلالية المالية خلال فترة الدراسة..... 67
- الشكل رقم 09-02: نسبة التمويل الخارجي خلال فترة الدراسة..... 68
- الشكل رقم 10-02: نسبة سيولة الأصول خلال فترة الدراسة..... 69
- الشكل رقم 11-02: نسبة السيولة العامة خلال فترة الدراسة..... 70
- الشكل رقم 12-02: معدل دوران إجمالي الأصول خلال فترة الدراسة..... 71
- الشكل رقم 13-02: معدل دوران الأصول غير الجار خلال سنوات الدراسة..... 72
- الشكل رقم 14-02: معدل دوران الأصول الجارية خلال فترة الدراسة..... 73
- الشكل رقم 15-02: يمثل تطور رأس المال العامل خلال فترة الدراسة..... 77
- الشكل رقم 16-02: تطور إحتياج رأس المال العامل خلال فترة الدراسة..... 78
- الشكل رقم 17-02: تطور الخزينة الصافية خلال فترة الدراسة..... 79
- الشكل رقم 18-02: مراحل تطور نسبة التمويل الدائم خلال فترة الدراسة..... 80

- الشكل رقم 02-19: نسبة التمويل الخاص خلال فترة الدراسة..... 81
- الشكل رقم 02-20: نسبة الاستقلالية المالية..... 82
- الشكل رقم 02-21: نسبة التمويل الخارجي خلال سنوات الدراسة..... 83
- الشكل رقم 02-22: نسبة سيولة الأصول خلال فترة الدراسة..... 84
- الشكل رقم 02-23: مراحل تطور معدل دوران اجمالي الأصول خلال فترة الدراسة..... 86
- الشكل رقم 02-24: تطور معدل دوران الأصول غير الجارية خلال سنوات الدراسة..... 87
- الشكل رقم 02-25: مراحل تطور معدل دوران الأصول غير جارية خلال سنوات الدراسة..... 88



المقدمة

تعتبر عملية تقييم المشاريع من أهم المراحل التي يمر بها أي مشروع استثماري مهما كان نوعه، فهو أحد الأدوات الهامة للتخطيط الاستراتيجي، بل المنهجية الفعالة للإدارة الاستراتيجية للمشروعات في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية التي تمكن من النظر إلى المستقبل بفكر استراتيجي يؤدي إلى صنع القرارات الاستثمارية على مدى العمر الافتراضي للمشروع بأقل درجة ممكنة من عدم التأكد والمخاطرة، كما يهدف تقييم المشروع إلى تحديد حجم المنافع التي سيحققها المشروع في المستقبل وصولاً إلى اتخاذ القرار المناسب، والعمل به سواء بتنفيذ المشروع أو استبعاده ورفضه، وللوصول إلى نتائج دقيقة حول المشاريع المراد تقييمها يعتمد المحللون الماليون على مجموعة من الأدوات والمنهجيات منها التحليل المالي.

فالتحليل المالي يهدف إلى تشخيص وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة من أجل العمل على تحسينها وجعلها أكثر قوة والكشف على نقاط الضعف والعمل على تصحيحها والتخلص منها، ويمكن اعتبارها نقطة بداية لأي سياسة مستقبلية وهذا من خلال دراسة وتقييم المشروع ومعرفة اتجاهاته أو التنبؤ بمدى نجاحه أو فشله مما يعطي أصحاب القرار أفضلية في اتخاذهم لقرارات استثمارية.

وعليه تستهدف عملية تقييم المشروع إجراء تحليل ومقارنات كمية ووصفية لكافة عناصر المشروع ولا شك ان عملية التقييم تعتمد بشكل كبير على دقة وموثوقية المعلومات والبيانات المالية، وهنا تظهر أن هناك علاقة متكاملة بين تقييم المشاريع والتحليل المالي، حيث أن هناك تقييم ربحية وكفاءة إدارة المشروع وتوازنه المالي من خلال استخدام أدوات التحليل المالي، و التي من خلالها يتم الحكم على الوضعية المالية للمشروع من وراء الأرقام والدلالات التي تساعد على التحليل.

1- إشكالية الدراسة:

انطلاقاً من كل ماسبق فان معالم الإشكالية الرئيسة لهذه الدراسة تتبلور في مايلي:

كيف يمكن التحليل المالي في تقييم المشاريع المقدمة من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)؟

2- التساؤلات الفرعية:

من خلال الإشكالية الرئيسية يمكننا إبراز التساؤلات الفرعية التالية:

- هل تعتبر مؤشرات التوازن المالي كافية لمعرفة وتقييم الوضعية المالية للمشروع؟

- كيف يمكن للنسب المالية في تقييم المشاريع المقدمة من طرف الوكالة؟

3- الفرضية الرئيسية:

- يمكن التحليل المالي في تقييم المشاريع المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "وكالة ولاية تبسة" بالاعتماد على أدوات التحليل المالي التي من خلالها يتم الحكم على الوضعية المالية للمشروع من خلال اجراء تحليلات لكافة عناصر المشروع.

4- الفرضيات الفرعية:

- تعتبر مؤشرات التوازن المالي مقياسا لمعرفة الوضعية المالية للمشروع.
- دور النسب المالية في تقييم المشاريع هو تحديد نقاط القوة والضعف لهاته المشاريع.

5- أسباب اختيار الموضوع:

يعود سبب اختيارنا موضوع البحث للأهمية التي يكتسيها من معلومات ومعطيات سمحت باختيار الموضوع التي نوجزها فيما يلي:

- الرغبة الشخصية للتعرف والإحاطة بهذا الموضوع نظرا لأهميته التي يحظى بها؛
- الصلة المباشرة بين الموضوع والتخصص الذي ندرسه؛
- الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع.

6- أهداف الدراسة:

- التعرف على الكفاءة التحليل المالي ومدى فعاليتها في تشخيص وتقييم المشاريع؛
- محاولة التعرف على الأسلوب المنتهج في التحليل المالي من طرف مسيري المشروع والحفاظة على توازنه المالي؛
- إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للمشروع.

7- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع فيما يلي:

- التحليل المالي يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت ومازالت تلاقي اهتمام كبير في ميدان تسيير الإدارة المالية للمشاريع؛

- أهمية التحليل المالي تكمن في القدرة على تشخيص الحالة المالية للمشروع؛
- التحليل أداة مهمة في اتخاذ القرارات الصادرة في عملية التقييم المالي للمشاريع.

8- المنهج المتبع:

-لقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدمناه في الجانب النظري لتوضيح مختلف المفاهيم الأساسية التي تتعلق بالدراسة، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل المعلومات والوثائق المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة.

9- حدود الدراسة:

-الموضوعية: طبيعة الموضوع وأهميته بالنسبة للمؤسسة بإعتباره بمثابة المحرك أو العجلة التي تقود المؤسسة؛
 واهتمام شخصي بالاطلاع على كل ما يتعلق بالتحليل المالي وبحكم علاقة الموضوع بتخصص الدراسة؛
 -المكانية: اقتصرت الدراسة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بتبسة التي زودتنا ببعض الوثائق التي ساعدتنا في استكمال هذا البحث؛
 - الزمنية: تمثلت الدراسة الزمنية في دور التحليل المالي في تقييم المشاريع المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وذلك خلال السنوات (2016، 2017، 2018)، فترة التبرص من 15 أفريل إلى 15 ماي.

10- الدراسة:

-ضيق الوقت المحدد واللازم لإنجاز هذه الدراسة والأوضاع السياسية الراهنة خلال فترة الدراسة؛
 - صعوبة الحصول على الوثائق من طرف المؤسسة محل الدراسة ما جعلنا نغير مكان التبرص؛
 -نظرة الشك والريبة عند طلب المعلومات من طرف المؤسسة محل الدراسة خاصة المالية منها.

11- هيكل الدراسة:

لقد قسم هذا البحث إلى فصلين، حيث يتضمن **الفصل الأول** ثلاث مباحث، المبحث الأول تضمن مدخل للتحليل المالي، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه الاطار المفاهيمي لتقييم المشاريع واهم المعايير المتبعة في ذلك، أما المبحث الثالث فقد خصص لعرض اهم الدراسات التي تناولت الموضوع سابقا، بعدها تم التطرق إلى **الفصل الثاني** والذي تم التطرق فيه إلى الدراسة الميدانية في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "وكالة ولاية تبسة"، والذي قسم بدوره إلى ثلاث مباحث، حيث تضمن المبحث الأول المبحث الأول: تقديم عام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "وكالة ولاية تبسة"، أما المبحث الثاني فقد تم التطرق فيه إلى التحليل المالي لمشروع الديكور بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، كما أن المبحث الثالث قمنا فيه بدراسة المشروع الثاني لنجارة الألمنيوم.



الفصل الأول:

الأدبيات النظرية

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط السليم الذي ازداد أهميته في ظل تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية والمشاريع الاستثماري، حيث يعتبر هو المنطلق السليم للتعرف على وضع المشروع قيد التحليل، ويهدف إلى تشخيص وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة وتحديد نقاط قوتها وضعفها ويلعب دورا هاما في سير عملية تقييم المشاريع ويحصى بأهمية لا يستهان بها في تحديد المركز المالي للمؤسسة والحكم على الوضعية المالية باستخدام مجموعة من الأدوات التي تساعد المحلل على أن يقوم بتقييم المالي للمشروع.

ومن أجل فهم أعمق لدور أدوات التحليل المالي في تقييم ودراسة المشاريع الاقتصادية الاستثمارية فقد تم تخصيص

هذا الفصل لتسليط الضوء على المفاهيم الأساسية للدراسة وذلك بتقسيمه إلى ثلاث مباحث تمثلت في:

- مدخل عام للتحليل المالي؛
- الإطار المفاهيمي لتقييم المشاريع؛
- الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مدخل عام للتحليل المالي

يعتبر التحليل المالي تقنية من التقنيات الأخرى تتطلب معرفة معمقة وخاصة، وهي دوماً في تطور مستمر ويعتبر من المواضيع الهامة التي تتناولها الدراسات الاقتصادية والاهتمام بها، لأنها تملئها متطلبات التخطيط المالي السليم، وعادةً فإن طبيعة التحليل المالي هي عبارة دراسة تفصيلية للبيانات والقوائم المالية لمعرفة مدلولات هذه البيانات وأسباب ظهورها وتفسير ذلك.

وعلى هذا النحو يتضمن هذا المبحث على ما يلي :

حيث يتضمن المبحث الأول ما يلي:

- مفهوم التحليل المالي؛
- أساليب التحليل المالي واستعمالاته؛
- مقومات ومنهجية التحليل المالي؛
- أدوات التحليل المالي.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي

يتمثل التحليل المالي في تشخيص وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة من أجل العمل على تحسينها وجعلها أكثر قوة والكشف على نقاط الضعف والعمل على تصحيحها والتخلص منها.

أولاً. تعريف التحليل المالي:

التحليل المالي هو عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة يهدف إلى الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار، وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.¹ كما يعرف التحليل المالي على أنه عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤثرات الكمية النوعية حول نشاط المشروع، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤثرات من ذلك تقييم أداء المشروع بقصد اتخاذ القرار المناسب.²

¹ عامر شقر وأيمن الشنطي، الإدارة والتحليل المالي، الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، عمان، 2004، ص 19.

² وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 13-14.

يقوم موضوع التحليل المالي على دراسة القوائم المالية والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي، وما يتوفر من بيانات إضافية لغرض الحصول على معلومات غير متاحة بشكل مباشر بالقوائم المالية، أو تكون محتفية وراء زحمة الأرقام بهذه القوائم المالية، كما أن التحليل المالي قد يشتمل على دراسة وتحليل حاضر وماضي الوضع المالي، ونتائج الأعمال لمؤسسة معينة، وذلك لغرض الحصول على مؤشرات تساعد في تقييم الأداء الحالي للمؤسسة، واستكشاف المستقبل.¹

يعد التحليل المالي أحد الموضوعات بالغة الأهمية في حقل الإدارة المالية والمحاسبية والاقتصادية ومن خلاله يمكن لإدارة المنشأة الاقتصادية أن تقيم عموم قراراتها المالية سواء تلك القرارات المتعلقة بالاستثمار المرتبطة بصياغة حجم الموجودات (الأصول) التي تعمل بها المنشأة وكذلك مكوناتها وقيمها، أو القرارات المتعلقة بالتمويل، أي تلك القرارات التي تتناول صياغة مكونات المطلوبات (الخصوم) وأنواعها، أضف إلى ذلك أن التحليل المالي يعد وسيلة في غاية الأهمية في تقييم موقف المنشأة الاستراتيجي، يساعدها في تشخيص نقاط القوة ونقاط الضعف.²

مما سبق نستنتج أن التحليل المالي يعتبر كوسيلة لدراسة الوضعية المالية للمؤسسة بصورة تفصيلية وهذا لعدم كفاية التقنيات المحاسبية للقيام بعملية التحليل، وذلك باعتبارها تقنيات تسجيلية تهدف لحساب الربح لفترة معينة والجرد الدائم للوضعية المالية للمؤسسة.

كما أن التحليل المالي يعتبر أداة من أدوات التسيير المالي، وضرورة حتمية للتخطيط المالي السليم وتشخيص الحالة المالية للمؤسسة، وبالتالي تحديد نقاط القوة والضعف في السياسة المطبقة، ومن ثم تقديم الاقتراحات المناسبة.

ثانياً. خصائص التحليل المالي:

تتمثل خصائص التحليل المالي فيما يلي:³

- ✓ هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ القرارات؛
- ✓ يشمل كافة الأنشطة عند كل المستويات الإدارية وليس فقط النشاط المالي؛
- ✓ هو نشاط مستمر في المؤسسة؛
- ✓ يميز بين كل من البيانات والمعلومات المساعدة في عملية اتخاذ القرارات؛

¹ محمد مبروك أبو زيد، التحليل المالي (شركات وأسواق مالية)، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2009، ص 19.

² صابر تاج، محمد عبد الرحمن الكنزي، التحليل المالي: الأصول العلمية والعملية، الخوارزم للنشر والتوزيع، الطائف، 2015، ص 39.

³ زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي، دار وائل للنشر، ط4، عمان، 1998، ص 11.

✓ لا يقتصر على بيانات مالية محدودة بل يمتد إلى ميزانية وقوائم الدخل.

ثالثاً. أهداف وأهمية التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة، كما له أهداف تخص تقييم الأداء

المالي وفيما يلي حصر لأهم هذه الأهداف:

1. أهداف التحليل المالي:

للتحليل المالي دور الوصل بين مختلف الأهداف المتعاملة مع المؤسسة حيث يعمل كل طرف على تحقيق مجموعة

من الأهداف أهمها:¹

أ. بالنسبة للمؤسسة: تعتبر نتائج التحليل المالي أهم الأسس التي يستند عليها متخذ القرار من أجل الحكم

على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الإستثمار الأفضل، وبالتالي فإن التحليل يهدف إلى:

— تحديد مختلف الانحرافات التي تخللت أداء المؤسسة مع تشخيص أسبابها؛

— تقييم الوضع المالي والنقدي للمؤسسة؛

— تعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار؛

— تحديد الفرص المتاحة أمام المؤسسة والتي يمكن إستثمارها؛

— تقييم ملائمة المؤسسة في الأجل الطويل والقصير.

ب. بالنسبة للمتعاملين مع المؤسسة: الأطراف المتعاملة مع المؤسسة لها أهداف من وراء التحليل المالي للمؤسسة

حيث تهدف إلى:²

— إجراء ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي؛

— تقييم الوضعية المالية وبواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة؛

— الموافقة أو الرفض على طلب المؤسسة من أجل الاستفادة من القرض؛

— من أجل تحقيق هذه الأهداف يتوجب على المحلل المالي التعامل مع نتائج التحليل المالي بكل حذر.

¹ عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان، 2000، ص 143.

² بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة في شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص ادارة مالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011، ص13.

2. أهمية التحليل المالي:

- يعد التحليل المالي أحد أهم وسائل الإدارة المالية، وتكمن أهميته فيما يلي:¹
- تقييم قرارات المؤسسة المختلفة المرتبطة بالاستثمار أي مجموعة القرارات التي تتخذ لصياغة حجم الإستثمار التشغيلي وأنواعه؛
- تقييم القرارات التي تجسد هيكل التمويل ومصادره المختلفة وضمان استخدامها بأقل تكلفة ممكنة؛
- تقييم الموقف الاستراتيجي للمؤسسة ككل؛
- يساعد التحليل المالي في الوصول إلى تشخيص دقيق لنقاط القوة وجوانب الضعف؛
- تحديد الفرص وبيان التهديدات التي تجسد في بيئة المؤسسة؛
- تحديد وتقييم البدائل الاستراتيجية المختلفة وذلك بتمكين الإدارة من استغلال الفرص المتاحة وتجنب التهديدات التي تواجهها؛
- مساعدة المؤسسة في اختيار البدائل الاستراتيجية.

المطلب الثاني: أساليب التحليل المالي واستعمالاته

تتوفر أمام المحلل المالي داخل المؤسسة أنواع مختلفة من أساليب التحليل المالي، ولكل أسلوب غرضه وفق منهجيته واستعمالاته، ولا بد من اتباع خطوات محددة للوصول إلى النتائج المرجوة، وفيما يلي عرض لكل من أساليب، خطوات التحليل المالي، واستعمالاته:

أولاً. أساليب التحليل المالي:

وتتمثل أهم هذه الأساليب فيما يلي:

1. أسلوب التحليل الرأسي:

ويسمى أيضاً بالتحليل العمودي ويقصد بهذا النوع من التحليل تقييم أداء منشأة الأعمال، وذلك من خلال إيجاد العلاقة بين فقرات أو بنود جانب واحد فقط من الميزانية العمومية أو قائمة الدخل، أي إيجاد الأهمية النسبية لكل

¹ حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 74.

مكون أو بند من مجموعة رئيسية من مكونات الميزانية العمومية أو قائمة الدخل وعادة ما تتم المقارنة بين أرقام حدثت في نفس الفترة المالية استبعادا للتغيرات المفاجئة.¹

ويساعد التحليل المالي الرأسي إلى تقديم جملة مزايا للمحلل المالي ولإدارة المنشأة منها:

- تركيزه على المدة المالية موضع البحث؛
- في حالة التحليل الرأسي لعدة سنوات، يمكن ملاحظة تغيير الأهمية النسبية تلك عبر الزمن ودراسة مسببات وأثار هذا التغيير، مع بيان فيما إذا كانت التغيرات كبيرة أو صغيرة؛
- كما يمكن مقارنة نتائج التحليل الرأسي لمنشأة ما مع منشأة مقارنة في الاختصاص أو لمعدل أداء القطاع الذي تعمل فيه المنشأة.

2. أسلوب التحليل الأفقي:

وهو التحليل الذي يهتم بعملية تقييم الأداء خلال فترتين زمنيتين وذلك بإيجاد العلاقة الأفقية بين بنود أو فقرات قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) أو بنود أو فقرات قائمة الدخل، وذلك بهدف دراسة الاتجاهات والتغيرات الحاصلة في كل فقرة بالزيادة أو بالنقصان بمرور الزمن، ولهذا فان شكل التحليل هو ديناميكي لأنه يبين التغيرات التي حدثت فعلا، مثل مقارنة التغير في صافي الربح، أو في قيم الموجودات المتداولة على مدار سنتين مثلا، ولهذا يسمى هذا النوع من التحليل بتحليل الاتجاهات.²

وبشكل عام، فإن التحليل الأفقي يساعد في:

- إكتشاف سلوك النسبة أو أي بند من بنود الحسابات الختامية موضوع الدراسة وعبر الزمن؛
- يقيم إنجازات ونشاط المنشأة في ضوء هذا السلوك ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب التغير إلى جذورها.

3. التحليل المالي بالنسب المالية:

يعتبر التحليل المالي باستخدام أسلوب النسب المالية من الأنواع الرئيسية والمهمة في تحليل الحسابات الختامية.

¹ منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 39.

² حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 59.

ويقصد بالنسبة المالية إيجاد علاقة حسابية نقدية بين متغيرين أحدهما بسيط والآخر مقام يمثل كل منها فقرة أو مجموعة من الحسابات الختامية (الميزانية العمومية قائمة الدخل)، فالأرقام المطلقة التي ترد في الحسابات الختامية قد لا تعني شيئاً ولا تفصح بوضوح عن الوضع المالي وشكل الأداء في منشأة الأعمال، مما يستدعي ربطها بعضها مع البعض الآخر بشكل نسبي، للحصول على نتائج ذات مضمون محدد يفيد في عملية تقييم الأداء وقد يفسر حالة من حالات القرار المتخذ في المنشأة، ويعني ذلك أن النسب المالية تستخرج من البنود المتنافسة في القوائم المالية الختامية أو غيرها من المصادر للوصول إلى دلالات معينة ومعاني كاملة إذ أن الرقم المالي المجرد لا تظهر أهميته ولا تتضح دلالاته إذا نظرنا إليه بشكله الرقمي فقط إذ يجب أن ننظر إليه بعلاقته مع غيره من الأرقام المرتبطة به حتى يتسنى الوصول إلى صورة ذات معان معينة لهذه العلاقة، بل أنه يمكن القول أن دلالات الأرقام المجردة مشكوك في صحتها وأن الاعتماد عليها غالباً ما يؤدي إلى نتائج غير سليمة.¹

ومن الضروري التأكيد على أن هذه النسب هي ليست الغاية في التحليل المالي، وإنما هي في الواقع مؤشرات وتصورات تعطي الوضوح والأجوبة لكثير من التساؤلات المتعلقة بتقييم الأداء بشكل عام والأداء الاستراتيجي منه بشكل خاص، وكذلك تقييم الوضع المالي والنقدي للمنشأة، والاهم في ذلك هو اكتساب النسب المالية أهمية متزايدة بعد أن أصبحت من المؤشرات المهمة التي تلجأ إليها الإدارة ويركن إليها المحلل المالي لغرض التنبؤ بحالات الفشل التي قد تتعرض لها منشآت الأعمال والتي يقودها إلى التصفية.

وعادة ما تقسم النسب المالية وفقاً للمجال الذي تشتق منه إلى فئتين:

✓ **نسب اتجاهية:** وتحصل عندما تمثل النسب المالية حركة أو اتجاه تغير قيمة بند معين من بنود الحسابات الختامية على مدار فترة زمنية.

✓ **نسب هيكلية:** وهي النسب المالية التي تمثل العلاقة بين قيمة بندين (أو فترتين) أو أكثر من بنود القوائم المالية في لحظة زمنية معينة وعلى مدار نفس الفترة المحاسبية مثل نسبة التداول ونسبة الرافعة المالية وغيرها.²

¹ أحمد توفيق جميل، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2001، ص 27.

² حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 59.

ثانيا. استعمالات التحليل المالي:

يستعمل التحليل المالي للتعرف على أداء المؤسسات موضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة بها، هذا ويمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة ومن أهمها الآتي:¹

1. التحليل الائتماني: هذا التحليل بصورة عامة يقومون به المقرضين من أجل معرفة الأخطار التي سيواجهونها أن منحوا قرضا لأحد الأطراف، لذا يقومون بتحليل مديونية الطرف الذي ينوون منحه قرضا من أجل التحقق من أن هذا الطرف قادر على إعادة القرض عند استحقاقه.

2. التحليل الاستثماري: هذا النوع يهتم بعملية تقييم الأسهم والسندات وتقييم المؤسسات بصورة عامة، وهذا النوع يعتبر من الأنواع المهمة بإعتبار أن الإستثمار هو مدار اهتمام نسبة كبيرة من الأفراد والمؤسسات.

3. تحليل الاندماج والشراء: قد ترغب المؤسسة في شراء مؤسسة أخرى أو انضمام مؤسستين أو أكثر معا لتكوين مؤسسة جديدة وهنا لا بد من تقييم كل مؤسستين وتقدير الأداء المستقبلي لها.

4. تحليل تقييم الأداء: أن تقييم أداء المؤسسة يعتمد على تقييم ربحيتها وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي وسيولتها وهذا لا يتم إلا من خلال استخدام أدوات التحليل المالي.

5. التخطيط: وقد تتعرض المؤسسات إلى ذبذبات مستمرة في أسواقها الأمر يتطلب منها إعداد الخطط الكفيلة.

المطلب الثالث: مقومات ومنهجية التحليل المالي

التحليل المالي كأى فرع من فروع المعرفة الإنسانية يستند إلى مجموعة من المقومات، والتي تهدف بدورها إلى تحقيق أغراضه النظرية والعلمية، وفيما يلي عرض لكل من مقومات ومنهجية التحليل المالي:

أولا. مقومات التحليل المالي:

من أجل نجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة، لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لا بد من مراعاتها، فاذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المؤسسة هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفير

¹ محمد عدنان، استخدام المؤشرات المالية في تقويم المصرف التجاري السوري، رسالة الإجازة في إدارة الأعمال، كلية الإدارة، جامعة الجزيرة، سوريا، 2004، ص 15.

مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف، وبذلك الحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج وأساليب وأدوات التحليل التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها.¹

وبناء على ما سبق يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي:²

✓ أن تتمتع المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصدقية والموثوقية، وأن تتسم

المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة ومن الملائمة من جهة أخرى؛

✓ أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل، والملائمة

للأهداف التي يسعى إليها.

ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة ما يلي:

- أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المنشأة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها وكذلك البيئة العامة المحيطة بها

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛

- أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التحليل، وكذلك المتغيرات الكمية والكيفية (النوعية) التي ترتبط

بالمشكلة محل الدراسة؛

- ألا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المشروع، بل أن يسعى إلى

تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية؛

- أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمخصور في كشف الحقائق كما هي قبل

أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي، وذلك ليقوم بعد ذلك بتقديم تقريره بما يتضمنه من

مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منه.³

¹ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003، ص ص 4-5.

² فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رام الله، فلسطين، 2008، ص 03.

³ فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، 2008، ص 03.

ثانياً. منهجية التحليل المالي:

هي الطرق والأساليب والإجراءات التي يتعامل معها المحلل المالي في إجراء عمليات التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعملاء، هذه المنهجية تحكمها بعض المبادئ والأسس العامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار لإتمام عملية التحليل المالي بشكل يتيح له تحقيق الهدف المطلوب ويمكن التعبير عنها بخطوات التحليل المالي التالية:¹

✓ **تحليل الهدف من إجراء عملية التقييم:** يتجدد الهدف في عملية التحليل المالي على ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدى المؤسسة حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة فقط بالموضوع المعني، ويوفر على نفسه الجهد والعناء والتكاليف غير اللازمة، فمثلاً إذا تقدم أحد العملاء بطلب قرض من بنك تجاري فيصبح الهدف الأساسي للمحلل المالي لدى البنك من معرفة مدى القدرة المالية لهذا العميل على سداد القرض في الوقت المحدد.

✓ **تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي:** حتى تحقق عمليات التحليل المالي أهدافها فلا بد أن تشمل فترة التحليل للقوائم المالية لعدة سنوات متتالية حيث أن القوائم المالية لسنة واحدة قد لا تكون كافية للحصول منها على المعلومات التي يستطيع المحلل من خلالها الحكم على قدراتها وإمكانيات العميل.

✓ **تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل لبلوغ أهدافه:** المعلومات التي يحتاج إليها المحلل يمكن الحصول عليها من عدة مصادر، فيمكن الحصول عليها من القوائم المالية، كما يمكن الحصول على المعلومات الشخصية عن العميل من خلال المؤسسات التي يتعامل معها.

✓ **اختيار الأسلوب والأداة المناسبة لحل المشكل:** فمن الأساليب والأدوات المستخدمة في التحليل كثيرة نذكر منها: نسبة التداول، نسبة السيولة السريعة، معدل دوران النقدية، معدل دوران المخزون السلعي، الرافعة المالية، بالإضافة إلى كشف التدفقات النقدية خلال فترات زمنية متتالية.

✓ **اختيار المعيار المناسب من معايير التحليل المالي لاستخدامه في قياس النتائج:** حيث يتم اختيار المعيار المناسب من أجل قياس نتائج التحليل المالي وإسقاطها على نشاط الإدارة من أجل معرفة ميزات وحدود العمليات المالية المتبعة.

¹ أمينة زغاد، التحليل وقائمة مصادر الأموال واستخداماتها، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البلدة،

✓ تحديد درجة الانحراف عن المعيار المستخدم في القياس: يتوجب على المحلل المالي معرفة مدى إنحراف النتائج عن المعيار المستخدم، حتى تحقق الإدارة نتائج أفضل.

✓ دراسة وتحليل أسباب الانحراف: بعد العملية السابقة يجب معرفة الأسباب الحقيقية والتي أدت إلى إنحراف المعيار المستخدم.¹

✓ وضع التوصيات اللازمة في التقرير الذي يعد من قبل المحلل في نهاية عملية التحليل: تعتبر آخر خطوة في عملية التحليل المالي وهذا من أجل الخروج بتوصيات واستنتاجات حول النشاط المالي للمؤسسة.

المطلب الرابع: أدوات التحليل المالي

يعتني هذا المطلب بتقديم مؤشرات التحليل المالي والنسب المالية، وعليه سوف يتم عرض القوانين الخاصة بتلك النسب.

أولاً: التحليل المالي بواسطة التوازن المالي

أن مؤشرات التوازن المالي هي أهم الأدوات التي يستعين بها المحلل المالي لمعرفة الحالة المالية للمشروع، فالمقصود بالتوازن المالي هو مقدرة المشروع على التسيير بالشكل العادي وفي نفس الوقت التوفيق ما بين استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول أي أن الخصوم التي ستتحقق بعد فترة طويلة لا بد أن تقابلها الأصول التي تستغرق مدة طويلة أيضاً لتحول إلى سيولة، والخصوم التي تستحق بعد فترة قصيرة تقابلها التي تستغرق مدة طويلة أيضاً لتحويلها إلى سيولة، والخصوم التي تستحق بعد فترة قصيرة تقابلها الأصول التي تتحول إلى سيولة في مدة قصيرة أيضاً، وسوف توضح هذه المؤشرات كالاتي:

1- رأس المال العامل FR.

يعرف رأس المال العامل هو جزء الأموال الدائمة الموجهة لتمويل دورة الاستغلال، وبالتالي يبين قدرة المؤسسة على تمويل الأصول المتداولة عن طريق الأموال الدائمة.²

¹اليمن سعادة: استخدام التحليل المالي تقييم أداة المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص ص 14-15.

² محمد إبراهيم عبد الرحمان، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 140.

كما يعرف أيضا هو الهامش أو الفائض من الأموال الدائمة التي يزيد عن تمويلها في الأصول الثابتة ويحسب رأس المال العامل وفقا للعلاقتين:¹

- من أعلى الميزانية (في الأجل الطويل):

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

- من أسفل الميزانية (في الأجل القصير):

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل

1- احتياجات رأس المال العامل BFR

يمكن تعريف احتياجات رأس المال العامل هي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الاصول المتداولة، والذي يضمن للمؤسسة التوازن المالي وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد القصيرة الأجل وتحسب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقات التالية:²

احتياجات رأس المال العامل = الأصول المتداولة خارج الخزينة - الخصوم المتداولة خارج الخزينة

احتياجات رأس المال العامل (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (مجموع ديون قصيرة الأجل - قروض

احتياج رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم قابلة لتحقيق) - (ديون قصيرة الأجل - قروض مصرفية)

حالات احتياجات رأس المال العامل: هناك ثلاث حالات تأخذها احتياجات رأس المال العامل نوضحها فيما يلي:³

أ. احتياجات رأس المال الموجب أي $BFR > 0$:

في هذه الحالة تكون استخدامات دورة الاستغلال للمؤسسة أكبر من موارده، إذ سوف تمول الاحتياجات قصيرة الأجل إما بالاعتماد على الفائض بمواردها طويلة الأجل أو بالاعتماد على موارد مالية مكتملة قصيرة الأجل.

¹ محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي. شركات وأسواق مالية، المملكة العربية السعودية، المريخ، 2009، ط2، ص13.

² مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، عمان، دار أجنادين للنشر والتوزيع، 2006، ص63.

³ محمد طيب، محمد عبيدات، الإدارة المالية في القطاع الخاص، عمان دار البداية، 2009، ص264.

ب. احتياجات رأس المال العامل معدوم أي $BFR=0$:

هنا استخدامات الاستغلال للمؤسسة متساوية مع مواردها، إذ ليس لديها احتياجات الاستغلال للتمويل لأن الخصوم الدورية (ديون قصيرة الأجل) كافية لتمويل أصولها الدورية (أصول متداولة)

ج- احتياجات رأس المال العال $BFR < 0$:

في هذه الحالة استخدامات الاستغلال المؤسسة أصغر من موارد استغلالها، إذ ليس لديها احتياجات للتمويل لأن الخصوم الدورية فائضة عن احتياجات التمويل في أصول الاستغلال وهذا يعني أن المؤسسة لها فائض في رأس المال وذلك بعد تغطية وتمويل احتياجات الدورة.

2- الخزينة:

هي مجموعة السيولة التي هي تحت تصرف المؤسسة أو صاحب المشروع، كما تعرف أيضا أنها الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة الدورة الاستغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً والخزينة هي على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود توازن مالي وتحسب الخزينة وفقا للعلاقتين التاليتين:¹

الخبزينة = رأس مال العامل - احتياجات رأس المال العامل

الخبزينة = خزينة الأصول - خزينة الخصوم

الخبزينة موجبة: أكبر من الصفر أي أن رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل في هذه الحالة قامت المؤسسة بتجميد جزء من أموالها بتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية، أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق مواد أولية وتقديم تسهيلات لزمائهم.²

¹ عبد الغني دادن، محمد أمين كعاسي، الأداء المالي من منظور المحاكات المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات جامعة ورقلة الجزائر 2005، ص 304.

² منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر، ط5، الإسكندرية، مكتب العربي، 2003، ص 70.

الخزينة سالبة: أقل من الصفر أي أن رأس المال العامل في هذه الحالة في حالة عجز أي أنها غير على تسديد ديونها في أجلها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف اضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة اما تطلب حقوقها لدى الغير او تقترض من البنوك أو تتنازل عن بعض الإستثمارات دون التأثير على طاقتها الانتاجية.¹

الخزينة معدومة: أي أن رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل وهذا يعني أن المؤسسة أمام خزينة مثلى والوصول إلى هذه الوضعية يتطلب الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة، وذلك عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة.

ثانيا: التحليل المالي باستخدام النسب المالية

إن النسب المالية المستخدمة في التحليل تركز على النسب المالية الأكثر دلالة في المعالجة، وتقيس المعلومات والبيانات الخاصة بالمشروع الإستثمار بحيث يستعمل هذا إطار المجموعات الرئيسية التالية:

1- نسب الهيكل التمويلي:

تمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب النموذجية أي إكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويل الأصول بصفة عامة، أو الأصول الثابتة بصفة خاصة.

الجدول رقم 01-01: يمثل نسب الهيكل التمويلي.

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة التمويل الدائم	$100 \times \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$	تشير هذه النسب إلى مستوى تغطية الأصول الثابتة للأموال الدائمة، فهذه النسبة تعتبر صيغة أخرى لرأس المال العام.
نسبة الاستقلالية المالية	$100 \times \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$	تشير النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة مقارنة مع أموالها الخاصة.
نسبة تغطية الديون طويلة الأجل	$100 \times \frac{\text{صافي الأصول الثابتة}}{\text{الديون طويلة الأجل}}$	تعني أن الأصول الثابتة يجب أن تمول بالأموال الدائمة وذلك استنادا إلى هدف الاستخدام الطويل الأجل للأصول الثابتة وبالتالي لا يمكن أن يتم تمويلها بأموال قصيرة الأجل.
نسبة المديونية قصيرة الأجل	$100 \times \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{الأموال الخاصة (حقوق الملكية)}}$	تدرس هذه النسبة العلاقة بين الخصوم المتداولة والأموال الخاصة، وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما كان ذلك أفضل للدائنين.

¹ لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، منشورة، تخصص الادارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2012، صص 96-97.

تظهر هذه النسبة العلاقة بين الديون طويلة الأجل والأموال الخاصة وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الوضع المالي للمنشأة أفضل.	$100 \times \frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{الأموال الخاصة (حقوق الملكية)}}$	نسبة المديونية طويلة الأجل
الأموال الدائمة تضم الأصول الخاصة وديون طويلة الأجل، فإن كانت النسبة أقل من الواحد فهذا يعني أن جزءاً من الأصول الثابتة ممول بديون قصيرة الأجل.	$100 \times \frac{\text{الأصول الدائمة}}{\text{صافي الأصول الثابتة}}$	نسبة تمويل الأصول الثابتة
ارتفاع هذه النسبة يشير إلى استقلالية المنشأة لأنها تظهر مدى قدرة المنشأة على تمويل أصولها بأموالها الخاصة.	$100 \times \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$	نسبة التمويل الخاص
وتسمى أيضاً نسبة القدرة على الوفاء، وهي نسبة مرافقة لنسبة الاستقلالية المالية.	$100 \times \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع ديون}}$	نسبة التمويل الخارجي للأصول الثابتة
حيث مصدر تمويل الأصول المتداولة هو الخصوم المتداولة ورأس المال العامل الصافي وانخفاض هذه النسبة يعني ارتفاع رأس المال العامل الصافي والعكس صحيح.	$100 \times \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{الأصول المتداولة}}$	نسبة تمويل الأصول المتداولة

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على كتاب: محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 124.

2- نسب السيولة:

بشكل عام يمكن تعريف السيولة على أنها مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية عند استحقاقها دون أن تتعرض لأي مشكلات مالية.

الجدول رقم 01-02: نسب السيولة

تفسير النسب	الصيغة الرياضية	النسبة
تظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة وبالتالي فإنها تعمل على قياس التوازن المالي.	$100 \times \frac{\text{اصول المتداولة}}{\text{مجموع الميزانية}}$	نسبة سيولة الأصول
تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول المتداولة بكل مكوناتها.	$100 \times \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$	نسبة السيولة العامة
تعتبر مؤشراً لقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزامها القصيرة الأجل من الأصول سريعة التحويل إلى نقدية.	$\frac{\text{القيم ق لتحقيق} + \text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$	نسبة السيولة المختصرة
تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة بالاعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها فقط، من دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة.	$100 \times \frac{\text{القيم الجاهزة/ دين ق الأجل}}{100}$	نسبة السيولة الجاهزة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على كتاب: محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار الجامعة للنشر والتوزيع، عمان بدون

سنة نشر، ص 159.

3- نسب النشاط ومعدلات الدوران:

تسير هذه النسب إلى مدى قدرة وكفاءة المؤسسة على استخدام وإدارة أصولها في تحقيق رقم الأعمال، وتحسب هذه النسب عادة لتحديد ما إذا كان استثمار المؤسسة في كل أصل من أصولها يبدو معقولاً أو أكثر مما ينبغي، تظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم 01-03: نسب النشاط ومعدلات الدوران

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
معدل دوران إجمالي الأصول	$\frac{\text{رقم الاعمال}}{\text{إجمالي الأصول}}$	توضح هذه النسبة عدد المرات التي تتحول فيها الأصول إلى رقم الأعمال.
معدل دوران الأصول غير الجارية	$\frac{\text{رقم الاعمال}}{\text{الأصول غير الجارية}}$	يشير معدل دوران الأصول غير الجارية إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد رقم الأعمال.
معدل دوران الأصول الجارية	$\frac{\text{رقم الاعمال}}{\text{الأصول الجارية}}$	يشير معدل دوران الأصول الجارية إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد رقم الأعمال.
معدل دوران المخزون	$\frac{\text{تكلفة بضاعة المبيعة}}{\text{متوسط المخزون}}$	يساعد هذا المعدل على معرفة سرعة تدفق الأموال خلال المخزون السلعي.
فترة التخزين	$\frac{365 \text{ يوم}}{\text{المعدل دوران المخزون}}$	يقوم هذا المؤشر على قياس عدد الأيام.
قدرة التحصيل	$\frac{365 \text{ يوم}}{\text{معدل دوران المدنية الحسابات}}$	يقصد بفترة التحصيل الفترة ما بين إتمام صفقة البيع وتحصيل قيمة فواتير البيع وهي مؤشر على سيولة رصيد المدينين، فكلما كانت فترة التحصيل قصيرة كلما دل ذلك على درجة عالية من السيولة.
معدل دوران النقدية	$\frac{\text{رقم الاعمال}}{\text{الموجودات وبماثلها}}$	تبين هذه النسبة عدد المرات التي تدورها النقدية خلال العمليات التشغيلية التي تقوم بها المؤسسة.

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على كتاب: عبد الناصر نور، التحليل المالي صناعة القرارات، ط2، وائل للنشر، عمان،

بدون سنة نشر، ص73.

4- نسب الربحية:

تعني قياس مقدرة المؤسسة الكسبية وهي نسبة توضح مدى الكفاءة التي صاحبت إنجاز العمليات التي قامت بها خلال دورة معينة، ويلقى هذا المعيار إهتماماً متزايداً خاصة من قبل المساهمين باعتبار أن الربحية تبقى من ضمن أولويات أي نشاط استثماري اقتصادي وفيما يلي أهم النسب الربحية.

الجدول رقم 01-04: أهم النسب الربحية

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسب ربحية الأصول	$100x \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{مجموع الأصول}}$	تبين هذه النسبة مدى استخدام الأصول للحصول على النتيجة، وتعبر عما يعطيه الدينار الواحد من الأصول الثابتة والمتداولة من نتيجة.
نسبة الربح الأموال الخاصة	$100x \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$	هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أصول المساهمين وتمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستمرة بين أصول المساهمين من نتيجة صافية.
نسبة الربح الموزع	$100x \frac{\text{الأرباح الموزعة}}{\text{عدد الاسهم}}$	لا تعتبر النسبة السابقة ذات دلالة عالية ذلك لأن الأموال الخاصة تضم إلى جانب رأس المال الاحتياجات والأرباح غير الموزعة إضافة إلى أن النتيجة الصافية لا توزع كلها على المساهمين.
نسبة ربحية المبيعات	$100x \frac{\text{النتيجة الاجمالية}}{\text{رقم الاعمال السنوي}}$	تظهر هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من المبيعات على تحقيق الربح قبل خصم الضرائب.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على كتاب: سمير عبد العزيز، اقتصاديات، الاستثمار، التمويل، التحليل المالي، مدخل في التحليل واتخاذ القرارات، مركز الإسكندرية للكتاب، 2006، ص 229.

المبحث الثاني: إطار مفاهيمي لتقييم المشاريع

عملية التقييم عبارة عن أسلوب أو طريقة منظمة تستخدم للتعرف على المنافع التي ستتحقق من خلال القرار الاستثماري المتوقع أي المشروع المتوقع، وهذه الدراسة المنظمة ستقدم لمتخذ القرار الاستثماري تصورا شاملا لما سيكون عليه المشروع خلال حياته المتوقعة، وعليه تعتبر عملية التقييم من أهم النقاط الأساسية لموضوع تقييم المشاريع نظرا لأهميته في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وعملية التنمية الاقتصادية، حيث يتضمن المبحث الثاني ما يلي:

- مفهوم تقييم المشروع؛
- أنواع، مستويات تقييم المشروعات ومراحله؛
- معايير تقييم المشاريع.

المطلب الأول: مفهوم تقييم المشروع

من أجل ضمان نجاح المشروع، تبرز إجراءات عمليات تقييم دورية للمشروع، بهدف التأكد من أن العمل يتم إنجازه كما هو مخطط له، وتكمن أهمية تقييم المشروعات في كونها تساعد المستثمر على اتخاذ القرارات المناسبة، وفيما يلي تفصيل في هذه العناصر:

أولاً. تعريف تقييم المشروع:

قبل التطرق إلى تعريف تقييم المشروع سيتم التعرض على تعريف المشروع:

1. تعريف المشروع:

هو عبارة عن استثمار حقيقي لزيادة الطاقة الإنتاجية أو المساعدة لزيادة الإنتاج في المجتمع، وتلك الزيادة في الطاقة الإنتاجية إما تكون بشكل سلعة أو منتج عادي مثل مشروعات الإنتاج الزراعي.¹

2. تعريف تقييم المشاريع:

المقصود به اصطلاحاً وهو تقييم المشروع قبل التنفيذ بهدف اتخاذ القرار لتنفيذ هذا المشروع، وتستهدف عملية تقييم المشروع مراجعة دراسة الجدوى ومؤشراتها المالية والفنية والاقتصادية والتنظيمية، ويقصد أيضاً بتقييم المشروع

¹ مؤيد الفضل، تقييم وإدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 19.

عملية إجراء تحليلات ومقارنات كمية ووصفية لكافة عناصر المشروع والتي تؤثر فيه سواء كانت داخلية أو خارجية، تمهيدا نحو عملية قبوله وبالتالي إدارته حتى يتم إنجازه أو رفضه بشكل قاطع والبحث عن مشروع غيره.¹

هو عملية إجراء التحليلات والمقارنات الكمية لكافة عناصر المشروع والتي تؤثر فيه سواء كانت داخلية أو خارجية، تمهيدا نحو عملية قبوله وبالتالي إدارته حتى يتم إنجازه أو رفضه بشكل قاطع والبحث عن مشروع آخر.² وتؤدي عملية تقييم المشاريع سواء من قبل الجهات الممولة أو الحكومة التي ستقوم بتنفيذ المشروع إلى تعديل جوهري في أحد مكونات المشروع سواء الفنية منها أو استخدام المواد الأولية، أو غير ذلك من جوانب المشروع بهدف إمكانية الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع، فقد يكون المشروع قد صمم بحجم كبير مما يعني زيادة التكاليف ولو تم تعديله إلى حجم أصغر، لتحسنت الجدوى الاقتصادية له أو العكس.

ولا شك أن عملية التقييم تعتمد على دقة البيانات والمعلومات الفنية، كما تعتمد أيضا على خدمة القائمين بعملية التقييم وفي كل الأحوال فان تقييم المشروع يعتبر عاملا مهما على طريق اتخاذ قرار تنفيذ المشروع خاصتا من قبل من يقع عليه مسؤولية التحمل وتقديم الإستثمارات وتمويل المشروع.

ثانيا. أهمية وأهداف تقييم المشاريع:

تتمثل أهمية وأهداف تقييم فيما يلي:

1. أهمية تقييم المشروعات:

تتجلى أهمية تقييم المشاريع من خلال النقاط التالية:³

- تظهر أهمية تقييم المشروعات في المفاضلة بين عدة مشروعات مقترحة وصولا إلى اختيار البديل أو المشروع الأفضل والذي يضمن تحقيق الأهداف المرجوة؛
- يساعد في تجاوز القرارات الفردية والعشوائية التي تقود بالضرورة إلى ظهور مشاريع فاشلة والتي تكون دافعة لحركة الاقتصاد؛

¹ محفوظ حسين يحيى وآخرون، التحليل وتقييم المشاريع، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس، القاهرة، 2009، ص 7.

² مؤيد الفضل، مرجع سابق، ص 20.

³ حسن حامد عبد الحميد، أساليب دراسات الجدوى والتقييم، دار مجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 34.

- يلاحظ أن المشروعات الفاشلة والخاسرة تكون قليلة في الدول المتقدمة نظرا لأن معظم المشروعات سواء كانت عامة أو خاصة يتم إخضاعها لعملية تقييم ومن هنا تظهر أهمية تقييم المشروعات؛
- تزداد أهمية تقييم المشاريع في الدول النامية وذلك لأن الخطط التي ترسم في هذه الدول تفتقر إلى الموضوعية وبالتالي تكون التنبؤات بالمشاريع غير متكاملة مما يستدعي تقييم الأداء أولا بأول لتصحيح الأخطاء وكشف الانحرافات.¹

2. أهداف عملية تقييم المشاريع:

- تهدف عملية تقييم المشروعات إلى تحقيق ما يلي:²
- تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ومن أجل تحقيق ذلك لا بد أن تضمن عملية تقييم المشاريع المترابطة بين المشروع المقترح والمشروعات القائمة؛
- تساعد في التحقق من درجة المخاطرة للأموال المستثمرة؛
- تساعد في توجيه الأموال المراد استثمارها إلى ذلك المجال الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة؛
- تساعد في ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

ثالثا. أسس ومبادئ تقييم المشروع:

- إن عملية تقييم المشروع عملية معقدة وتختلف جوانبها من مشروع إلى آخر، حسب النوع والحجم... إلخ، فلذلك وجب قيام هذه العملية على أسس صحيحة ومبادئ علمية لإعطاء النتيجة المرجوة، وفيما يلي اختصار لأهم هذه الأسس:³

- لا بد أن تقوم عملية تقييم المشروع على إيجاد نوع من التوافق بين المعايير التي تتضمنها العملية؛
- لا بد أن تضمن عملية التقييم تحقيق مستوى معين من التوافق بين هدف أي مشروع خطة التنمية القومية من جهة وبين الهدف المحدد للمشروع؛

¹ ضرار العتيبي ونضال الجوارى، إدارة المشروعات الإنمائية (دراسة وتقرير الجدوى)، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ص 199.

² كاظم حاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار المناهج، عمان، الأردن، 2001، ص 95.

³ كاظم حاسم العيساوي، مرجع سابق، ص ص 100-101.

- لا بد من التوافق والانسجام بين أهداف المشروعات المتكاملة والمترابطة والتي تعتمد على بعضها البعض وإزالة التعارض بين أهدافها؛
- من أجل ضمان عملية تقييم المشروعات في تحقيق أهدافها لا بد من توفر المستلزمات اللازمة لنجاحها خاصة ما يتعلق منها بتوفر المعلومات والبيانات؛
- تقوم عملية تقييم المشاريع أساساً على المفاضلة بين عدة مشاريع وبدائل وصولاً إلى البديل المناسب.

المطلب الثاني: مستويات تقييم المشروعات ومراحلها

عملية تقييم المشاريع عملية معقدة تتم على عدة مستويات ومراحل مختلفة، وهذا ما يتم تفصيله بالشكل التالي:

أولاً. مستويات تقييم المشاريع:

تتم عملية تقييم المشروعات وفقاً لأربعة مستويات:¹

1. **التقييم على مستوى المشروع:** ويتحقق عن طريق قياس العائد المباشر والتكلفة المباشرة أي الربحية للمشروع خلال عمره الإنتاجي المتوقع ذلك باستخدام معايير محددة.
2. **التقييم على مستوى القطاع:** ويكمن في أثر المشروع وقياسه على مستوى القطاع الإنتاجي، إنتاجاً وقيمة مضافة، يمكن بعدها ترتيب المشروع بين الوحدات الإنتاجية ضمن هذا القطاع على أساس العائد والتكلفة الاجتماعية المباشرة للمشروع، ويتمثل العائد الاجتماعي المباشر في مساهمة المشروع في الحد من الخلل الذي يعاني منه القطاع وتمثل التكلفة الاجتماعية في مقدار ما يستنفذه المشروع من موارد نادرة متاحة للقطاع ذاته.
3. **التقييم على مستوى الإقليم:** بمقتضى هذه العملية يتم قياس تأثير المشروع في النشاط الاقتصادي على مستوى الإقليم المراد توطينه فيه، باعتباره خلية في بنية الإقليم يؤثر ويتأثر بالوحدات الإنتاجية القائمة في ذات القطاعات الاقتصادية الأخرى عن طريق الارتباطات الأمامية والخلفية.
4. **التقييم على المستوى القومي:** ومضمون هذا التقييم قياس تأثير المشروع الأهداف الأساسية للخطة وقياس تكلفة المشروع من وجهة نظر الاقتصاد القومي في مجموعه، والتي تحدد الترتيب النهائي للمشروعات وعلى أساس هذا الترتيب يتم اختيار المشروعات.

¹ عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص ص 24-23.

ثانياً. مراحل تقييم المشروع:

تشير بعض المصادر إلى أن تقييم المشروع قد يشمل المراحل التالية:¹

✓ **مرحلة تشخيص المشروع:** تهتم باختيار المشروع الجمع تنفيذه وإخضاعه لدراسات الجدوى التفصيلية؛

✓ **مرحلة تحليل السوق:** تسمح عملية تحليل السوق بالتنبؤ بحجم الطلب مستقبلاً على منتوجات المشروع وكذا

تقدير حجم المبيعات المتوقعة طيلة عمر المشروع، أي أنه يمكن تحديد التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة خلال عمر المشروع؛

✓ **مرحلة الدراسة الفنية:** ينتج عن الدراسات الفنية تقديراً لطبيعة وحجم التكاليف الإجمالية للمشروع، أي أنه

يمكن من خلال الدراسات الفنية تحديد التدفقات النقدية الخارجة في البداية وخلال عمر المشروع؛

✓ **مرحلة التحليل المالي للمشروع:** تهتم عملية التحليل المالي للمشروع بمقارنة التدفقات النقدية الداخلة

والتدفقات النقدية الخارجة للمشروع بالاعتماد على معايير التقييم المتنوعة لتحديد الجدوى المالية للمشروع؛

✓ **مرحلة التحليل الاقتصادي للمشروع:** وهو يعكس التقييم الاقتصادي من وجهة نظر الدولة، بحيث يتم

تقدير المنافع الاقتصادية الممكنة تحقيقها من خلال المشروع بما يسمح بالاستخدام الأمثل لموارد المجتمع في المشاريع ذات القدرة التنافسية الأفضل؛

✓ **مرحلة التحليل الاجتماعي للمشروع:** ويقصد به تحليل وتقييم المشروع من حيث الجوانب الاجتماعية، وذلك

من خلال معرفة مساهمته في تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق والأقاليم؛

✓ **مرحلة التحليل البيئي:** ويتم ذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار لتكاليف البيئة الإضافية في تقدير التدفقات

النقدية الخارجية للمشروع ويشكل الاهتمام بالاعتبارات البيئية في السنوات الأخيرة عنصراً هاماً ضمن تقييم المشاريع،

وذلك ما قد يؤثر على الجدوى المالية والاقتصادية لتلك المشاريع نتيجة الارتفاع في التكاليف البيئية؛

✓ **مرحلة إعداد تقرير الجدوى للمشروع:** وهي تتضمن كل المعلومات الواردة في المراحل السابقة وصولاً إلى الحكم

على جدوى أو عدم جدوى المشروع.²

¹ محمد محمود العجلوني وسعيد سامي الحلاق، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات، دار البازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 37.

² محمد محمود العجلوني وسعيد سامي الحلاق، مرجع سابق، ص 37.

المطلب الثالث: معايير تقييم المشاريع

للخروج بنتائج دقيقة من خلال تقييم المشروع لابد من الأخذ بعين الإعتبار مجموعة من المعايير نذكر منها ما يلي:

أولاً. معايير تقييم المشاريع في ظل ظروف التأكد

يقصد هنا بظروف التأكد هو توفر كل المعلومات عن المشاريع محل التقييم، بحيث تتيح هذه المعلومات إمكانية إجراء المفاضلة أو الترتيب لهذه المشاريع. وتتنوع معايير التقييم في ظروف التأكد، فمنها تلك المعايير التي لا تأخذ بعين الإعتبار القيمة الزمنية للنقود، ومنها معايير التي تأخذ بعين الإعتبار القيمة الزمنية للنقود.

1. المعايير التي لا تأخذ بعين الإعتبار القيمة الزمنية للنقود:

هناك العديد من المعايير لا تأخذ بعين الإعتبار عامل تغير قيمة للنقود خلال عمر المشروع والتي يمكن ذكر أهمها

كما يلي:¹

أ. معيار فترة الاسترداد:

يقصد بفترة الاسترداد الفترة اللازمة لاستعادة رأس مال المستثمر أي التكاليف الاستثمارية عن طريق التدفقات النقدية الصافية التي يحققها المشروع، ويتم قبول أو رفض المشاريع أو ترتيبها على ضوء معيار فترة الاسترداد، حسب الحالات التالية:

✓ في حالة مشروع واحد: يتطلب اتخاذ قبول أو رفض المشروع تحديد الحد الأقصى المقبول للاسترداد ، ويتوقف

قرار أو رفض المشروع على نتيجة المقارنة بين فترة الاسترداد للمشروع وفترة الاسترداد المعيارية، وذلك كما يلي:

– حالة قبول المشروع: يعتبر المشروع مقبولاً إذا كانت فترة الاسترداد للمشروع أقصر من فترة الاسترداد المعيارية.

– حالة رفض المشروع: يعتبر المشروع مرفوضاً إذا كانت فترة الاسترداد للمشروع أكبر من فترة الاسترداد المعيارية.

✓ في حالة المفاضلة بين عدة مشاريع: يتم قبول المشروع الذي يتميز بفترة الاسترداد الأقصر، أو يتم ترتيبها

حسب الأفضلية بحيث تعطي الأفضلية للمشروع الذي تكون مدة الاسترداد المتعلقة به هي المدة الأقصر، وذلك على

ضوء الحالات التالية:

– حالة المشاريع المتنافية: يتم قبول المشروع الذي له أقصر فترة استرداد (أي المشروع الأكثر سيولة)، وترفض

المشاريع الأخرى.

¹ احمد فريد مصطفى، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 99.

– حالة المشاريع المستقلة: يتم ترتيب المشاريع حسب الأفضلية بحيث تعطي الأفضلية للمشروع الذي له أقصر فترة استرداد.

– حالة المشاريع المتكاملة: يمكن اعتبار المشروعات كمشروع واحد، ويكون القرار قبول أو رفضه بمقارنة فترة الاسترداد مع الفترة المعيارية المحددة.

ويمكن حساب فترة الاسترداد للمشاريع بإحدى الطرق التالية:¹

■ طريقة المجموع التراكمي للتدفقات النقدية السنوية الصافية: بموجب هذه الطريقة تكون فترة الاسترداد مساوية لعدد السنوات التي تكون فيها المجموع التراكمي للتدفقات النقدية السنوية الصافية المحققة خلالها مساويا للتدفقات الاستثمارية للمشروع.

■ طريقة الوسط الحسابي للتدفقات النقدية السنوية الصافية: بموجب هذي الطريقة يتم حساب فترة الاسترداد كما يلي:

فترة الاسترداد = التدفقات النقدية الاستثمارية ÷ الوسط الحسابي للتدفقات السنوية الصافية

بجيث:

الوسط الحسابي للتدفقات النقدية = مجموع التدفقات السنوية الصافية ÷ العمر الإنتاجي للمشروع

ب. معيار معدل العائد المحاسبي:

يسمى معيار معدل العائد المحاسبي في بعض الحالات بمعدل العائد على الإستثمار، أو معدل العائد على رأس المال المستثمر، وتتم المفاضلة بين المشاريع باستخدام معيار معدل العائد المحاسبي على النحو التالي:²

✓ في حالة مشروع واحد: يجب مقارنة معدل العائد المحاسبي للمشروع محل الدراسة مع معدل الحد الأدنى للعائد أي سعر الفائدة السائد في السوق، وهناك تكون أمام حالتين:

- إذا كان معدل العائد المحاسبي أكبر من الحد الأدنى للعائد: في هذه الحالة يتم قبول المشروع.
- إذا كان معدل العائد المحاسبي أقل من الحد الأدنى للعائد: في هذه الحالة يتم رفض المشروع.

✓ في حالة عدة مشاريع استثمارية: في هذه الحالة نكون أما أمام حالة المفاضلة بين المشاريع أو أمام حالة الترتيب لهذه المشاريع حسب درجة الترابط بينها، ويكون ذلك كما يلي:

¹ احمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص 100.

² عبد الرسول عبد الرزاق الموسوي، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، (دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص 126.

■ حالة المشاريع المتنافية: يتم قبول المشروع الذي له أعلى معدل عائد محاسبي، للمشروع الذي له أعلى معدل عائد محاسبي.

■ حالة المشاريع المستقلة: يتم ترتيب المشاريع حسب الأفضلية بحيث تعطي الأفضلية للمشروع الذي له أعلى معدل عائد محاسبي.

■ حالة المشاريع المتكاملة: يمكن اعتبار المشروعات كمشروع واحد، ويكون القرار قبول المشروع أو رفضه بمقارنة معدل العائد المحاسبي للمشروع مع معدل الحد الأدنى للعائد.

■ حالة المشاريع المتلازمة: يمكن اعتبار المشروعات كمشروع واحد، ويمكن قبول المشروع أو رفضه بمقارنة معدل العائد المحاسبي للمشروع مع معدل الحد الأدنى للعائد.

ويتم حساب معدل العائد المحاسبي حسب الطرق الآتي ذكرها:

■ الطريقة الأولى لحساب معدل العائد المحاسبي:

معدل العائد المحاسبي = (متوسط الربح السنوي الصافي ÷ التكاليف الاستثمارية) × 100

بحيث:

متوسط الربح المحاسبي = الربح السنوي الصافي لكل السنوات ÷ عدد السنوات

■ الطريقة الثانية لحساب معدل العائد المحاسبي:

معدل العائد المحاسبي = (متوسط الربح السنوي الصافي ÷ متوسط في نهاية المشروع) ÷ 2

2. معايير تقييم المشاريع التي تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية لنقود:

من المعلوم أن قيمة الوحدة النقدية تختلف باختلاف الزمن الذي تتحقق فيه، حيث أن قيمة النقود التي يمكن الحصول عليها مستقبلاً ستساوي قيمة أقل من النقود في الوقت الحاضر، وهذا ما يسمى بمصطلح القيمة الزمنية للنقود.¹

¹ Philippe Nasr, "La Gestion De Projet", Gaetan Morin Editeur, Canada ,2006, P 15.

أ. معدل الخصم:

يمكن تعريفه بأنه معدل الفائدة للقروض طويلة الأجل أو انه معدل العائد الأدنى، ويجب أن يعكس معدل الخصم المعمول به في عمليات التقييم للمشاريع تكلفة الفرصة البديلة المتاحة لاستثمار رأس المال.¹

✓ كيفية حساب القيمة الحالية لتدفقات النقدية السنوية المتوقعة خلال عمر المشروع

يمكن حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية السنوية المتوقعة خلال عمر المشروع من خلال العلاقة التالية:

$$VA = CFN1 (1 + i)^{-1} + \dots + CFN1 (1 + i)^{-n}$$

بحيث:

VA تمثل القيمة الحالية للتدفقات النقدية، CFN تمثل التدفق النقدي السنوي الصافي، I يمثل معدل الخصم

المعمول به.

أما إذا كانت التدفقات النقدية السنوية الصافية المتوقعة خلال عمر المشروع متساوية من حيث القيمة فيمكن

حساب صافي القيمة النقدية السنوية من خلال العلاقة التالية:

$$VA = CFN \left(\frac{1 - (1 + i)^n}{i} \right)$$

ب. معيار صافي القيمة الحالية:

يقصد بصافي القيمة الحالية الفرق بين مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الاستثمارية للمشروع ومجموع القيم

الحالية للتدفقات النقدية السنوية الصافية خلال عمر المشروع، ويمكن توضيح ذلك من خلال العلاقة التالية:

$$VAN = \left[\frac{CFN1}{(1 + i)^1} + \frac{CFN2}{1 + i^2} + \dots + \frac{CFNn}{(1 + i)^n} \right] - I_0$$

بحيث: VAN تمثل صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية، CFN تمثل التدفق السنوي الصافي، I يمثل معدل

الخصم، I_0 تمثل التدفقات الاستثمارية المبدئية.

✓ الدلالة المالية لصافي القيمة الحالية للنقود: يمكن تفسير الدلالة المالية لصافي القيمة الحالية للنقود من خلال

الحالات التالية:

¹ يحيى غني النجار، تقييم المشروعات - تحليل معايير ومؤشرات دراسات الجدوى وتقييم كفاءة الأداء-، دار دجلة، العراق، 2010،

الحالة الأولى: $VAN=0$ مما يعني أن مجموع القيمة الحالية للتدفقات النقدية السنوية الصافية يساوي مجموع القيمة الحالية الاستثمارية.

الحالة الثانية: VAN أكبر من 0 مما يعني أن المشروع يحقق معدلا للعائد أعلى من معدل الخصم المعمول به.

الحالة الثالثة: VAN أصغر من 0 مما يعني أن المشروع يحقق معدلا للعائد أقل من معدل الخصم المعمول به.

ويمكن المقارنة وفقا لمعيار صافي القيمة الحالية من خلال ما يلي:

في حالة وجود مشروع واحد: تكون أمام الحالات التالية:¹

- يعتبر المشروع مقبولا إذا كان صافي القيمة الحالية له موجب ($VAN > 0$)، مما يعني أن العائد المتوقع من

المشروع اعلى من العائد المقبول من طرف المستثمر والذي هو معدل الخصم.

- يعتبر المشروع مرفوضا إذا كان صافي القيمة الحالية له سالب ($VAN < 0$)، مما يعني أن العائد المتوقع من

المشروع اقل من العائد المقبول من طرف المستثمر والذي هي معدل الخصم.

في حالة وجود عدة مشاريع: مما يعني نكون أما أمام حالة المفاضلة بين المشاريع وأما أمام حالة الترتيب لهذه

المشاريع حسب درجة الترابط فيما بينها، ويكون ذلك كما يلي:

- في حالة المشاريع المتنافية: يتم قبول المشروع الذي له اعلى صافي قيمة حالية موجبة، ويتم رفض المشاريع

الأخرى.

- حالة المشاريع المستقلة: يتم ترتيب المشاريع حسب الأفضلية بحيث تعطى الأفضلية للمشروع الذي له أعلى

صافي قيمة حالية موجبة.

- في حالة المشاريع المتلازمة: يمكن اعتبار المشروعات كمشروع واحد، ويكون القرار قبول المشروع إذا كان له

صافي قيمة موجب، ويرفض المشروع إذا كان له صافي قيمة حالية سالب.

¹ محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، مرجع سابق، ص ص 294-295.

ج. مؤشر الربحية:

يسمى أيضا بمؤشر القيمة الحالية، وهو عبارة عن حاصل قسمة مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية السنوية الصافية إلى مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الاستثمارية. وأن مؤشر الربحية يوضح مقدار ربحية كل وحدة نقدية مستثمرة في مشروع ما.¹

ويمكن حسابه من خلال العلاقة التالية:

$$IP = \frac{VAN}{IO} + 1$$

المقارنة بين المشاريع وترتيبها حسب أفضليتها وفقا لمؤشر الربحية تكون المقارنة بين المشاريع باستخدام مؤشر الربحية كما يلي:

في حالة وجود مشروع واحد: نكون أمام الحالات التالية:

- يعتبر المشروع مقبولا إذا كان مؤشر الربحية له أكبر من الواحد ($IP > 1$)، مما يعني أن القيم الحالية للتدفقات النقدية السنوية المتوقعة خلال عمر المشروع أعلى من القيم الحالية للتدفقات النقدية الاستثمارية، مما يدل على أن المشروع له جدوى اقتصادية.

- يعتبر المشروع مرفوضا إذا كان مؤشر الربحية له أقل من الواحد ($IP < 1$) مما يعني أن القيم الحالية للتدفقات النقدية السنوية المتوقعة خلال عمر المشروع أقل من القيم الحالية للتدفقات النقدية الاستثمارية، مما يدل على أن المشروع ليست له جدوى اقتصادية.

- أما في الحالة التي يكون فيها مؤشر الربحية مساويا للواحد ($IP = 0$)، فهذا يشير إلى أن المشروع لا يحقق أي ربحية، بل يسترجع فقط الأموال المستثمرة، وبالتالي نكون بحاجة إلى الاعتماد على معايير أخرى في عملية اتخاذ القرار الاستثماري.

في حالة وجود عدة مشاريع: في هذه الحالة نكون إما أمام حالة المفاضلة بين عدة مشاريع ويكون ذلك كما يلي:

- حالة المشاريع المتنافية: يتم قبول المشروع الذي له أعلى مؤشر ربحية، ويتم رفض المشاريع الأخرى.

¹ يحيى غني النجار، مرجع سابق، ص 103.

- حالة المشاريع المستقلة: يتم ترتيب المشاريع حسب الأفضلية بحيث تعطى الأفضلية للمشروع الذي له أعلى مؤشر ربحية.

- حالة المشاريع المتكاملة: يمكن اعتبار المشروعات كمشروع واحد، ويكون القرار قبول المشروع إذا كان له مؤشر ربحية أكبر من الواحد. أو يرفض المشروع إذا كان له مؤشر ربحية أقل من الواحد.

- حالة المشاريع المتلازمة: يمكن اعتبار المشروعات كمشروع واحد، ويكون القرار قبول المشروع إذا كان له مؤشر ربحية أكبر من الواحد. أو يرفض المشروع إذا كان له مؤشر ربحية أقل من الواحد.

د. معيار معدل العائد الداخلي:

يعرف معدل العائد الداخلي على أنه معدل الخصم الذي يجعل القيم الحالية الصافية للمشروع مساوية

للصفر تكون عملية المفاضلة بين المشاريع باستخدام معيار معدل العائد الداخلي كما يلي:¹

في حالة وجود مشروع واحد: تكون عملية اتخاذ القرار بعد مقارنة معدل العائد الداخلي للمشروع مع معدل الفائدة السائد في السوق (أو تكلفة أرس المال)، وبذلك نكون أمام الحالات التالية:

الحالة الأولى: إذا كان معدل العائد الداخلي للمشروع أكبر من معدل الفائدة السائد في السوق يعتبر المشروع في هذه الحالة مقبولاً إقتصادياً.

الحالة الثانية: إذا كان معدل العائد الداخلي للمشروع أقل من معدل الفائدة السائد في السوق يعتبر المشروع في هذه الحالة غير مقبول إقتصادياً.

الحالة الثالثة: إذا كان معدل العائد الداخلي للمشروع يساوي معدل الفائدة السائد في السوق يعتبر المشروع في هذه الحالة لا يحقق لا ربح ولا خسارة.

في حالة وجود عدة مشاريع: في هذه الحالة نكون إما أمام حالة المفاضلة بين المشاريع أو أمام حالة الترتيب لهذه المشاريع حسب درجة الترابط فيما بينها، ويكون ذلك كما يلي:²

- حالة المشاريع المتنافية: يتم قبول المشروع الذي له أعلى معدل عائد داخلي، ويتم رفض المشاريع الأخرى.

¹ مدحت القرشي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص 101.

² صلاح الدين حسن السيسي، دراسات نظرية وتطبيقية: دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، دار الفكر العربي، القاهرة، 2003، ص 203.

- حالة المشاريع المستقلة: يتم ترتيب المشاريع حسب الأفضلية بحيث تعطى الأفضلية للمشروع الذي له أعلى معدل عائد داخلي.

- حالة المشاريع المتكاملة: يمكن إعتبار المشروعات كمشروع واحد، ويكون القرار قبول المشروع إذا كان له معدل عائد داخلي أعلى من معدل الفائدة السائد في السوق. أو يرفض المشروع إذا كان له معدل عائد داخلي أقل من معدل الفائدة السائد في السوق.

- حالة المشاريع المتلازمة: يمكن إعتبار المشروعات كمشروع واحد، ويكون القرار قبول المشروع إذا كان له معدل عائد داخلي أعلى من معدل الفائدة السائد في السوق.

يتم تحديد معدل العائد الداخلي من خلال الاعتماد على أسلوب التجربة والخطأ، وذلك من خلال استخدام معدلات خصم مفترضة للوصول إلى المعدل الذي يجعل من صافي القيمة الحالية للمشروع مساوية للصفر.¹

ثانياً. معايير تقييم المشاريع في ظل ظروف عدم التأكد:

نواجه هنا البعد عن ظروف التأكد، وعدم وجود احتمالات موضوعية محددة، ومصاحبة للظروف السائدة والمتوقع أن تسود تجعلنا في دائرة عدم التأكد، وفيما يلي ذكر لأهم هذه المعايير:²

1. أسلوب تحليل الحساسية:

هذا الأسلوب من الأساليب الأساسية التي يمكن توظيفها للتقييم وبالتالي الاختيار بين البدائل المتاحة كمشروعات استثمارية بديلة في ظل ظروف عدم التأكد.

ويهدف تحليل الحساسية إلى تحديد درجة تأثر صافي التدفقات النقدية للمشروع ومن ثم ربحية المشروع بالتغيرات غير الموازية في بعض المتغيرات الأساسية مثل: معدل الخصم، أو أسعار المخرجات، أو أسعار المدخلات، أو فترة إنشاء المشروع أو سعر بيع الوحدة، أو تكلفة الوحدة الواحدة، أو حجم المبيعات، أو زيادة كمية الإستثمارات... الخ، ويحسب أثر تلك المتغيرات على نتائج تقييم المشروع أي أن تحليل الحساسية هو أسلوب لقياس أثر التغيرات على

¹ مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 106.

² عبد القادر محمد عبد القادر العطية، دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع المشروعات BOT، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط2، ص226.

معدل العائد الداخلي أو صافي القيمة الحالية أو أي معيار آخر من معايير تقييم المشروعات والذي يساعد في النهاية على اتخاذ القرار الاستثماري في ظل درجة معينة من ظروف عدم التأكد.¹

يحتاج متخذ القرار الاستثماري إلى معرفة درجة تأثير العنصر المتغير على معيار التقييم المستخدم وخاصة عندما يحدث تغير في أكثر من عنصر من التغيرات الأساسية المؤثرة في ربحية المشروع أو العائد على الإستثمار، ومن هذا المنطلق يستخدم دليل الحساسية للوصول إلى معرفة درجة تأثير العنصر المتغير على معيار التقييم المستخدم.² كلما إرتفع دليل الحساسية كلما إرتفعت درجة حساسية معدل العائد الداخلي المتوقع للتغيرات التي تحدث في قيمة العنصر محل التحليل.

2. أسلوب التباين والانحراف المعياري:

أ. تعريف التباين وكيفية حسابه بالنسبة للمشاريع:

وإن في مجال تقييم المشاريع يوضح الانحراف للتدفق النقدي في كل حالة التباين أو ظرف عن القيمة المتوقعة، وهو ما سيسمح لنا بقياس درجة تشتت التدفقات النقدية المقدرة عن القيمة المتوقعة لها. يمكن حساب التباين من خلال العلاقة التالية:³

$$V = \sigma^2 = \sum_{i=1}^n P_i(C_i - E(X))^2$$

بحيث C_i تمثل القيمة المقدر تحقيقها وفق الحالة والظروف المحتملة، $E(X)$ تمثل القيمة المتوقعة (أو الوسط الحسابي)، P_i يمثل احتمال حدوث الحالة.

ب. تعريف الانحراف المعياري وكيفية حسابه بالنسبة للمشاريع:

إن الانحراف المعياري كما هو معروف في علم الإحصاء هو الجذر التربيعي للتباين، أو الجذر التربيعي لمجموع مربعات إنحرافات القيم عن وسطها الحسابي. وفي مجال تقييم المشاريع فيستخدم كمعيار لتحديد مدى المخاطرة لكل

¹ صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص 211.

² نعيم نمر داود، نعيم نمر داود، التحليل المالي -دراسة نظرية تطبيقية-، دار البداية، الأردن، 2012، ص ص 171-172.

³ عبد القادر محمد علد القادر العطية، مرجع سابق، ص 227.

مشروع، بحيث كلما كان الانحراف المعياري صغيرا كلما كانت درجة المخاطرة للمشروع أقل ويمكن حساب الانحراف المعياري للمشاريع من خلال العلاقة التالية:

$$\sigma = \sqrt{V}$$

كيفية المقاضلة بين المشاريع أو ترتيبها باستخدام الانحراف المعياري:

تكون عملية المقاضلة أو الترتيب حسب الحالات الآتية:¹

إذا كانت المشاريع مستقلة. في هذه الحالة إذا كانت تلك المشاريع متساوية من حيث القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية $E(X)$ فيتم في هذه الحالة ترتيبها بحيث تعطى الأفضلية للمشروع الذي له أقل انحراف معياري. أما إذا كانت تلك المشاريع متساوية من حيث الانحراف المعياري فتعطى الأفضلية في هذه الحالة للمشروع الذي له أكبر قيمة متوقعة $E(X)$.

إذا كانت المشاريع غير مستقلة: في هذه الحالة إذا كانت تلك المشاريع مختلفة من حيث القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية $E(X)$ أو من حيث الانحراف المعياري، فيتم في هذه الحالة المقاضلة فيما بينها باستخدام معامل الاختلاف، فإذا كانت تلك المشاريع متنافية مثلا فيما بينها، فسيتم قبول المشروع الذي له أقل معامل اختلاف وترفض المشاريع الأخرى.

الخطوات الأساسية لتحديد درجة المخاطرة للمشاريع:

يمكن تحديد درجة المخاطرة لمشروع ما من خلال اتباع الخطوات التالية:²

حساب القيمة المتوقعة للتدفق النقدي السنوي للمشروع $E(X)$ ، وذلك من خلال جمع حاصل ضرب التدفقات النقدية المتوقعة واحتمالاتها، بحيث:

$$E(X) = \sum_{i=1}^n P_i \cdot C_i$$

¹ عبد القادر محمد عبد القادر العطية، مرجع سابق، ص 227.

² شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 182.

حساب التباين للتدفقات النقدية للمشروع من خلال العلاقة التالية:

$$V = \sigma^2 = \sum_{i=1}^n P_i (C_i - E(X))^2$$

حساب معامل الاختلاف من خلال حاصل قسمة الانحراف المعياري على القيمة المتوقعة، وذلك من خلال

العلاقة التالية:

$$\frac{\sigma}{E(X)} = \text{معامل الاختلاف}$$

أسلوب الانحراف المعياري لصافي القيمة الحالية:

3. تعريف أسلوب الانحراف المعياري لصافي القيمة الحالية:

عند الأخذ بعين الاعتبار لمفهوم القيمة الزمنية للنقود، والذي يعتبر عاملاً من العوامل المهمة في مجال تقييم المشاريع، فإنه يصبح من الضروري استعمال القيمة المتوقعة لصافي القيمة الحالية $E(VAN)$ كمؤشر للربحية بدلاً من القيمة المتوقعة للتدفق النقدي $E(C)$ ، وكذلك استعمال الانحراف المعياري للقيمة المتوقعة لصافي القيمة الحالية $\sigma(VAN)$ كمقياس للمخاطرة بدلاً من الانحراف المعياري للقيمة المتوقعة للتدفق النقدي. ويتم حساب الانحراف المعياري لصافي القيمة الحالية بالشكل الموالي:¹

3-1- حساب القيمة المتوقعة لصافي القيمة الحالية $E(VAN)$:

يمكن حساب القيمة المتوقعة لصافي القيمة الحالية للمشروع الذي له تكلفة مبدئية I_0 من خلال المعادلة الآتية:

$$E(VAN) = -I_0 + \frac{E(C_1)}{(1+K)^1} + \dots + \frac{E(C_1)}{(1+K)^n}$$

بحيث: $E(C_i) = \sum P_i \cdot C_i$

3-2- حساب التباين لصافي القيمة الحالية $V(VAN)$:

يمكن حساب التباين لصافي القيمة الحالية للمشروع من خلال:

$$V(VAN) = \frac{V_1}{(1+K)^2} + \frac{V_1}{(1+K)^4} + \dots + \frac{V_n}{(1+K)^{2t}}$$

¹ يحيى عبد الغني أبو الفتوح، دراسات جدوى المشروعات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص ص، 130-131.

3-3- حساب الانحراف المعياري لصافي القيمة الحالية $\sigma(VAN)$:

$$\sigma(VAN) = \sqrt{V(VAN)}$$

3-4- كيفية المفاضلة بين المشاريع أو ترتيبها باستخدام الانحراف المعياري:

تكون عملية المفاضلة أو الترتيب حسب الحالات التالية:

إذا كانت المشاريع مستقلة: في هذه الحالة إذا كانت تلك المشاريع متساوية من حيث القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية $E(VAN)$ فيتم في هذه الحالة ترتيبها بحيث تعطى الأفضلية للمشروع الذي له أقل إنحراف معياري. أما إذا كانت تلك المشاريع متساوية من حيث الانحراف المعياري فتعطى الأفضلية في هذه الحالة للمشروع الذي له أكبر قيمة متوقعة موجبة $E(VAN)$.

إذا كانت المشاريع غير مستقلة: في هذه الحالة إذا كانت تلك المشاريع مختلفة من حيث القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية الموجبة $E(VAN)$ أو من حيث الانحراف المعياري، فيتم في هذه الحالة المفاضلة فيما بينها باستخدام معامل الاختلاف، فإذا كانت تلك المشاريع متنافية مثلاً فيما بينها، فسيتم قبول المشروع الذي له أقل معامل اختلاف وترفض المشاريع الأخرى.¹

¹ يحي عبد الغني الفتوح، مرجع سابق، ص 131.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

للإلمام بموضوع الدراسة المتمثل في التحليل المالي ودوره في تقييم المشاريع، تم الاعتماد على دراسات وبحوث سابقة تناولت هذا الموضوع، وفيما يلي عرض لأهم الدراسات التي تم الاطلاع عليها:

المطلب الأول: الدراسات العربية

سوف يتم التطرق في هذا المطلب الى بعض الدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع:

أولاً: دراسة (سعادة 2015) بعنوان "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها" دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة.

هدفت الدراسة إلى الوقوف على أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة في تقييم أداء المؤسسة من أجل الكشف عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة الجزائرية، واتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب، وبالتالي إبراز دور التحليل المالي كوسيلة لتقييم الأداء وترشيد القرارات الإدارية بالمؤسسة، والتعرف على حقيقة الوضع المالي لها.

وكانت من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المؤسسة استطاعت تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة، وهذا يعني أنها كانت قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق مواردها الثابتة، وذلك من خلال تقييم نسب التمويل، كما تبين أن المؤسسة غير مثقلة بالديون وهي تحتفظ بقدر كاف من السيولة، الأمر الذي يسمح لها بالقيام بمختلف أنشطتها وكذلك تسديد التزاماتها.

وأوصت الدراسة بضرورة استغلال الأصول المتواجدة لديها لأنها تحتفظ بأصول زائدة عن حاجتها أو يتم التصرف بتلك الأصول بما يضمن أعلى درجات الاستفادة من ذلك.

ثانياً: دراسة (حارن 2009م) بعنوان "دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح التمويل المصرفي".

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح التمويل المصرفي بالمصارف السودانية ودراسة حالة خمسة من المصارف السودانية، وتبوع أهمية هذه الدراسة من الفائدة التي يمكن أن تجنيها المصارف السودانية لاستفادتها من التحليل المالي فيما يتعلق بإبراز المخاطر والعوائد المتوقعة بشكل يحقق لهذه المصارف العائد المجزي والكفاءة في توظيف الموارد، كما تهدف الدراسة إلى تقييم أهمية التحليل المالي في دعم عملية اتخاذ القرار خاصة فيما يتعلق بمنح التمويل المصرفي.

وكانت أهم نتائج الدراسة أن جودة الضمانات وكفاءتها لا تكفي لتحقيق السلامة المصرفية، ونتائج التحليل المالي الشامل تعطي صورة دقيقة وموثوقة عن المشروع المراد منح التمويل له وبالتالي تمثل الأساس في تحديد قرار منح التمويل المصرفي، استخدام التحليل المالي في تقييم المشروعات يساعد على الحصول على تصنيف ائتماني منصف للعملاء.

وأوصت الدراسة بضرورة وضع نموذج تحليل مالي متكامل يتم استخدامه لتحليل المشروعات قبل قرار منح التمويل المصرفي، وأهمية إنشاء وكالات وطنية تعنى بتصنيف العملاء للمصارف تصنيفاً ائتمانياً يتمتع بالموثوقية.

ثالثاً: دراسة (حمدوي وحمودة، 2015) بعنوان: " استخدام أسلوب تحليل الحساسية في تقييم المشاريع الاستثمارية دراسة حالة مشروع إنتاج الأغلفة الورقية بولاية عنابة "

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز كيفية استخدام أسلوب تحليل الحساسية في تقييم المشاريع الاستثمارية لغرض ترشيد القرار، سواء بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أو المستثمرين عامة. كما تهدف إلى التعريف بأهم المتغيرات أو العوامل التي تؤثر في جدوى مشروع مصغر لإنتاج الأغلفة الورقية بولاية عنابة وبحث مدى تأثيرها على جدواه، للإحتياط منها وتجنبها في مرحلة تنفيذ المشروع وتشغيله. وبتطبيق هذا الأسلوب لتقييم جدوى مشروع إنتاج الأغلفة الورقية- وفق طريقتي النسبة المئوية للتغير ودليل الحساسية ومع اعتماد ثلاثة متغيرات هي صافي التدفق النقدي السنوي؛ مبلغ الإستثمار المنفق؛ ومعدل الخصم، وقد تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن المشروع المذكور حساس لعامل صافي التدفق النقدي السنوي ومبلغ الإستثمار المنفق، ولا يتأثر كثيراً بارتفاع معدل الخصم، بحيث لو انخفض صافي التدفق النقدي السنوي بنسبة أكبر من 42% فإن المشروع سيحقق صافي قيمة حالية سالبة. كما أنه لو زاد مبلغ الإستثمار المنفق للمشروع بنسبة أكبر من 74%، فإن المشروع لن يكون مجدياً وسيحقق صافي قيمة حالية سالبة. بينما يبقى هذا المشروع مجدياً حتى لو زاد معدل الخصم بنسبة 100%. كما أظهر تحليل الحساسية أن المشروع يتميز برحبة عالية تعوض مستوى المخاطرة. وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها، قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات العلمية والعملية.

رابعاً: دراسة (الخلو، 2016) بعنوان: "مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية" (دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية الفلسطينية).

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية، من خلال التعرف على دور التحليل المالي باستخدام النسب المالية، الأمر الذي من شأنه توفير المعلومات المناسبة لاتخاذ القرار التمويلي اللازم

في هذا الشأن، بهدف المساهمة في تطوير الأداء المصرفي الإسلامي وتجنب الوقوع في مخاطر العسر المالي، ويساهم في فتح آفاق جديدة نحو تطوير الأداء المصرفي وتوسيع نطاقه محلياً ودولياً.

ولتحقيق هذا الهدف تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي نظراً لملاءمته لطبيعة موضوع الدراسة، وتم تصميم استبانة كأداة لجمع البيانات وتوزيعها على ألف 1000 من مجتمع الدراسة بشكل كامل والمكونة من 70 موظف في فروع المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود اهتمام لدى المصارف الإسلامية بتحليل مؤشرات الربحية للعميل طالب التمويل خاصة فيما يتعلق بمجالات الربح التشغيلي والعائد على الإستثمار ومكونات الربح العادي وغير العادي، ولكن بشكل غير كبير، كما تبين وجود اهتمام محدود في تطبيق بعض المؤشرات المالية التي تش كل أهمية كبيرة عند اتخاذ قرار المنح مثل:

مؤشر السيولة ومؤشر الرفع المالي ومؤشر دوران المدينين ودوران المخزون. وقد أوصت الدراسة بضرورة الاستمرار في تعزيز النهج الذي يتبعه المصرف قبل اتخاذ قراره بمنح التمويل من خلال إجراء التحليلات المالية لكافة أنشطة العميل والوقوف على أي مؤشر قد يسترعي نظر المحلل المالي بغرض توجيه الإدارة المصرفية نحو اتخاذ القرار السليم، المبني على تحليلات علمية وعملية فاعلة، مع ضرورة الاستمرار في إجراء كافة التحليلات المالية التي من شأنها الكشف عن الأداء المالي للمنشآت طالبة الائتمان، إلى جانب بذل المزيد من الاهتمام نحو زيادة قدرة موظف التسهيلات في المصارف الإسلامية على تحليل القوائم المالية للشركات طالبة الائتمان، وذلك من خلال حلقات تدريبية منتظمة وورش عمل لتبادل الخبرات والأفكار بهذا الخصوص.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

سيتم في هذا المطلب تقديم بعض الدراسات الأجنبية السابقة التي تناولت هذا الموضوع:

أولاً: دراسة **Singh and Schmidgall (2012)** بعنوان: تحليل البيانات المالية لصناعة السكن في الولايات المتحدة.

هدفت الدراسة إلي بيان دور النسب المالية في اتخاذ القرارات عند المديرين التنفيذيين في قطاع الفنادق في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال استخدام عدد **36** نسبة مالية، كما تم تصميم استبانة لتحقيق هذا الغرض مكونة من معلومات حول درجة استخدام النسب المالية، وقد تم توزيعها على المدراء الماليين للفنادق في الولايات المتحدة الأمريكية والمكونة من **500** مدير، كما تم اختيار مجتمع الدراسة بطريقة عشوائية.

وكان أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن نسبة الربحية ونسب التشغيل تعتبر النسب المالية التي يستخدمها المدبرون التنفيذيون في اتخاذ قراراتهم.

وأوصت الدراسة بضرورة الاستمرار والحرص على استخدام تلك النسب إلى جانب مجموعة من النسب الأخرى عند اتخاذ أو بناء القرار التمويلي.

ثانيا: دراسة **Jonnes Mua Nzivo (2016)** بعنوان: دور تقييم المشروعات في أداء المؤسسات المالية في كينيا: دراسة حالة **Family Bank Ltd**.

أجريت هذه الدراسة تقييما لدور تقييم المشاريع في أداء المؤسسات المالية في كينيا. وتحقيقا لهذه الغاية، كان المتغير التابع هو مقاييس أداء المؤسسات المالية، بما في ذلك الربحية، ونمو الإيرادات (الدخل) وأداء القروض، في حين أن المتغيرات المستقلة للدراسة تتألف من التقييم المالي للمشاريع، والتقنية التقييم وسوق المشاريع والتقييمات الإدارية، وكان الهدف الرئيسي من الدراسة هو تحديد دور تقييم المشاريع في أداء المؤسسات المالية في كينيا، واعتمد الباحث على منهجية تصميم البحوث الوصفية، واتبع نهج لدراسة الحالة، وكذا استخدم استبيان لجمع البيانات الكمية والنوعية على حد سواء، واستخدم في الدراسة طريقة العينات العشوائية الطبقيّة لاختيار فروع العينة، في حين تم الحصول على عينة الدراسة باستخدام تقنية أخذ العينات العشوائية، ولتعزيز الموثوقية والصلاحية لأداة جمع البيانات، أُجري اختبار تجريبي في 10% من عينة الدراسة، وقد شمل تحليل البيانات استخدام الإحصاءات الوصفية والاستدلالية على حد سواء واختبار فرضيات الدراسة تم إجراء اختبار **F**، تحليل التباين (**ANOVA**) واختبار تشي تربيعية.

وقد أُرست الدراسة على جملة من النتائج تبلورت في وجود علاقة إيجابية قوية بين أداء المؤسسات المالية في كينيا وتقييم المشاريع، وقد فسرت قيمة 0.594 التي تم الحصول عليها والتي تمت تسويتها بأن تقييم المشاريع يمثل 59.4% من أداء المؤسسات المالية في كينيا، وتبين أن التقييم المالي للمشاريع، التقييم التقني، تقييم السوق ولتقييم الإداري، محددات قوية وهامة من الناحية الإحصائية لأداء المؤسسات المالية في كينيا من خلال اختبار جميع الفرضيات.

أما في مستوي الثقة 95% فشلت الدراسة في قبول جميع الفرضيات الصفرية، وخلصت إلى أن التقييم المالي للمشروع، والتقييم التقني، وتقييم السوق والتقييم الإداري لها تأثير كبير على أداء المؤسسات المالية.

ثالثا: دراسة **John Herbohn (2017)**: بعنوان: ميزانية رأس المال: التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية

هدف البحث إلى شرح التقييم المالي لمشاريع الموازنة الرأسمالية. تمتد التغطية من تطوير المفاهيم والمبادئ والتقنيات الأساسية إلى تطبيقها في مواقف أكثر تعقيدا وحقيقية. يتم توضيح تحديد وتقدير (بما في ذلك التنبؤ) للتدفقات النقدية،

وصيغ تقييم المشروع، وتطبيق صافي القيمة الحالية (NPV)، ومعدل العائد الداخلي (IRR) ومعايير تقييم المشروع الأخرى مع مجموعة متنوعة من أمثلة الحساب. يتم تغطية تحليل المخاطر على نطاق واسع من خلال استخدام معدل الخصم المعدل للمخاطر، ومكافأة اليقين، والحساسية، والمحاكاة وتحليل مونت كارلو. يتم تطبيق نماذج NPV و IRR على الإستثمارات الحرجية والعقارية والإستثمارات الدولية. يتم إدخال قيود الموارد على قرارات الموازنة الرأسمالية مع مجموعة متنوعة من الأمثلة العملية باستخدام تقنية البرمجة الخطية.

رابعاً: دراسة Dominik Msabila (2013) بعنوان: مشروع المالية التقديرية EDU

تقييم المشروع المالي هو تقييم لميزانية رأس المال. يستلزم تقييم اقتراح الإستثمار في المشروع، وبالتالي يوجه القرار بشأن الإستثمار في مشروع معين أم لا. الأمر كله يتعلق بتحديد صلاحية المشروع أو ربحيته التي يعتقد المرء أن يستثمر فيها. يمكن مقارنة مشاريع مختلفة ثم اختيار المشروع الذي ينتج عنه فوائد أو ربح أكثر من المشاريع الأخرى. يشمل التقييم المالي استخدام أساليب مختلفة يشار إليها بتقنيات تقييم الإستثمار. أساليب تقييم الإستثمار هي طرق لتقييم اقتراح الإستثمار في المشروع. هذه التقنيات موضوعية ومحددة بناء على التكاليف والفوائد الاقتصادية وهي مقسمة إلى الأساليب التقليدية (التقنيات غير المخصصة) والتقنيات المعدلة حسب الوقت (تقنيات التدفق النقدي المخصص).

المطلب الثالث: التعقيب على الدراسات السابقة

سيتم في هذا المطلب مقارنة بعض الدراسات السابقة العربية والأجنبية بالدراسة الحالية:

أولاً: مقارنة الدراسات العربية بالدراسة الحالية

مقارنة بعض الدراسات العربية بالدراسة الحالية:

الجدول رقم 01-05: يمثل جدول مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية.

أوجه المقارنة		بعض الدراسات السابقة حول موضوع: - دور التحليل المالي في تقييم المشاريع دراسة وكالة دعم وتشغيل الشباب "تبسة"			
موضوع الدراسة	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	الدراسة الثالثة	الدراسة الرابعة	الدراسة الحالية
موضوع الدراسة	"استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية	دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح التمويل المصرفي.	استخدام أسلوب تحليل الحساسية في تقييم المشاريع الاستثمارية دراسة حالة مشروع إنتاج الأغلفة الورقية بولاية عنابة "	مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية" (دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية الفلسطينية).	دور التحليل المالي في تقييم المشاريع
إشكالية الدراسة	هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضع المالي للمؤسسة، وتحديد المشاكل التي تعاني منها؟	إلى أي مدى يساهم التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات المالية؟	كيف يساهم أسلوب تحليل الحساسية في تقييم المشاريع الاستثمارية؛ وتحديدًا عند تطبيقه في تقييم مشروع إنتاج الأغلفة الورقية بولاية عنابة؟	ما مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية من قبل المصارف الإسلامية الفلسطينية؟	كيف يمكن لتحليل المالي المساهمة في تقييم المشاريع المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؟
أهمية الدراسة	التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة.	تظهر بعد تطبيق مؤشرات المالية المتعلقة بالتحليل المالي.	إبراز كيفية استخدام أسلوب تحليل الحساسية في تقييم المشاريع الاستثمارية، وتحديدًا عند تطبيقه في تقييم مشروع إنتاج الأغلفة الورقية بولاية عنابة.	معرفة العوامل المؤثرة على استخدام النسب المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.	تكمن أهمية التحليل المالي في القدرة على تشخيص الحالة المالية للمشروع.
هدف الدراسة	أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة في تقييم أداء المؤسسة من أجل الكشف عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة.	دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح التمويل المصرفي بالمصارف السودانية ودراسة حالة خمسة من المصارف السودانية.	إبراز كيفية استخدام أسلوب تحليل الحساسية في تقييم المشاريع الاستثمارية لغرض ترشيد القرار.	بيان مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية، من خلال التعرف على دور التحليل المالي باستخدام النسب المالية.	التعرف على كفاءة التحليل المالي ومدى فعاليته في تشخيص وتقييم المشاريع.
فترة الدراسة	2015	2009	2015	2016	2019
النتيجة المتوصل إليها	أن المؤسسة استطاعت تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة.	استخدام التحليل المالي في تقييم المشروعات يساعد على الحصول على تصنيف ائتماني منصف للعملاء.	مفادها أن المشروع المذكور حساس لعامل صافي التدفق النقدي السنوي ومبلغ الاستثمار المنفق.	وجود اهتمام لدى المصارف الإسلامية بتحليل مؤشرات الربحية للعميل طالب التمويل.	يحدد التحليل المال الفرص ويبين التهديدات التي تواجه المشروع.

ثانيا: مقارنة الدراسات الأجنبية بالدراسة الحالية

جدول مقارنة بعض الدراسات الأجنبية بالحالية:

الجدول رقم 01-06: جدول مقارنة الدراسات الأجنبية بالدراسة الحالية.

أوجه المقارنة	بعض الدراسات السابقة حول موضوع: دور التحليل المالي في تقييم المشاريع دراسة وكالة دعم وتشغيل الشباب "تبسة"				الدراسة الحالية
موضوع الدراسة	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	الدراسة الثالثة	الدراسة الرابعة	
تحليل البيانات المالية لصناعة السكن في الولايات المتحدة.	تقييم المشروعات في أداء المؤسسات المالية في كينيا: دراسة حالة Family Bank Ltd.	التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية.	مشروع المالية التقديرية .EDU	دور التحليل المالي في تقييم المشاريع	
إشكالية الدراسة	الى اي مدى يمكن إعتبار التحليل المالي وسيلة جوهرية في وضع استراتيجية المؤسسة؟	ما معنى عملية التقييم المالي للمشروع؟	ما لمقصود بالمشروع الاستثماري؟ وماهي أهم عناصره الأساسية؟	كيف يتم دراسة مقارنة مشاريع مالية تقديرية؟	كيف يمكن لتحليل المالي المساهمة في تقييم المشاريع المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؟
هدف الدراسة	هدفت الدراسة إلي بيان دور النسب المالية في اتخاذ القرارات عند المديرين التنفيذيين في قطاع الفنادق في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال استخدام عدد 36 نسبة مالية	الهدف الرئيسي من الدراسة هو تحديد دور تقييم المشاريع في أداء المؤسسات المالية في كينيا	هدف البحث إلى شرح التقييم المالي لمشاريع الموازنة الرأسمالية	هدفه مقارنة مشاريع مختلفة ثم اختيار المشروع الذي يتج عنه فوائد أو ربح أكثر من المشاريع الاخرى.	التعرف على كفاءة التحليل المالي ومدى فعاليته في تشخيص وتقييم المشاريع.
أهمية الدراسة	إظهار أثر اتخاذ قرار تمويل مشروع إستثمار على الوضعية المالية للبنوك إظهار أثر اتخاذ قرار تمويل مشروع استثماري على الوضعية المالية للبنوك	إظهار أثر اتخاذ قرار تمويل مشروع إستثمار على الوضعية المالية للبنوك	محاولة إبا رز الأهمية التي يعطيها البنك محل الدراسة للتقييم المالي للمشروعات	أهم الطرق والأساليب التي يمكن الاعتماد عليها لتقييم المشاريع المقترحة ومن ثم اختيار الأفضل منها.	تكمن أهمية التحليل المالي في القدرة على تشخيص الحالة المالية للمشروع.
فترة الدراسة	2012	2016	2017	2013	2019
النتيجة المتوصل إليها	هي أن نسبة الربحية ونسب التشغيل تعتبر النسب المالية التي يستخدمها المديرين التنفيذيين في اتخاذ قراراتهم.	وجود علاقة إيجابية قوية بين أداء المؤسسات المالية في كينيا وتقييم المشاريع	يتم تغطية تحليل المخاطر على نطاق واسع من خلال استخدام معدل الخصم المعدل للمخاطر، ومكافأة اليقين، والحساسية.	يشمل التقييم المالي استخدام أساليب مختلفة يشار إليها بتقنيات تقييم الإستثمار.	يحدد التحليل المال الفرص ويبين التهديدات التي تواجه المشروع.

خلاصة:

من خلال ما سبق نجد أن التحليل المالي يعتمد عليه في عملية تقييم المشاريع، حيث يعطيها صورة كاملة وواضحة حول وضعيتها المالية، مما يساعدا في اتخاذ القرارات السليمة ولهذا فالتحليل المالي يعتبر تقنية من تقنيات الادارة الحديثة ووسيلة لتخطيط المالي وتقييم وضع المشروع، بحيث يقوم التحليل المالي بترجمة المعطيات المالية والوثائق المحاسبية في الوصول إلى استنتاج يمكن من وضع تقييم مالي دقيق مستخدما في ذلك اساليب ومؤشرات المختلفة، لتحليل المالي ولا ننسى، أهمية الميزانية المالية في التحليل لأنها هامة، أن لم تكن فلا يمكن للمحلل اعداد عملية التحليل بحيث يقوم بتطبيق المؤشرات المالية عليها، من أجل خروج بنتائج صادقة، لذا نجد أن التحليل المالي مهم جدا للمؤسسات وخاصة في وقتنا الحالي لأنه اصبح وسيلة حديثة ومن الصعب الاستغناء عنها.



الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية لهذا البحث والمتمثلة في الفصل السابق، نقوم في هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على الواقع وذلك بإجراء دراسة ميدانية على مشاريع مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "وكالة ولاية تبسة"، محاولين إبراز الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة والمتمثلة في دور التحليل المالي في تقييم المشاريع، معتمدين على مجموعة من الأدوات، قصد الوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة وتحديد متغيراتها، وأخيرا عرض النتائج المتوصل إليها وتحليلها ومناقشتها قصد الخروج بمجموعة من التوصيات حسب وجهة نظرنا وهذا من خلال:

- تقديم عام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "وكالة ولاية تبسة"؛
- التحليل المالي لمشروع الديكور بواسطة المؤشرات والنسب المالية؛
- التحليل المالي لمشروع نجارة الألمنيوم بواسطة المؤشرات والنسب المالية.

المبحث الأول: تقديم عام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "وكالة ولاية تبسة"

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إحدى هيئات قطاع التشغيل حيث تعمل بالتنسيق مع مديرية التشغيل التي تترأس قطاع التشغيل في كل ولاية تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، حيث تتكفل بتمويل المشاريع الشبابية للفئة العمرية ما بين 19-35 سنة، وقد فتحت في نفس السنة التي أنشأت فيها بولاية تبسة، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى:

- نشأة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتعريف بها؛
- الهيكل التنظيمي للوكالة وتقسيماتها الوظيفية ومهامها؛
- صيغ تمويل وإنشاء مؤسسة صغيرة.

المطلب الأول: نشأة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتعريف بها

تعمل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على دعم المشاريع المقاولاتية الشبابية ومرافقتها بتوجيه بعض النصائح عن طريق الأجهزة المختلفة ومعاينة المشاريع، بداية من الفكرة إلى غاية تطبيقها على أرض الواقع.

أولاً. نشأة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، حيث نصت المادة الأولى من المرسوم صراحة على إنشاء الوكالة.¹ وجاء فيها ما يلي: «عملاً بأحكام المادة 16 من الأمر 96-14 المؤرخ 24 جوان 1996، تحدث هيئة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم، تسمى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وتدعى في صلب النص "الوكالة"».

ثانياً. التعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

تعرف الوكالة بأنها هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وحدد مقر الوكالة بمدينة الجزائر العاصمة، ويمكن نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني بمرسوم تنفيذي يتخذ بناء على تقرير من الوزير المكلف بالتشغيل، كما يمكن للوكالة أن تحدث أي فرع جهوي أو محلي بناء على تقرير من مجلسها التوجيهي.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 06/09/2003 يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08/09/1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي (الجريدة الرسمية عدد 54)، المواد: 2,3,4.

ثالثا. مهام بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

لقد نصت المادة السادسة من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 على الأهداف والمهام المخولة للوكالة للقيام بها وعدلت هذه المهام بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 وهو المرسوم التنفيذي الذي يعدل ويتمم المرسوم رقم 96-296.

وقد أسندت للوكالة عند نشأتها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المهام التالية:¹

- منح الدعم والمرافقة للشباب أصحاب المشاريع في سبيل تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
 - التكفل بتسيير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الخلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها؛
 - تشجيع كل مبادرة من شأنها أن تؤدي إلى خلق منصب عمل دائم؛
 - متابعة الإستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الإستثمار؛
 - تشجيع كل أشكال الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، لاسيما من خلال برامج التكوين والتوظيف الأولى؛
 - توضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم؛
 - تحدث بنكا للمشاريع المفيدة إقتصاديا واجتماعيا؛
 - تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب وتعبئة القروض؛
 - تقييم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها؛
 - تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مقابلة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب لحساب الوكالة إنجاز برامج التكوين والتشغيل.
- كذلك يمكن للوكالة من أجل الاضطلاع بمهامها على أحسن وجه أن تقوم بما يأتي:
- تكلف من يقوم بإنجاز دراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة ولحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية بواسطة هيكل متخصصة؛

¹ المرسوم التنفيذي رقم 96-296، المؤرخ في 08 / 09 / 1996 (الجريدة الرسمية عدد 54) المادة 01.

- تنظم تدريبات لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتحديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية؛
 - تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها؛
 - تطبق كل تدبير من شأنه أن يسمح بتعبئة الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الأجل المحدد وفق لتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
 - منح الدعم والمرافقة للشباب أصحاب المشاريع في سبيل تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- أما التعديلات التي طرأت على مهام الوكالة والتي أوردها المرسوم التنفيذي رقم 03-288 فتمثلت أساسا في ما يلي:¹
- تعديل البند الذي ينص على: «تشجيع كل مبادرة من شأنها أن تؤدي إلى خلق منصب عمل دائم» وعوضت بما يلي: «تشجيع كل شكل آخر من الأعمال والتدابير الرامية إلى إحداث الأنشطة وتوسيعها»، حيث كان يستفيد أصحاب المؤسسات المصغرة من المزايا والإعانات التي تقدمها الوكالة إلى مرة واحدة وهي في حالة إنشاء المؤسسة المصغرة، ومع صدور المرسوم التنفيذي الجديد أصبح أصحاب المؤسسات المصغرة يستفيدون من المزايا والإعانات التي تقدمها الوكالة سواء عند عملية إنشاء المؤسسات المصغرة أو عند أي عملية توسيع للقدرة الإنتاجية للمؤسسات المصغرة، وقد كلف الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع أنشطة الوكالة، وتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة وتقسيماتها الوظيفية وتقسيماتها الوظيفية

- تعمل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - فرع تبسة وفق هيكل تنظيمي منظم يسهر على مراقبة وتنظيم المشاريع وفق تقسيمات وظيفية لمختلف أعضائها، وفيما يلي تقديم للهيكل التنظيمي والتقسيمات الوظيفية للوكالة.
- أولا. الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - "فرع تبسة":

1- تسيير وتنظيم الوكالة:

- يسير الوكالة مجلس توجيهي، ويديرها مدير عام الذي يقترح تنظيم الوكالة ويصادق عليه المجلس التوجيهي، كما تزود الوكالة بمجلس للمراقبة.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ 2003/09/06 يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 96/296 المؤرخ في 1996/09/08 والمتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، (الجريدة الرسمية عدد 54)، المواد: 2، 3، 4.

1-1- المجلس التوجيهي:

أما المجلس التوجيهي فكان منذ نشأت الوكالة إلى غاية صدور المرسوم التنفيذي رقم 03-288 كان يتكون من الأعضاء الآتين:¹

- ممثل الوزير المكلف بالتشغيل؛
 - ممثل الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية والبيئة؛
 - ممثلان عن الوزير المكلف بالمالية؛
 - ممثل الوزير المكلف بالشؤون الخارجية؛
 - ممثل الوزير المكلف بالفلاحة والصيد البحري؛
 - ممثل الوزير المكلف بالشباب؛
 - ممثل الوزير المكلف بالتخطيط؛
 - ممثل المجلس الأعلى للشباب؛
 - رئيس الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة أو ممثله؛
 - المدير العام لوكالة ترقية الإستثمارات ودعمها ومتابعتها أو ممثله؛
 - رئيس الغرفة الوطنية للفلاحة أو ممثله؛
 - رئيس جمعية البنوك والمؤسسات المالية أو ممثله؛
 - مسؤول صندوق ضمانات النشاطات الصناعية والتجارية الحرفية المشتركة أو ممثله؛
 - ممثلان عن الجمعيات الشبانية ذات الطابع الوطني والتي يشبه هدفها هدف الوكالة.
- أما التعديلات التي طرأت على أعضاء المجلس التوجيهي فكانت كالاتي:
- استبدال ممثل الوزير المكلف بالفلاحة والصيد البحري بممثل للوزير المكلف بالفلاحة والتنمية الريفية وممثل للوزير المكلف بالصيد البحري والموارد الصيدلية، وهذا راجع لانقسام الوزارة المكلفة بالفلاحة والصيد البحري لوزارتين.
 - استبدال المدير العام لوكالة ترقية الإستثمارات ودعمها ومتابعتها أو ممثله بالمدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار أو ممثلهن وهذا راجع لتوقف عمل وكالة ترقية الإستثمارات ودعمها ومتابعتها سنة 2000 واستبدالها بالوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار سنة 2001.

¹ معلومات مقدمة من طرف الوكالة.

- استبدال مسؤول صندوق ضمانات النشاطات الصناعية والتجارية الحرفية المشتركة أو ممثله برئيس صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض وهذا راجع لنشأت هذا الأخير سنة 1998 كجهاز مكمل لعمل الوكالة. وتمثلت بالإضافة في أعضاء المجلس التوجيهي في ممثل الوزير المكلف بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، كذلك المدير العام للوكالة الوطنية لثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية أو ممثله. وأعضاء المجلس التوجيهي يعينون بقرار من الوزير المكلف بالتشغيل، بناء على اقتراح من السلطات التي ينتمون إليها ولفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وينتخب رئيس مجلس التوجيه نظرائه لمدة سنة واحدة، ويساعده نائب رئيس ينتخب حسب نفس الأشكال ولنفس المدة. كما يجتمع مجلس التوجيه كل ثلاثة أشهر على الأقل، بدعوة من رئيسه ويمكن أن يجتمع زيادة على ذلك في دورة غير عادية بدعوة من رئيسه أو باقتراح من ثلثي (2/3) أعضائه، أو بطلب الوزير المكلف بالتشغيل إذا ادعت الحاجة إلى ذلك.

ومن الملاحظ أن المجلس التوجيهي للوكالة يتكون بالأخص من ممثلي الهيئات أو الوزارات التي تهتم بفعلة الشباب خاصة، بالإضافة إلى ممثل الوزارة المكلفة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، ذلك أن الوكالة تهدف أساسا إلى إنشاء المؤسسات المصغرة، كذلك نلاحظ ممثل الوزارة المكلفة بالتشغيل ذلك أن الوكالة تابعة لوزارة التشغيل وكما رأينا حتى أعضاء المجلس التوجيهي يعينون بقرار من وزير التشغيل، بالإضافة أن أحد أهداف الرئيسية لعمل الوكالة هي توفير مناصب شغل جديدة للفئة البطالة.

والمجلس التوجيهي يداول ويصادق وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها على ما يأتي:¹

- برنامج نشاط الوكالة؛
- نفقات تسيير الوكالة وتجهيزها؛
- تنظيم الوكالة ونظامها الداخليان؛
- المخطط السنوي لتمويل نشاط الوكالة؛
- القواعد العامة لاستعمال الوسائل المالية الموجودة؛
- إنشاء فروع جهوية أو محلية للوكالة؛
- قبول الهبات والوصايا؛
- اقتناء البنايات واستئجارها ونقل حقوق ملكية الحقوق المنقولة أو العقارية وتبادلها.

¹ معلومات مقدمة من طرف الوكالة.

1-2- المدير العام:

- يعين المدير العام للوكالة بمرسوم تنفيذي بناء على اقتراح الوزير المكلف بالتشغيل وتنتهي مهامه بالأشكال نفسها، ويضطلع المدير القيام بالمهام التالية:
- يمثل الوكالة تجاه الغير ويمكنه أن يوقع كل العقود الملزمة للوكالة؛
 - يحرص على إنجاز الأهداف المسندة للوكالة، ويتولى تنفيذ قرارات مجلس التوجيه؛
 - يضمن سير المصالح ويمارس السلطة السلمية على جميع موظفي الوكالة. ويعين الموظفين حسب الشروط المنصوص عليها في التنظيم المعمول به؛
 - يقاضي أمام العدالة ويقوم بكل إجراء تحفظي؛
 - يعد البيانات التقديرية للإيرادات والنفقات ويعرضها على مجلس التوجيه ليوافق عليها؛
 - يعد الحصيلة وحسابات النتائج ويعرضها على مجلس التوجيه ليوافق عليها؛
 - يبرم كل صفقة أو عقد أو اتفاق في إطار التنظيم المعمول به؛
 - يأمر بصرف نفقات الوكالة؛
 - يقدم في نهاية كل سنة مالية تقريرا سنويا عن النشاطات، مرفقا بالحصائل وحسابات النتائج ويرفعه إلى الوزير المكلف بالتشغيل بعد موافقة مجلس التوجيه؛
 - يعد مشروع النظام الداخلي للوكالة ويعرضه على مجلس التوجيه ليوافق عليه، ويحرص على احترام تطبيقه.

1-3- لجنة المراقبة:

- تتكون لجنة المراقبة في الوكالة من ثلاثة أعضاء، يعينهم مجلس التوجيه، وتعين لجنة المراقبة رئيسها من ضمن أعضائها للمدة التي تستغرقها مهمتها.
- تجتمع لجنة المراقبة بحضور المدير العام في نهاية كل ثلاثة أشهر، وعند الاقتضاء بطلب من المدير العام أو عضوين اثنين من أعضائها، وتضطلع بالقيام بالمهام التالية:
- تقدم للمدير العام كل الملاحظات أو التوصيات المفيدة عن أحسن الكيفيات لتطبيق البرامج والمشاريع التي شرعت فيها الوكالة؛
 - تدلي برأيها في التقارير الدورية عن المتابعة والتنفيذ والتقييم التي يعدها المدير العام، تقدم للمجلس، ملاحظاتها وتوصياتها عن البيانات التقديرية لإيرادات الوكالة ونفقاتها وبرامج نشاطها، وكذا التقرير السنوي عن تسيير المدير العام؛

- تقوم بكل مراقبة أو تدقيق للحسابات عن استعمال أموال الوكالة وتشرف عليهما إلى نهايتهما بمبادرة منها أو بناء على قرار من مجلس التوجيه؛
- يترتب على اجتماعات لجنة المراقبة إعداد محاضر ترسل إلى الوزير المكلف بالتشغيل وتحفظ وفقا للأعراف؛
- يحدد مجلس التوجيه في نظامه الداخلي مبلغ تعويض فصلي لصالح أعضاء لجنة المراقبة ويحدد التكفل بالمصاريف المرتبطة مباشرة بممارسة مهامهم أو تسديدها.

2-2- موارد ونفقات الوكالة

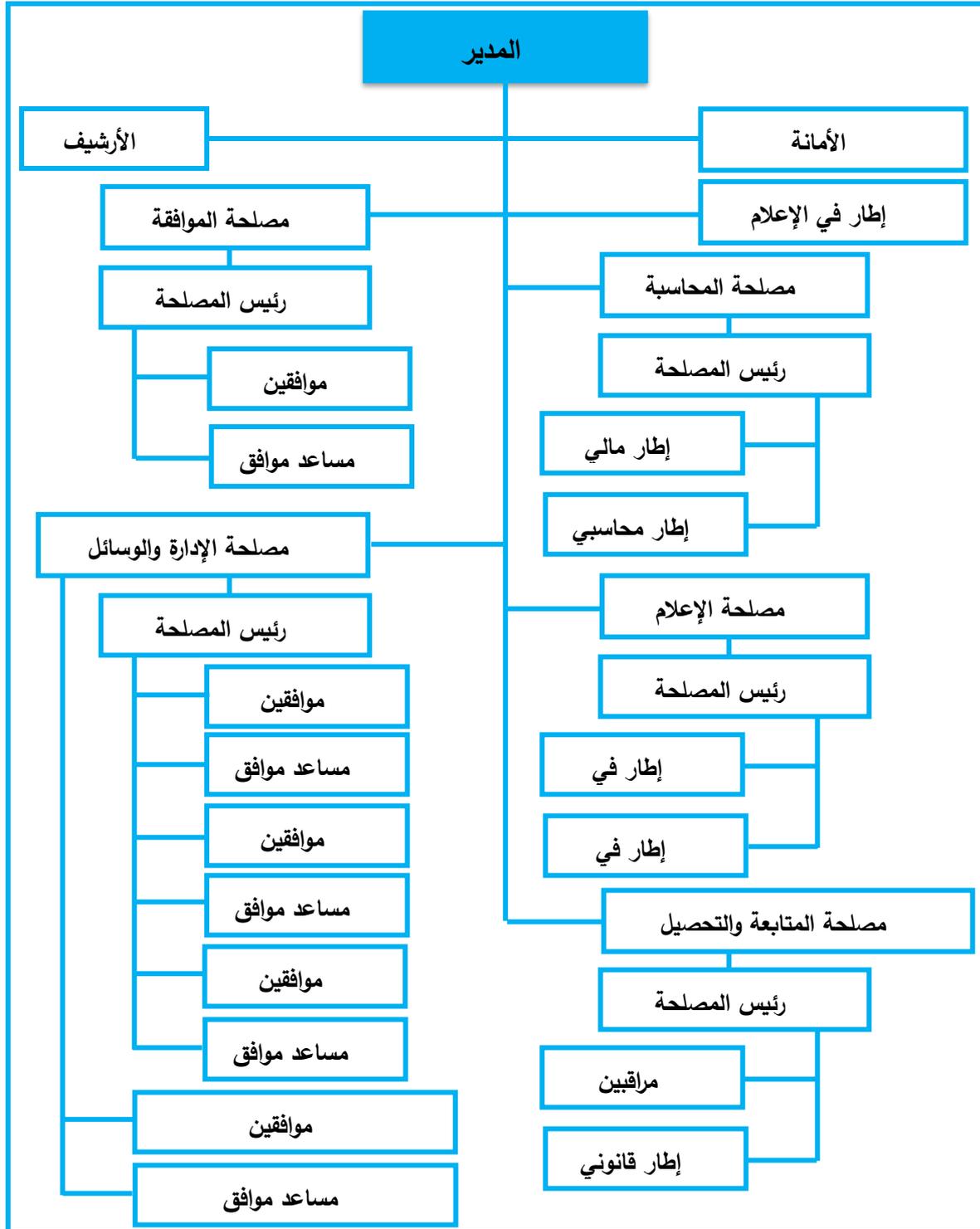
2-2- الموارد: تستمد الوكالة مواردها في إطار ما نص عليه قانون المالية التكميلي لسنة 1996 في مادته 16 من:

- تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب؛
- حاصل استثمار الأموال المحتملة؛
- الهبات والوصايا؛
- المساهمات المحتملة التي تقدمها الهيئات الوطنية والدولية، بعد ترخيص من السلطات المعنية؛
- كل حاصل آخر يرتبط بنشاطاتها.

2-2- نفقات الوكالة:

- نفقات التثبيت؛
 - نفقات التسيير والصيانة؛
 - النفقات الضرورية المرتبطة بمهدفها وإنجاز مهامها.
- وفي ظل هذه التنظيمات تتيح الوكالة لشباب فرصة تجسيد فكرة وتحويلها إلى مشروع مؤسسة مصغرة لكن ذلك في ظل قيود والتزام بالإجراءات المنصوص عليها.

الشكل رقم 02-01: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - "وكالة ولاية تبسة"



المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "وكالة ولاية تبسة".

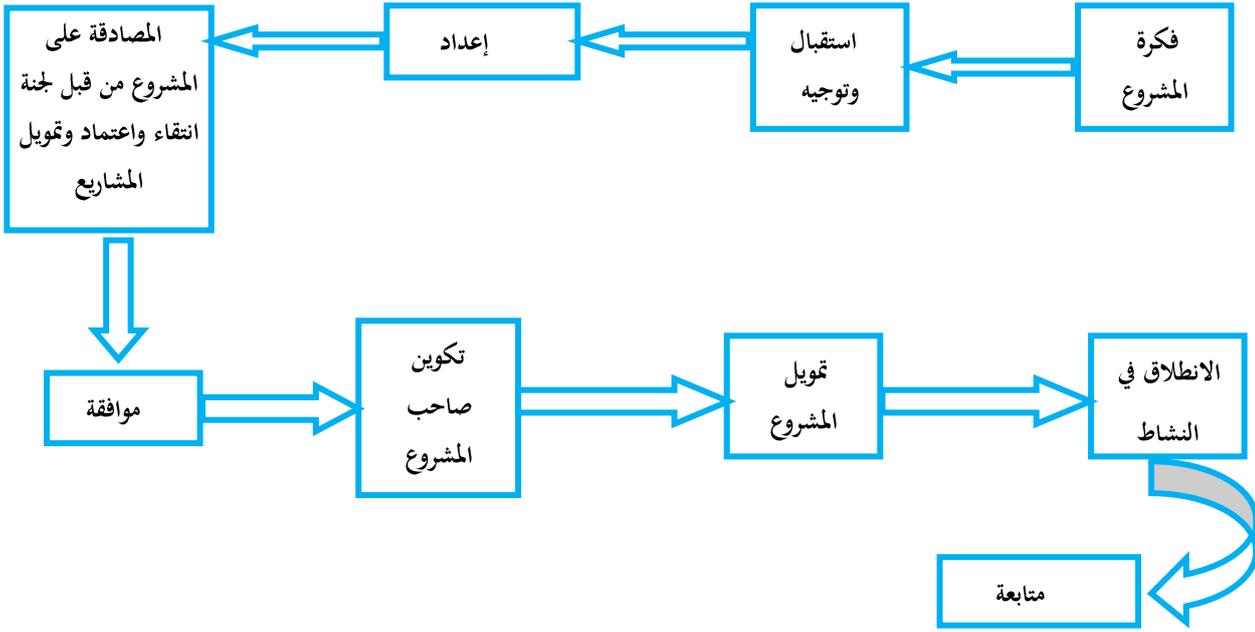
ثانيا. مراحل عملية المرافقة:

تسعى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى ترقية ونشر الفكر المقاوлатي وتمنح إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل عملية المرافقة وتمثل فيما يلي:¹

1. فكرة المشروع: وهي قيام صاحب المشروع بتمثيل ودراسة فكرة المشروع وتقديمها إلى الوكالة.
2. استقبال وتوجيه: ويكون عبر مقابلة أو التسجيل في الموقع الإلكتروني للوكالة، لتقديم فكرة صاحب المشروع للتوجيه والتوضيح.
3. إعداد المشروع: هو تنظيم الأفكار وتوجيهها في مجموعة من النقاط التي تنتمي بإعداد هيكل تنظيمي فيه مختلف المراحل الواجب اتباعها.
4. المصادقة على المشروع من قبل لجنة الانتقاء واعتماد وتمويل المشاريع: وهي عملية الدراسة الشاملة للمشروع المقدم وتحليله م طرف لجنة محددة مختصة وذلك من خلال مجموعة من المعايير المحددة والتي يجب أن توفرها في مراحل إعداد المشروع وكذا الأهداف المتوقعة والأرباح المراد تحقيقها.
5. موافقة البنك: بعد دراسة المشروع والمصادقة عليه يأتي دور البنك في إعطاء الموافقة لصاحب المشروع وذلك استنادا إلى مجموعة من الحسابات التي يضمنها صاحب البنك وعدم خسارته في دعم المشروع عن طريق دراسته التكاليف والأرباح المتوقعة.
6. تكوين صاحب المشروع: وهي مجموعة الأنشطة والتدريبات التي تساعد صاحب المشروع على تحقيق الكفاءة المطلوبة والتأهيل اللازم لتسيير المشروع.
7. تمويل المشروع: بعد موافقة البنك وتكوين صاحب المشروع يتم إعطاء البنك الأموال أو القرض اللازم لتمويل المشروع وتغطية تكاليفه.
8. الانطلاق في النشاط: وهو بداية إعداد تجهيزات اللازمة لتسيير اللازمة والتي تعد رأس المال.
9. متابعة النشاط: إلى الانطلاق بعد توفير كامل التجهيزات في المشروع وبداية الإنتاج لتعويض التكاليف وتحقيق الأرباح.

¹ دليل انشاء مؤسسة مؤسسة مصغرة، 2011، ص 13.

الشكل رقم 02-02: مراحل الموافقة المقاولاتية



المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "وكالة ولاية تبسة".

المطلب الثالث: صيغ تمويل إنشاء مؤسسة صغيرة

لقد أتت الصيغ الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-290 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة لشباب ومستواها، والجديد التي جاءت به هذه الصيغة هو أن الإعانات التي تقدم لصاحب المؤسسة الصغيرة تقدم سواء لغرض إنشاء مؤسسة مصغرة أو لتوسيع القدرة الإنتاجية للمؤسسة، ذلك أن المؤسسات الصغيرة تعتبر نواة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك جاءت الإجراءات الجديدة لمساعدة المؤسسات الصغيرة في النمو والتوسع، إمكانية الاستفادة من الإعانات التي تقدمها الوكالة من أجل توسيع القدرة الإنتاجية للمؤسسة، وكذلك تم رفع الحد الأقصى لتكلفة الاستثمار للمؤسسات المؤهلة للحصول على الدعم، وهذا ما سوف نلاحظه من خلال دراستنا لصيغ التمويل الثنائي والثلاثي.

1. صيغ التمويل الثنائي: هو عبارة عن هيكل مالي للتمويل، يتمثل في قيمة القرض دون فائدة من طرف الوكالة،

بالإضافة إلى قيمة المساهمة الشخصية للمستثمر صاحب المشروع ويكون ذلك على مستويين كما يلي:¹

1-1- التركيبة المالية: في صيغة التمويل الثنائي تتشكل التركيبة المالية من:

- المساهمة المالية للشباب أصحاب المشاريع والتي تتماشى مع مستوى الاستثمار.

¹ دليل إنشاء مؤسسة مصغرة، 2011، ص 16-20.

- القروض دون فوائد من قبل الوكالة وتتغير حسب مستوى الاستثمار.

1-2- الهيكل المالي للتمويل الثنائي: يوضح الجدول التالي تركيبة التمويل الثنائي على مستويين كما يلي:

الجدول رقم 02-01: الهيكل المالي للتمويل الثنائي

مستويات الاستثمار	قيمة الاستثمار	الحد الأقصى من للقروض بدون فائدة	الحد الأدنى من المساهمة الشخصية
المستوى الأول	أقل من أو تساوي 500.000 دج	29%	71%
المستوى الثاني	ما بين 5000.000 دج و 10.000.000 دج	28%	72%

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "وكالة ولاية تبسة".

من خلال الجدول رقم (04) يلاحظ أن الوكالة تعتمد في صيغة التمويل الثنائي على مستويين اثنين مختلفين لتمويل المؤسسات المصغرة وحددت الحد الأقصى لقيمة الاستثمار بـ 10 مليون دج، أما القروض التي تقدمها الوكالة فهي عبارة عن قروض دون فائدة وهي كذلك على مستويين وحدد الحد الأقصى لهذه القروض بـ 29% إجمالي قيمة الاستثمار وذلك عند المستوى الأول من الاستثمار أما الثاني فحدد الحد الأقصى بـ 28%، وتهدف القروض دون فائدة إلى تسهيل عملية حصول أصحاب المؤسسات المصغرة على التمويل اللازم لإنشاء مؤسساتهم المصغرة حيث تعتبر إشكالية ارتفاع الأسعار الفائدة إحدى العوائق التمويلية التي تواجه أصحاب المؤسسات.

2. صيغ التمويل الثلاثي: هو عبارة عن تركيبة مالية تتمثل في قروض دون فائدة مقدمة من طرف كل من الوكالة والبنك، بالإضافة إلى مساهمة شخصية بنسبة منخفضة مقارنة بالتمويل الثنائي.

1-2- التركيبة المالية: وهي عبارة توضع كل من المستثمر والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والبنك وذلك

لتقديمه قرض، ويتكون من:

- المساهمة المالية للشباب أصحاب المشاريع والتي تتماشى مع مستوى الاستثمار.
- القروض دون فوائد من قبل الوكالة وتتغير حسب مستوى الاستثمار.
- قرض بنكي منخفض الفوائد بنسبة 100% ويتم ضمانه من طرف الصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع.

2-2- الهيكل المالي للتمويل الثلاثي: ويوضح الجدول التالي الهيكل المالي للتمويل الثلاثي.

الجدول رقم 02-02: الهيكل المالي للتمويل الثلاثي.

مستويات الاستثمار	قيمة الاستثمار	الحد الأقصى للقرض دون فائدة	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
المستوى الأول	أقل من أو تساوي 500.000 دج	%29	%01	%70
المستوى الثاني	ما بين 5000.000 دج و 10.000.000 دج	%28	%02	%70

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "وكالة ولاية تبسة".

من خلال الجدول رقم (05) يلاحظ أن الوكالة تعتمد في صيغة التمويل الثلاثي أيضا على مستويين اثنين لتمويل المؤسسات الصغيرة وصيغة التمويل الثلاثي كما سبق الذكر، هي صيغة يدخل البنك كطرف ثالث في عملية التمويل بالإضافة إلى المساهمة المالية للشباب أصحاب المشاريع والقروض دون فائدة المقدمة من طرف الوكالة، فالمؤسسات بهذه الصيغة تعتمد بدرجة كبيرة على القروض البنكية في مستويات التمويل كما يلاحظ كذلك أن الحد الأقصى للاستثمار يقدر بـ 10 مليون دج، أما بالنسبة للقروض دون فائدة فتكون على مستويين، فالحد الأقصى للقرض في المستوى الأول ما يعادل 28% من قيمة الاستثمار، أما في المستوى الثاني؛ فالحد الأقصى 28% من إجمالي قيمة الاستثمار، أما فيما يخص المساهمة الشخصية فالملاحظ أن قيمة المساهمة منخفضة مقارنة بصيغة التمويل الثنائي، وذلك لدخول البنك كطرف ثالث في عملية التمويل الذي يعتبر الممول الرئيسي للمؤسسة، حيث نلاحظ أن الحد الأقصى للمساهمة الشخصية تعادل 1% و 2% للمستوى الأول والثاني على التوالي، ويبقى التمويل البنكي ثابتا في كلا المستويين بما قيمته 70% من إجمالي قيمة الاستثمار.

المبحث الثاني: التحليل المالي لمشروع الديكور بواسطة المؤشرات والنسب المالية

من خلال هذا المبحث سوف يتم عرض ودراسة الوضعية المالية لمشروع الديكور المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "وكالة ولاية تبسة"، وذلك من خلال إعداد ميزانياتها المالية وتحديد مركزها المالي ولا يتم ذلك إلا بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية في التحليل، للوصول إلى الأهداف المرجوة في دراسة هذا المشروع وتحديد متغيراته وعرض نتائجه من خلال هذا سيتم عرض ما يلي:

- لمحة حول مشروع الديكور؛
- تحليل الميزانيات المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي؛
- تحليل الميزانيات بواسطة النسب المالية.

المطلب الأول: لمحة حول مشروع الديكور

الديكور أو ما يسمى بالتصميم الداخلي هو المجال الذي يطور الثقافات والقدرات المختلفة في خدمة تصاميم ونماذج ومنشآت جميلة ضمن العادات والتقاليد المتوارثة في كل منطقة، ويعتمد الديكور على تقنيات الأبداع والابتكار بحيث يعالج المصمم كل ما لديه من خانات، مساحات، أماكن وإضاءة لتحقيق تصميم متكامل من خلال المامه بالأسس والأساليب المعمارية وتقنياتها المختلفة، ومعرفته بجميع المواد والأدوات التي سيتعامل معها أثناء تنفيذ العمل، وكيفية استخدام الألوان ودمجها مع بعضها البعض.

أولاً: تقديم مشروع الديكور

هذا المشروع عبارة عن مؤسسة مصغرة مختصة في الديكور ويقع هذا المشروع في منطقة تبسة، حيث تم تقدير عمر هذا المشروع 8 سنوات برأس مال قدر ب 1666114200 دج، يهدف إلى دراسة أعمال الديكور الداخلي المتمثلة في النوافذ، الأرضيات والجدران وجميع أعمال المجال (جدران سجاد صناعة الخشب ... الخ). ويضع هذا المشروع تحت تصرف زبائنه خدمات متنوعة في مجال الديكور، وذلك من خلال تقديم إرشادات، نصائح ونماذج حول دراسة أعمال الديكور بأنماطه - النمط الكلاسيكي والنمط المعاصر - وكل ما يتبع الديكور من تجهيزات المكاتب، المنازل، المطابخ، والحداثق... الخ.

ولا يتطلب هذا المشروع الموارد المادية والبشرية الكبيرة في البداية فيمكن البدء بثلاثة عمال في مثل هذا النوع من المشاريع، حيث أن كل ما تحتاج إليه هاته اليد العاملة التكوينية والخبرة في مجال الديكور لتنفيذ مختلف الأعمال بالإضافة إلى ذلك تحضير دراسة تكنو اقتصادية ودراسة مالية للمشروع.

ثانيا: عناصر الديكور

1- **الأرضيات:** حيث تلعب الأرضية دورا هاما في إظهار شكل التصميم فهي موضع الأثاث والمفروشات والإكسسوارات المختلفة، ونجد عدة أشكال للأرضيات مثل الأرضيات الخشبية والأرضيات الرخامية، وأرضيات الفلين وأرضيات الموكيت.

2- **الجدران:** ولها أهمية بالغة في إظهار جمال التصميم وتركيبته فالجدران تجذب الانتباه عند الدخول إلى أي مكان وعلى مصمم الديكور أن يأخذ ارتفاعات الجدران بعين الإعتبار، وما تحويه من أبواب ونوافذ.

3- **الأسقف، والأسقف المستعارة؛**

4- **الإكسسوارات الجمالية، وقطع الأثاث المتنوعة، والإضافات التجميلية؛**

ثالثا: أسباب مشروع الديكور

- أن يكون صاحب المشروع على خبرة ليستطيع إدارة مشروعه بشكل مناسب؛
- أن يتابع كافة التغيرات والاتجاهات لشراء بضائع جديدة مما يمكنه من المنافسة في السوق وكسب العديد من العملاء؛
- أن يكون قادر على بناء العلاقات الحسنة مع العاملين في مجالات الديكور والأثاث.

المطلب الثاني: تحليل الميزانيات المالية بواسطة المؤشرات التوازن المالي

سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى تقدم الميزانيات المالية المختصرة وتحليلها بواسطة مؤشرات التوازن المالي لمشروع الديكور المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب "وكالة ولاية تبسة".

أولا: عرض الميزانيات المالية للسنوات (2016، 2017، 2018)

لقيام بعملية التحليل المالي لهذا المشروع لابد من اعداد الميزانيات المالية للسنوات الثلاث (2016، 2017، 2018) لمشروع مقدم من طرف وكالة دعم تشغيل الشباب "وكالة ولاية تبسة".

جدول رقم 02-03: الميزانية الوظيفية لسنة 2016، 2017، 2018.

2018	2017	2016	الأصول
-	-	-	الأصول غير الجارية
152915000	229372500	305830000	معدات إنتاج
4158157862	377325623300	3594500837	الأصول الجارية
1247447359	1131976872	10783502251	الصندوق
2910710503	2641279367	2516150586	البنك
4311072862	4002628738	3900330837	المجموع
2018	2017	2016	الخصوم
-	-	-	رؤوس الأموال
16611429	16611429	16611429	رأس المال
3945621434	3520897310	3302319409	النتيجة
-	-	-	الخصوم غير الجارية
116280000	232560000	348840000	قروض بنكية
-	-	-	الخصوم الجارية
232560000	23560000	232560000	ديون أخرى
4311072862	4002628738	3900330837	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف الوكالة.

جدول رقم 02-04: ميزانية مختصرة لسنوات المتتالية 2016، 2017، 2018.

2018	2017	2016	الأصول
15291500	229372500	305830000	الاستخدامات الثابتة
00	00	00	الأصول المتداولة
00	00	00	للاستغلال
4158157862	3773256238	3594500837	خارج الاستغلال
			خزينة الأصول
4311072862	4002628738	3900330837	المجموع
4078512862	3770068739	3667770837	الموارد الثابتة
3962232862	3537508739	3318930837	الأموال الخاصة
116280000	232560000	348840000	الديون المالية
			الخصوم المتداولة
232560000	232560000	232560000	للاستغلال
00	00	00	خارج الاستغلال

00	00	00	خزينة الخصوم
4311072862	4002628738	3900330837	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف الوكالة

ثانيا: تحليل الميزانية باستخدام مؤشرات التوازن المالي

لتحليل التوازنات المالية يجب الاعتماد على ثلاث مستويات:

- رأس المال العامل FR؛
- إحتياج رأس المال العامل BFR؛
- الخزينة TR.

1- حساب رأس المال العامل FR :

يعبر رأس المال العامل عن مقدار الزيادة في الأصول المتداول وبالتالي يساعد في الحكم على مقدرة المؤسسة في مواجهة الخصوم المتداولة المستحقة عليها ويتم حساب FR كما يلي:

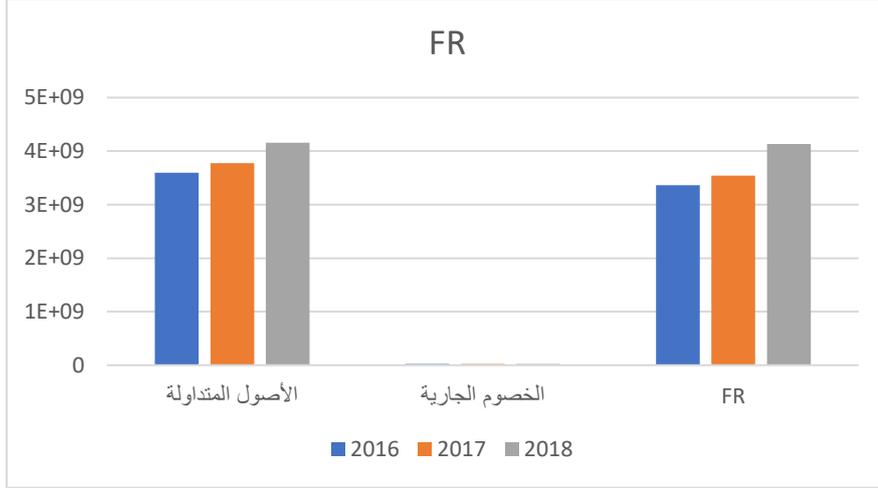
$$\text{رأس المال العامل FR} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم الجارية}$$

جدول رقم 02-05: تطور رأس المال العامل FR خلال فترة الدراسة.

2018	2017	2016	البيان
4158157862	3773256238	3594500837	الأصول المتداولة
23256000	23256000	23256000	الخصوم الجارية
4134901862	3540696238	3361940837	FR

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 02-04

الشكل رقم 02-03: تطور رأس المال العامل FR



المصدر: من أعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت رأس مال عامل موجب خلال سنوات الدراسة، ففي سنة 2016 قدر ب 3361940837 دج مقارنة بسنة 2017 إرتفع رأس المال العامل 3540696238 دج أي بنسبة 5,05%.

أما بالنسبة لسنة 2018 مقارنة بسنة 2017 نلاحظ أن رأس المال العامل إرتفع ب 4134901862 دج أي نمو بنسبة 14,37%.

– **التفسير:** رأس المال العامل موجب (FR) هذا يعبر عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة أي أن المؤسسة تمكنت من تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية، وحققت فائض في رأس المال، وهذا مبدئياً يعطي أماناً للمؤسسة (هيكلية مالية سليمة).

1- حساب إحتياج رأس المال العامل BFR:

هو الأموال التي تحتاجها المؤسسة لتغطية إحتياجاتها خلال دورة الاستغلال ويمثل العجز في تمويل الأصول المتداولة خارج الخزينة بواسطة الخصوم المتداولة خارج الخزينة ويتم حسابه كما يلي:

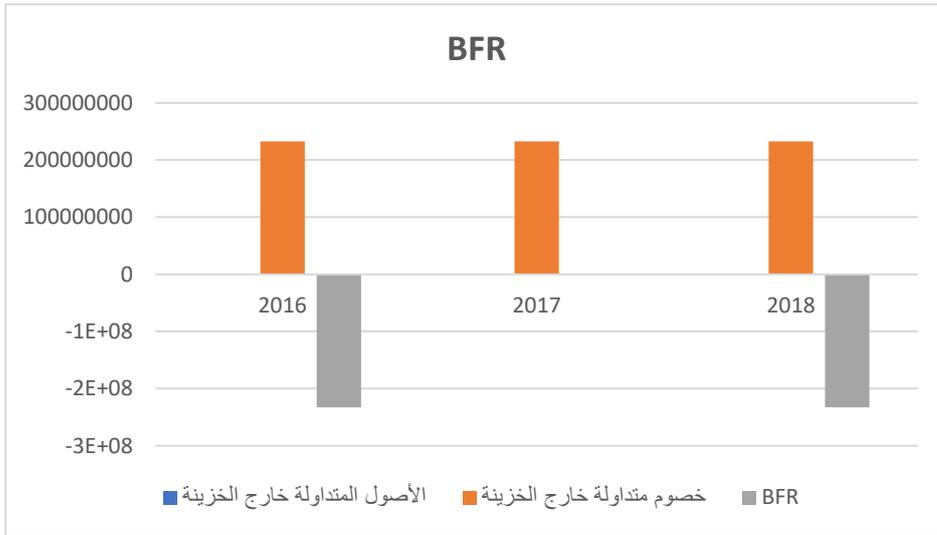
إحتياجات رأس المال العامل (BFR) = الأصول المتداولة خارج الخزينة - خصوم متداولة خارج الخزينة

الجدول رقم 02-06: تطور إحتياج رأس المال العامل خلال سنوات الدراسة

2018	2017	2016	البيان
0	0	0	الأصول المتداولة خارج الخزينة
232560000	232560000	232560000	خصوم متداولة خارج الخزينة
-232560000	-232560000	-232560000	BFR

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على رقم 02-04

الشكل رقم 02-04: تطور إحتياج رأس المال العامل خلال سنوات الدراسة.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق

التعليق: ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن $(BFR < 0)$ ومنه لا يوجد احتياج في رأس المال.

التفسير: يعود سبب تحقيق BFR سالب إلى وجود مواد مالية متاحة فائضة لم تستخدم في دورة الاستغلال.

2- حساب الخزينة الصافية:

وهي الفائض المتبقي من رأس المال العامل الصافي الإجمالي بعد تغطية احتياجات رأس المال العامل.

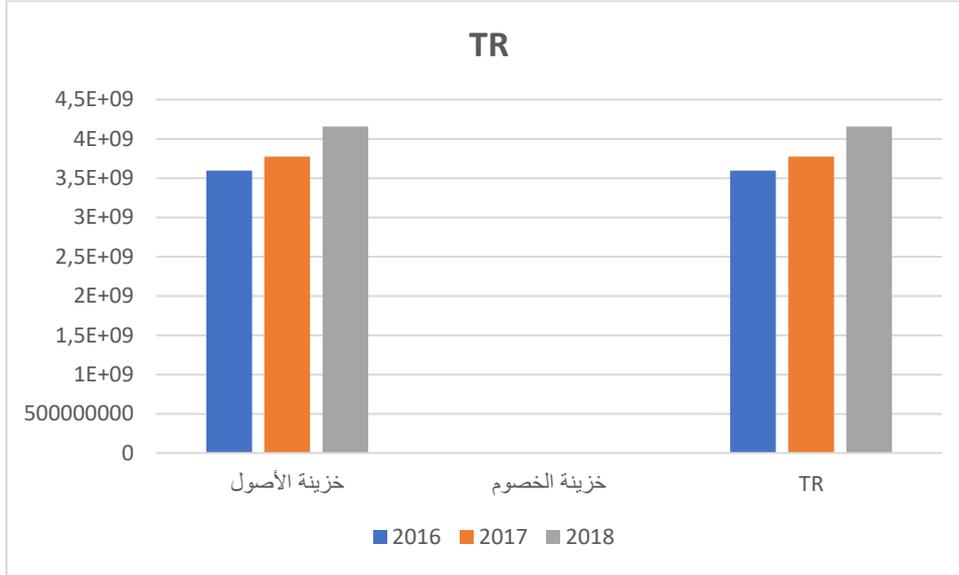
الخزينة الصافية = خزينة الأصول - خزينة الخصوم

الجدول رقم 02-07: تطور الخزينة خلال فترة الدراسة.

2018	2017	2016	البيان
4158157862	3773256238	3594500837	خزينة الأصول
00	00	00	خزينة الخصوم
4158157862	3773256238	3594500837	TR

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (7)

الشكل رقم 02-05: تطور الخزينة خلال فترة الدراسة



المصدر: من اعداد بالاعتداد على الجدول السابق

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن الخزينة كانت موجبة خلال سنوات الدراسة، ففي سنة 2016 كانت تقدر ب 3594500837 دج، كما نلاحظ سنة 2017 ارتفاع في الخزينة قدر ب 3773256238 دج أي معدل نمو يقدر ب 4,73%.

بينما سنة 2018 كانت زيادة في الخزينة قدرة ب 4158157862 دج أي نمو بنسبة 9,25%.

التفسير: يفسر وجود الخزينة موجبة خلال سنوات الدراسة فهذا يدل على أن المؤسسة تمكنت من تغطية وتمويل احتياجات دورة الاستغلال، ويفسر هذا بقدرة المؤسسة على متابعة حركة توازنها وكذا التحكم في كل من سياسي التمويل والاستثمار، كما تتوفر على موجودات نقدية تسمح لها بمواجهة التزاماتها واحتياجاتها مع الغير.

المطلب الثالث: تحليل الميزانيات بواسطة النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي داخل المؤسسات الاقتصادية، وعليه سوف يتم التطرق إلى حساب أهم النسب المالية التي من خلالها يتم تحليل الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة.

أولاً: نسب الهيكل التمويل:

تمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية، أي إكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة أو الأصول الثابتة بصفة خاصة.

1- نسبة التمويل الدائم

تشير هذه النسب إلى مستوى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، فهذه النسبة تعتبر صيغة أخرى لرأس المال العامل، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

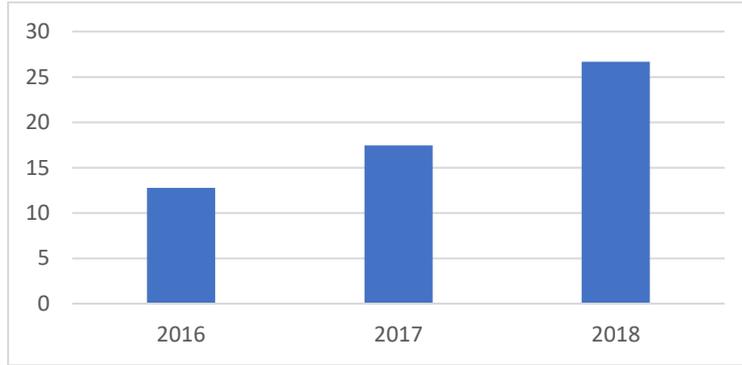
$$\text{نسب التمويل الدائم} = \text{أصول دائمة} / \text{أصول ثابتة} \times 100$$

الجدول رقم 02-08: يمثل نسب التمويل الدائم خلال فترة الدراسة

البيان	2016	2017	2018
أموال دائمة	3900330837	4002628738	4078512862
أصول ثابتة	305830000	229372500	152915000
نسبة التمويل الدائم %	12.75	17.45	26.67

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 02-04

الشكل رقم 02-06: النسب التمويل الدائم.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق.

التعليق: تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، ومن خلال حساب هذه النسبة نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم تفوق الواحد خلال السنوات الثلاثة المدروسة (2018/2017/2016).

التفسير: يعنى أن المؤسسة لها رأس مال عامل موجب خلال السنوات الثلاثة وهذا يشكل ارتياح لدى المؤسسة فهي بذلك حققت واستطاعت تكوين هامش أمان فقد قامت بتغطية أصولها الثابتة بأموالها الدائمة، ويمكنها أيضا تغطية جزء من أصولها المتداولة.

1. نسبة التمويل الخاص

تمثل نسبة التمويل الخاص في تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة ويمكن حساب هذه النسبة كما يلي:

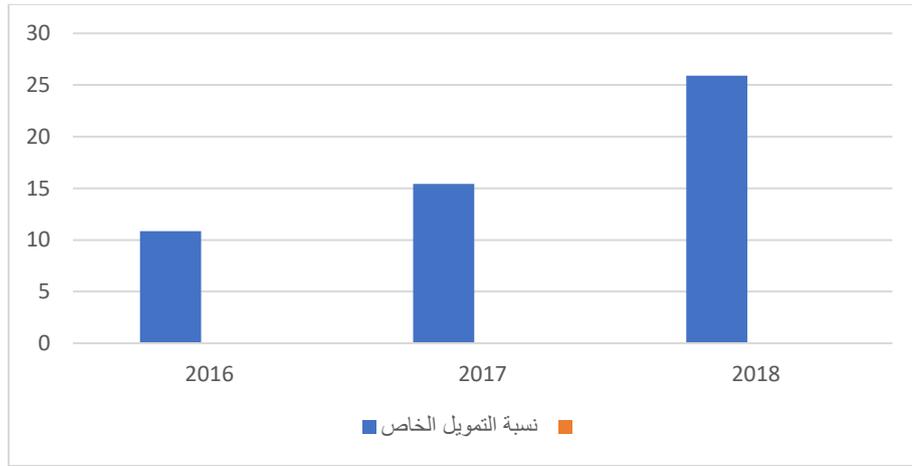
$$\text{نسبة التمويل الخاص الدائى} = \text{الأموال الخاصة} / \text{أصول ثابتة} \times 100$$

الجدول رقم 02-09: يمثل مراحل تطور نسب التمويل الخاص خلال فترة الدراسة.

2018	2017	2016	البيان
3962232862	3537508739	3318930837	الأموال الخاصة
152915000	229372500	305830000	أصول ثابتة
25.91	15.42	10.85	نسبة التمويل الخاص

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 02-04.

الشكل رقم 02-07: نسب التمويل الخاص خلال فترة الدراسة.



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق.

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل الخاص تفوق الواحد خلال السنوات الثلاث المدروسة (2018/2017/2016) أي أن المؤسسة تمكنت من تغطية أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة دون اللجوء إلى موارد خارجية، وكذا تحقق فائض لتمول به جزء من أصولها المتداولة، وعلى العموم هذه الوضعية جيدة ومرجحة بالنسبة للمؤسسة.

2. نسبة الاستقلالية المادية

تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة مع أموالها الخاصة، فإذا كانت هذه النسبة غير مناسبة فإن المؤسسة لا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية الا بتقديم ضمانات وتحسب كالتالي:

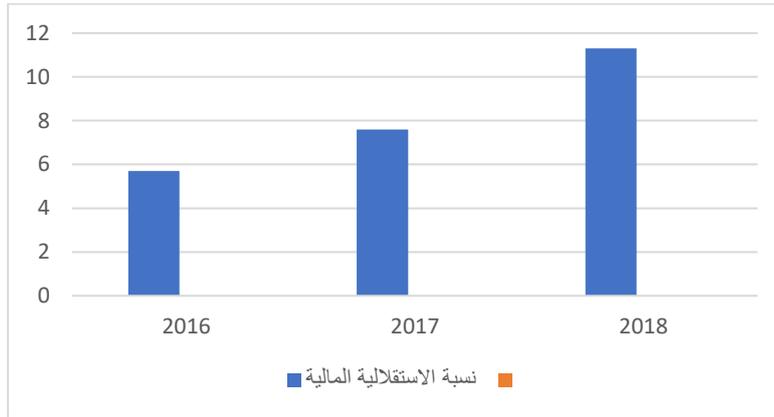
$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}} \times 100$$

الجدول رقم 02-10: يمثل مراحل تطور نسبة الاستقلالية المالية خلال فترة الدراسة.

2018	2017	2016	البيان
3962232862	3537508739	3318930837	الأموال الخاصة
348840000	465120000	581400000	مجموع الديون
11.3	7.6	5.7	نسبة الاستقلالية المالية %

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على جدول 02-04.

الشكل رقم 02-08: نسبة الاستقلالية المالية خلال فترة الدراسة.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق.

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية تفوق الواحد خلال السنوات الثلاثة المدروسة (2018/2017/2016)، يمكن القول أن المؤسسة مستقلة ماليا حيث استطاعت تغطية جميع ديونها بواسطة أموالها

الخاصة، كما حققت نسبة الاستقلالية المالية أحسن نسبة في سنة 2018.

4- نسبة التمويل الخارجي

وتعرف أيضا بنسبة القدرة على الوفاء، وهي نسبة مرافقة لنسبة الاستقلالية المالية، وتصاغ هذه النسبة كما يلي:

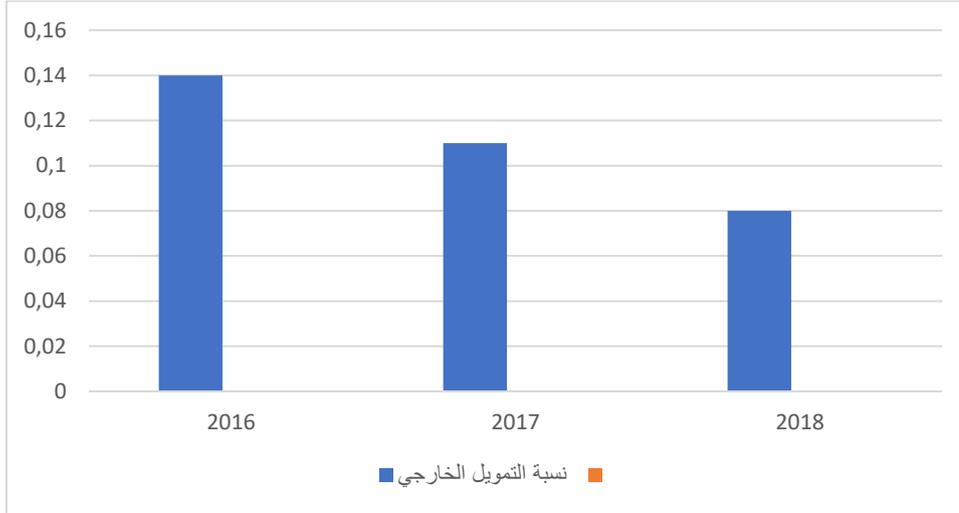
$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

الجدول رقم 02-11: يمثل مراحل تطور نسبة التمويل الخارجي خلال فترة الدراسة.

2018	2017	2016	البيان
348840000	465120000	581400000	مجموع الديون
4311072862	4002628738	3900330837	مجموع الأصول
0.08	0.11	0.14	نسبة التمويل الخارجي %

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 02-04.

الشكل رقم 02-09: نسبة التمويل الخارجي خلال فترة الدراسة .



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق.

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل الخارجي تبين أن المؤسسة تعتمد في تدبير الأموال على الغير أكثر من اعتمادها على الملاك، فبالنسبة لسنة 2016 تقدر نسبة الاقتراض ب 0,14، أما في سنة 2017 فهي تقدر ب 0,11، وفي سنة 2018 قدرت ب 0,08 مما يتضح بأن المؤسسة تتجه أكثر نحو الاعتماد على التمويل الخارجي لتغطية احتياجاتها المالية، وبكل تأكيد هذا سوف يترتب عليه الزيادة في الأعباء الثابتة وفي المخاطر التي يتعرض لها الدائنون في تحصيل أموالهم.

2- نسب السيولة:

الغرض من هذه النسبة الوقوف على قدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الخصوم.

1. نسبة سيولة الأصول

تبين هذه النسبة حجم الأصول المتداولة بميزانيات المؤسسة وتختلف عن مؤسسة صناعية عنها بالمؤسسة التجارية وتعسب بالعلاقة التالية:

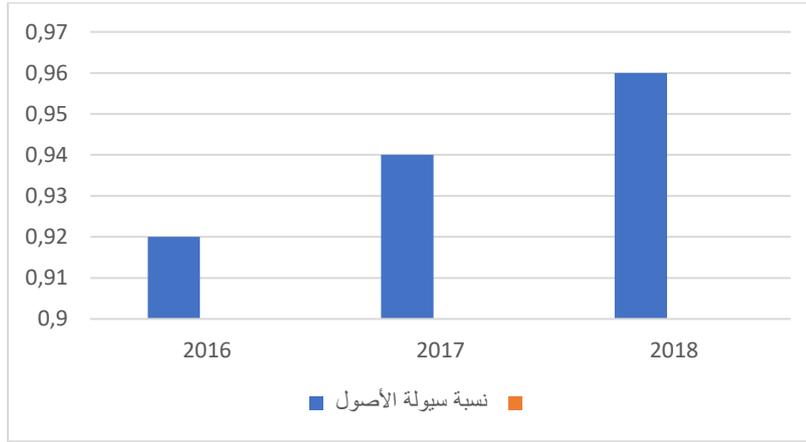
$$\text{نسبة سيولة الأصول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الميزانية} \times 100}$$

الجدول رقم 02-12: يمثل تطور نسبة سيولة الأصول خلال فترة الدراسة

2018	2017	2016	البيان
4158157862	3773256238	3594500837	الأصول المتداولة
4311072862	4002628738	3900330837	مجموع الميزانية
0,96	0,94	0.92	نسبة سيولة الأصول %

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على 04-02.

الشكل رقم 02-10: نسبة سيولة الأصول خلال فترة الدراسة



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق.

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة سيولة الأصول تفوق 0,5 خلال السنوات الثلاثة على التوالي من مجموعة الأصول المتداولة تمثل 0,92، 0,94، 0,96، للسنوات الثلاثة على التوالي من مجموع الأصول، لأن هناك استثمارات مستهلكة وهي تؤثر على مردودية المؤسسة سلباً.

2. نسبة السيولة العامة

تحسب السيولة العامة وفقاً للعلاقة التالية:

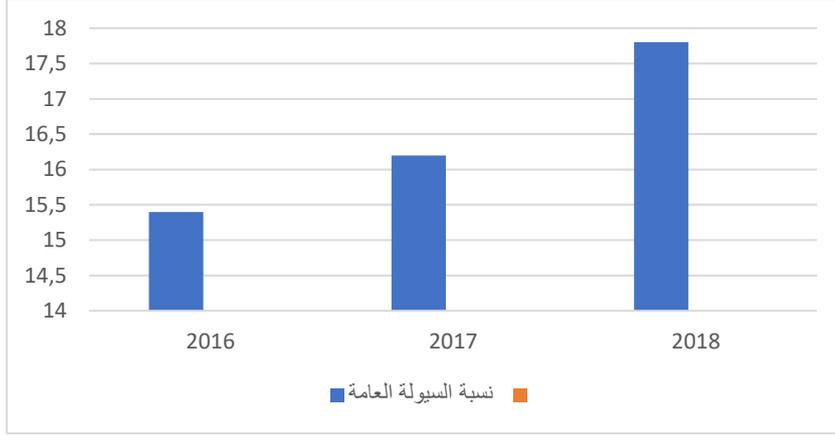
$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{ديون قصيرة الأجل} \times 100}$$

الجدول رقم 02-13: يمثل مراحل تطور نسبة السيولة العامة خلال فترة الدراسة

2018	2017	2016	البيان
4158157862	3773256238	3594500837	الأصول المتداولة
232560000	232560000	232560000	ديون قصيرة الأجل
17.8	16.2	15.4	نسبة السيولة العامة %

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 04-02

الشكل رقم 02-11: نسبة السيولة العامة خلال فترة الدراسة.



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق.

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن النسب المتحصل عليها تقدر بـ 15.4 في سنة 2016 و 16.22 في سنة 2017 و 17.8 في سنة 2018، بالنسبة لسنوات الدراسة أكبر من 1 وذلك يعني أن المؤسسة تستطيع تسديد ديونها، والحصول على قروض جديدة، وبالتالي يمكن القول أن المؤسسة استطاعت مواجهة التزاماتها في مواعيد استحقاقها وذلك بفضل السيولة التي لديها.

ثالثاً: نسب النشاط

تقيس نسبة النشاط الكفاءة التي تستخدم بها المؤسسة الموجودات أو الموارد المتاحة لها عن طريق اجراء مقارنات فيما بين مستوى المبيعات ومستوى الإستثمار في عناصر الموجودات.

1. معدل دوران إجمالي الأصول:

يحسب هذا المعدل بالعلاقة التالية:

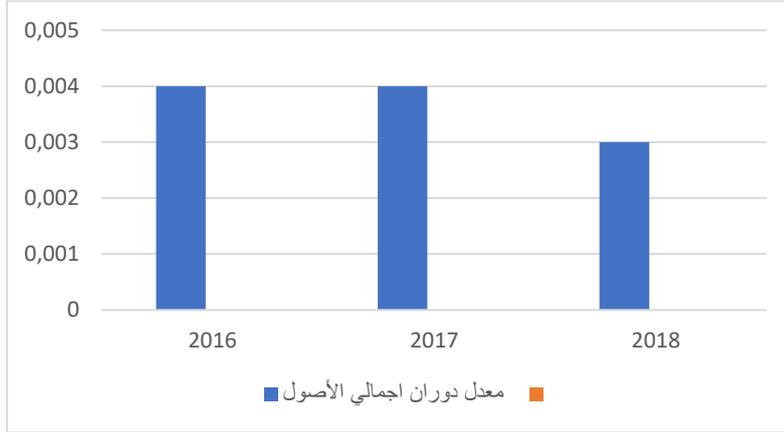
$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال/إجمالي الأصول} \times 100}{\text{معدل دوران إجمالي الأصول}}$$

الجدول رقم 02-14: يمثل معدل دوران إجمالي الأصول خلال فترة الدراسة.

2018	2017	2016	البيان
16611429	16611429	16611429	رقم الأعمال
4311072862	4002628738	3900330837	إجمالي الأصول
0.003	0.004	0.004	معدل دوران إجمالي الأصول %

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم.

الشكل رقم 02-12: معدل دوران إجمالي الأصول خلال فترة الدراسة



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق.

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن المعدلات المتحصل عليها من خلال السنوات الثلاثة كانت منخفضة خلال السنوات الثلاث بنسبة 0.004 و 0.003 على التوالي ويدل من الانخفاض على أن المؤسسة لديها نقص وتراجع كبير في أدواتها، هذا ما يعني انخفاض كفاءة الإدارة خلال السنوات الثلاث، يدل هذا الانخفاض على تراجع أداء المؤسسة ومن أجل تجنب هذا الانخفاض إما أن تقوم المؤسسة بالاستغلال كامل أصولها أو تقوم ببيع حزم من أصولها غير المستعملة.

2. معدل دوران الأصول الجارية (الثابتة)

يحسب معدل دوران الأصول الجارية بالعلاقة التالية:

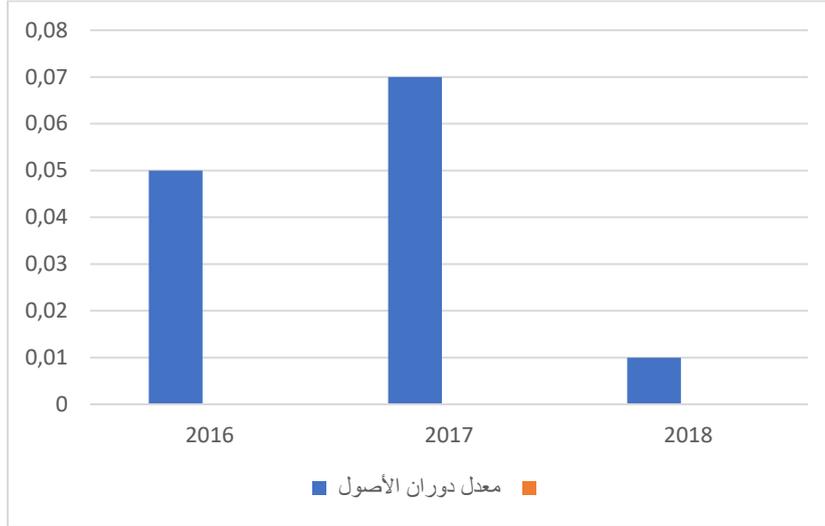
$$\text{معدل دوران الأصول الجارية} = \text{رقم الأعمال/الأصول غير الجارية} \times 100$$

الجدول رقم 02-15: يمثل معدل دوران الأصول غير الجارية خلال فترة الدراسة.

البيان	2016	2017	2018
رقم الأعمال	16611429	16611429	16611429
الأصول غير الجارية	305830000	229372500	152915000
معدل دوران الأصول غير الجارية %	0.05	0.07	0.01

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 02-04

الشكل رقم 02-13: معدل دوران الأصول غير الجار خلال سنوات الدراسة



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق.

التعليق: نلاحظ أن معدلات دوران الأصول غير الجارية قدرت ب 0,05 في سنة 2016، و0,07 في سنة 2017، و0,01 في سنة 2018 خلال السنوات الثلاث فهي منخفضة وهذا يعني أن الأداء التشغيلي منخفض وفي هذه الوضعية تستلزم من الإدارة أما استغلال كل أصولها أو بيع جزء منها والغير مستغلة في هذه السنة.

3. معدل دوران الأصول الجارية (الأصول المتداولة)

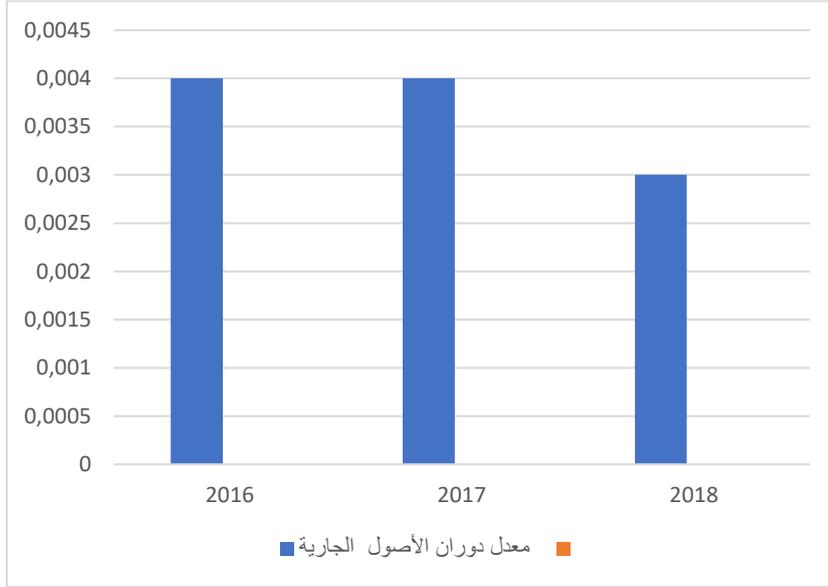
معدل دوران الأصول الجارية=رقم الأعمال/الأصول الجارية 100X

الجدول رقم 02-16: يمثل معدل دوران الأصول الجارية خلال فترة الدراسة

البيان	2016	2017	2018
رقم الأعمال	16611429	16611429	16611429
الأصول المتداولة	3594500837	3773256239	4158157862
معدل دوران الأصول الجارية%	0.004	0.004	0.003

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 02-04

الشكل رقم 02-14: معدل دوران الأصول الجارية خلال فترة الدراسة.



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق.

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن معدل دوران الأصول الجارية في سنوات الثلاث 2016، 2017، 2018،

بين 0.004 و0.003 وهو معدل منخفض جدا وقد يكون هذا راجع إلى سوء تسيير المخزون.

المبحث الثاني: التحليل المالي لمشروع نجارة الألمنيوم بواسطة المؤشرات والنسب المالية

يتناول هذا المبحث تقديم عام حول مشروع نجارة الألمنيوم المقدم من طرف الوكالة الوطنية ودعم الشباب -تبسة،

وعليه سوف يتم التعرض إلى ما يلي:

- لمحة حول مشروع نجارة الألمنيوم؛
- تحليل الميزانيات بواسطة مؤشرات التوازن المالي؛
- تحليل الميزانيات بواسطة النسب المالية.

المطلب الأول: لمحة حول مشروع نجارة الألمنيوم

يعد مشروع نجارة الألمنيوم مشروع صناعي صغير إلى متوسط الحجم ويمتاز بارتفاع فرص نجاحه في ظل الظروف الاقتصادية الحالية والمعاناة التي تواجهها بعض المشروعات الأخرى، ونظرا للإقبال الكبير على المواد المصنعة من الألمنيوم كالشبابيك والأبواب والمطابخ وبعض قطع الديكور والأثاث فان فكرة إنشاء ورشة لتصنيع تلك المواد المصنعة من الألمنيوم وبيعها تعد فكرة ناجحة ومرجحة.

أولا: تقديم المشروع

يهدف هذا المشروع إلى انتاج الثريات والشمعدانات والمصاييح والإكسسوار وغيرها وجميع الأعمال الفنية والمعدنية وغيرها، تصلح للعديد من المؤسسات والمنازل والمكاتب مما ينعكس بالضرورة على التصميمات المقترحة والمناسبة لطبيعة خدمات الألمنيوم.

وفي هذا تقدم أحد الشباب إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب "وكالة تبسة" بفكرة إنشاء مشروع صناعة الألمنيوم ، حيث يتطلب لقيام هذا المشروع عند بدايته ثلاث موظفين على الأقل متخصصين في نجارة الألمنيوم ليقوم بالذهاب إلى العملاء لمعاينة المواقع والقيام بعمليات التصنيع والتكيب ومن الضروري تشغيل عمال أكفاء لكي يتمكن من استغلال المعدات المتوفرة لديهم بالشكل الأمثل لإنتاج أفضل المنتوجات، يهدف إلى تقديم عملا جنبا على جنب مع تطور مستمر لزيادة وبناء ولاء العملاء وإنشاء وابتكار النماذج الأصلية باستمرار لتناسب الجميع ويتطلب هذا النشاط القوة الجسدية والدقة والمهارات، كما يجب الالتزام واحترام معايير السلامة أثناء التثبيت واستخدام المواد الحرارية والكهربائية والميكانيكية وغيرها.

ثانيا: معدات وأدوات نجارة الألمنيوم

يحتاج المشروع إلى مجموعة من المعدات والأدوات المتخصصة ليتمكن الصانع من تقديم منتجات منتجة قادرة على

تحقيق الرضا للعملاء وهذه الأدوات والمعدات تتمثل فيما يلي:

- ماكينة قص الألمنيوم تتوفر منها أحجام وأنواع مختلفة ويمكن الاختيار على حسب النشاط ورأس المال؛
- آلة ثقب وتشكيل الألمنيوم قاطع كهربائي؛
- مثقاب كهربائي يدوي؛
- مفكات براغي ذات قياسات مختلفة؛
- أدوات السلامة مثل القفازات وبدلة العمل ونظارات واقية؛
- طاولة تجميع أجزاء الألمنيوم.

المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

تم التعرض في هذا المطلب إلى تقديم جداول تخص كل من الميزانيات المالية الختامية والمختصرة، وذلك من أجل

التحليل المالي.

الجدول رقم 02-17: الميزانية الوظيفية للسنوات المتتالية 2016، 2017، 2018.

2018	2017	2016	الأصول
			الأصول غير الجارية
31800462	47700692	63600923	معدات إنتاج
			الأصول الجارية
136568439	124371311	118041450	الصندوق
318659691	290199711	27530049	البنك
487028592	462271730	457072422	المجموع
2018	2017	2016	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
1787142	1787142	1787142	رأس المال
408394337	358617484	328398123	النتيجة
			الخصوم غير الجارية
25019990	50039981	75059971	قروض بنكية
			الخصوم الجارية

51827123	51827123	51827123	ديون أخرى
487028592	462271730	457072422	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "وكالة ولاية تبسة"

الجدول رقم 02-18: الميزانية المختصرة لسنوات المتتالية: 2016، 2017، 2018.

2018	2017	2016	الأصول
31800462	47700692	63600923	الاستخدامات الثابتة
			الأصول المتداولة
00	00	00	للاستغلال
00	00	00	خارج الاستغلال
455228131	414571037	393471499	خزينة الأصول
48728592	462271730	4507072422	المجموع
			الموارد الثابتة
410181479	360404626	330185328	الأموال الخاصة
25019990	50039981	75059971	الديون المالية
			الخصوم المتداولة
51827123	51827123	51827123	للاستغلال
00	00	00	خارج الاستغلال
00	00	00	خزينة الخصوم
48728592	462271730	4507072422	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف الوكالة.

ثانيا: تحليل الميزانية المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي

يهتم هذا الجزء بحساب مؤشرات التوازن المالي للمشروع محل الدراسة.

1- حساب رأس المال العامل FR:

يتم حساب رأس المال العامل بالاعتماد على القانون التالي:

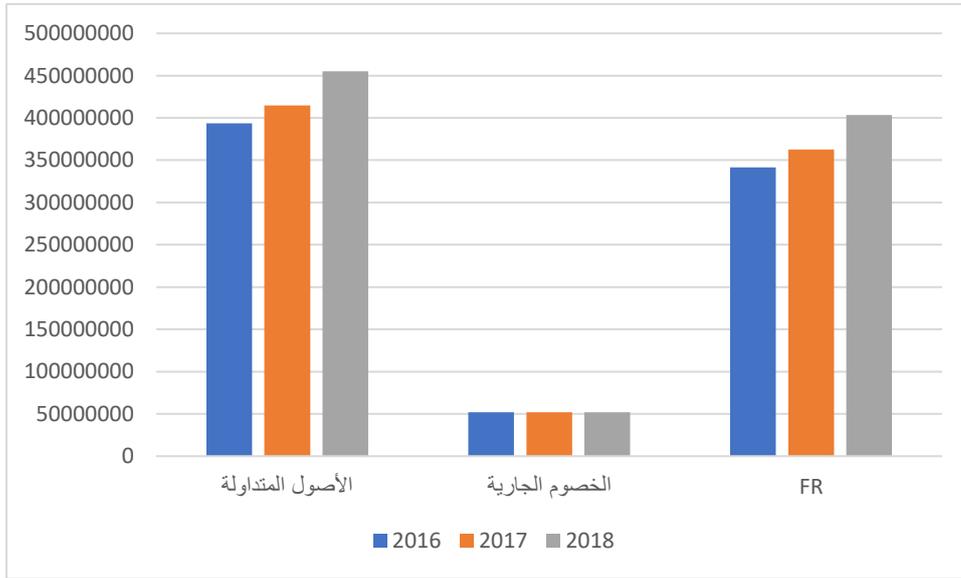
$$\text{رأس المال العامل FR} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم الجارية}$$

الجدول رقم 02-19: يمثل تطور رأس المال العامل خلال فترة الدراسة.

2018	2017	2016	البيان
455228131	414571037	393471499	الأصول المتداولة
51827123	51827123	51827123	الخصوم الجارية
403401008	362743914	341644376	FR

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 02-18.

الشكل رقم 02-15: يمثل تطور رأس المال العامل خلال فترة الدراسة



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت رأس مال عامل موجب خلال سنوات الدراسة، ففي سنة

2016 قدر ب 341644376 دج مقارنة بسنة 2017 إرتفع رأس المال العامل 362743914 دج أي بنسبة

5,81

أما بالنسبة لسنة 2018 مقارنة بسنة 2017 نلاحظ أن رأس المال العامل ارتفع ب 403401008 دج أي نمو

بقيمة 10,07

التفسير: بما أن رأس المال العامل موجب (FR) هذا يعني أن هناك فائض في الأموال الدائمة المتبقية بعد تمويل كل

أصولها الثابتة في هذه الحالة يعني أن المؤسسة تمكنت من تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية، وحققت فائض

في رأس المال، وهذا يعني أن المؤسسة ذات هيكلية مالية سليمة.

2- حساب احتياجات رأس المال العامل (BFR)

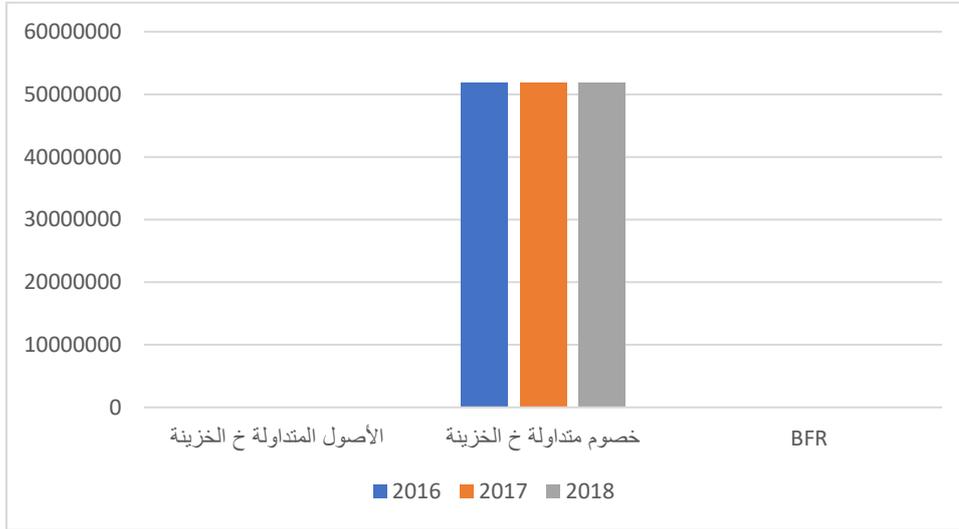
احتياجات رأس المال العامل (= BFR) الأصول المتداولة خ الخزينة - خصوم متداولة خ الخزينة

الجدول رقم 02-20: جدول تطور إحتياج رأس المال العامل خلال فترة الدراسة.

2018	2017	2016	البيان
00	00	00	الأصول المتداولة خ الخزينة
51827123	51827123	51827123	خصوم متداولة خ الخزينة
-51827123	-51827123	-51827123	BFR

المصدر: من اعدا الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 02-18

الشكل رقم 02-16: تطور إحتياج رأس المال العامل خلال فترة الدراسة



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق.

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انه لا يوجد إحتياج في رأس المال العامل ($BFR < 0$)

التفسير: ويعود سبب تحقيق BFR سالب إلى وجود مواد مالية متاحة فائضة لم تستخدم في دورة الاستغلال

3- حساب الخزينة الصافية TR

يتم حساب الخزينة الصافية كما يلي:

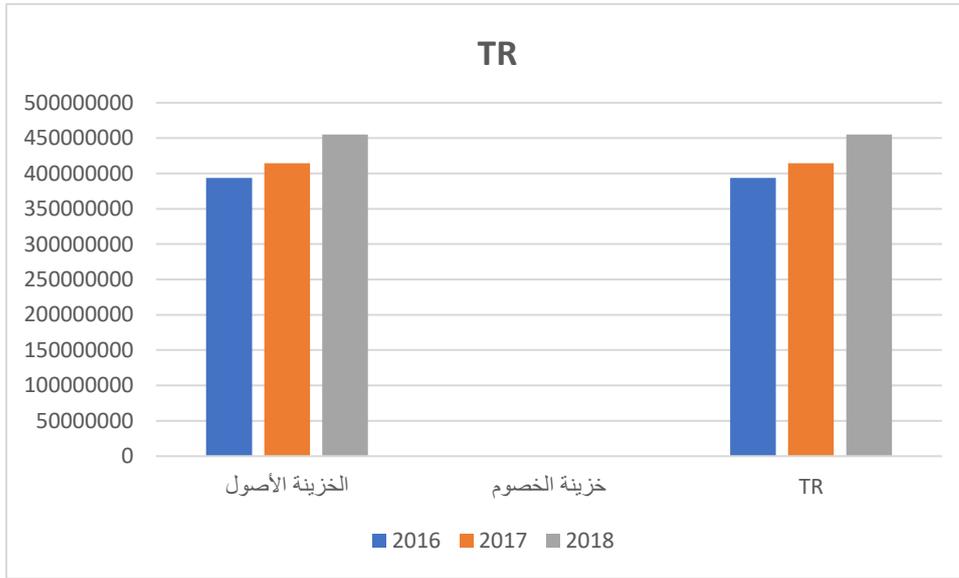
الخبزينة الصافية = خزينة الأصول - خزينة الخصوم

الجدول رقم 02-21: تطور الخزينة الصافية خلال فترة الدراسة

2018	2017	2016	البيان
455228131	414571037	393471499	الخزينة الأصول
00	00	00	خزينة الخصوم
455228131	414571037	393471499	TR

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 02-18.

الشكل رقم 02-17: تطور الخزينة الصافية خلال فترة الدراسة



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق.

التعليق: من خلال الجدو لنلاحظ أن الخزينة موجبة خلال سنوات الدراسة، ففي سنة 2016 كانت تقدر بـ 393471499 دج كما نلاحظ سنة 2017 ارتفاع في الخزينة قدر بـ 414571037 دج أي معدل نمو يقدر بـ 5,08.

التفسير: بينما سنة 2018 كانت زيادة في الخزينة قدرة بـ 455228131 دج أي نمو بنسبة 8,93 ويفسر وجود الخزينة موجبة خلال سنوات الدراسة فهذا يدل على أن المؤسسة تتوفر على موجودات نقدية تسمح لها بمواجهة التزاماتها واحتياجاتها مع الغير.

المطلب الثالث: التحليل المالي باستخدام النسب المالية

تناولنا في هذا المطلب بالتحديد حساب أهم النسب المالية التي سوف تستخدم لتحليل الحالة المالية للمؤسسة محل الدراسة.

أولاً: نسب الهيكل التمويلي

يتم حساب نسبة الهيكل التمويلي كما يلي:

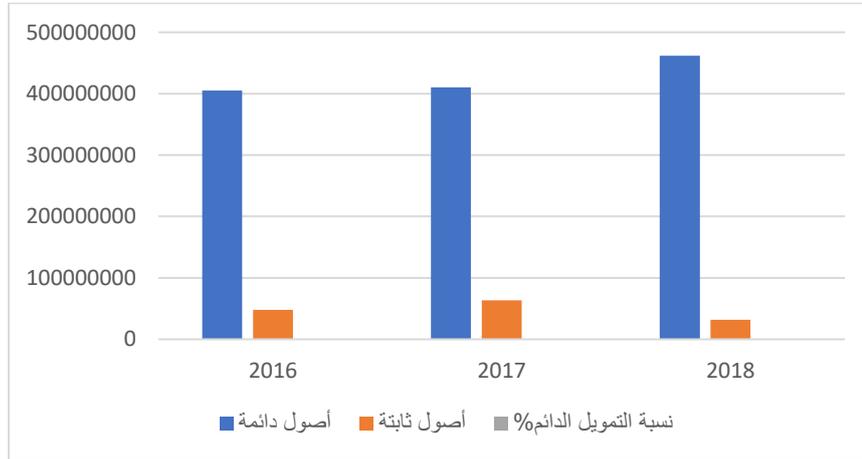
نسب التمويل الدائم = الأموال الدائمة/الأصول الثابتة

الجدول رقم 02-22: يمثل تطور نسبة التمويل الدائم خلال فترة الدراسة.

2018	2017	2016	البيان
462008602	410444607	405245236	أصول دائمة
31800462	63600923	47700626	أصول ثابتة
14,52	6.45	8.49	نسبة التمويل الدائم %

المصدر: من اعداد الطلبة من خلال الجدول رقم 02-18.

الشكل رقم 02-18: مراحل تطور نسبة التمويل الدائم خلال فترة الدراسة.



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق.

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم تفوق الواحد خلال السنوات الثلاثة المدروسة (2016/2017/2018)، وهذا بمعنى أن المؤسسة لها رأس مال عامل موجب خلال السنوات الثلاثة وهذا يشكل

ارتياح لدى المؤسسة فهي بذلك حققت واستطاعت تكوين هامش أمان فقد قامت بتغطية أصولها الثابتة بأموالها الدائمة ويمكنها أيضا تغطية جزء من أصولها المتداولة.

1- نسب التمويل الخاص:

يتم حساب نسبة التمويل الخاص كما يلي:

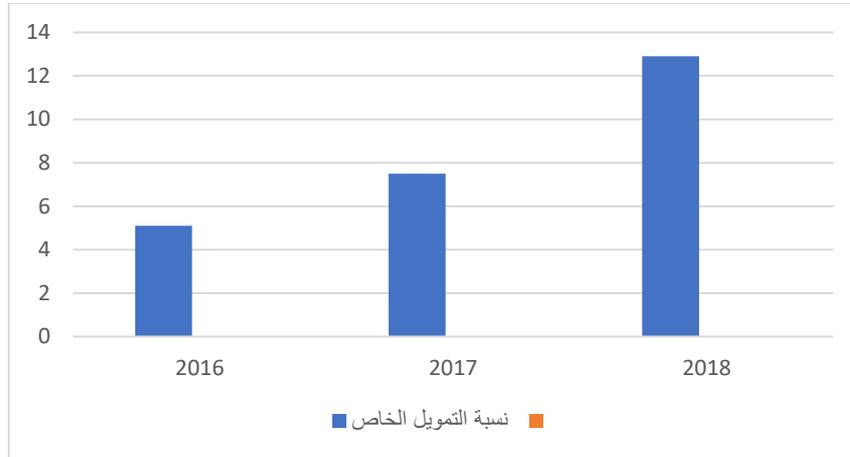
$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{أصول ثابتة}}$$

الجدول رقم 02-23: يمثل تطور نسبة التمويل الخاص خلال فترة الدراسة.

2018	2017	2016	البيان
4101814479	360404626	330185328	الأموال الخاصة
31800462	47700626	63600923	أصول ثابتة
12.9	7.5	5.1	نسبة التمويل الخاص %

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 02-18.

الشكل رقم 02-19: نسبة التمويل الخاص خلال فترة الدراسة



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق.

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي تفوق الواحد خلال السنوات الثلاث المدروسة (2016/2017/2018) أي أن المؤسسة تمكنت من تغطية أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة دون اللجوء إلى موارد خارجية، وكذا تحقق فائض لتمول به جزء من أصولها المتداولة، وعلى العموم هذه الوضعية جيدة ومرجحة بالنسبة للمؤسسة.

2- نسبة الاستقلالية المالية:

يتم حسابها كما يلي:

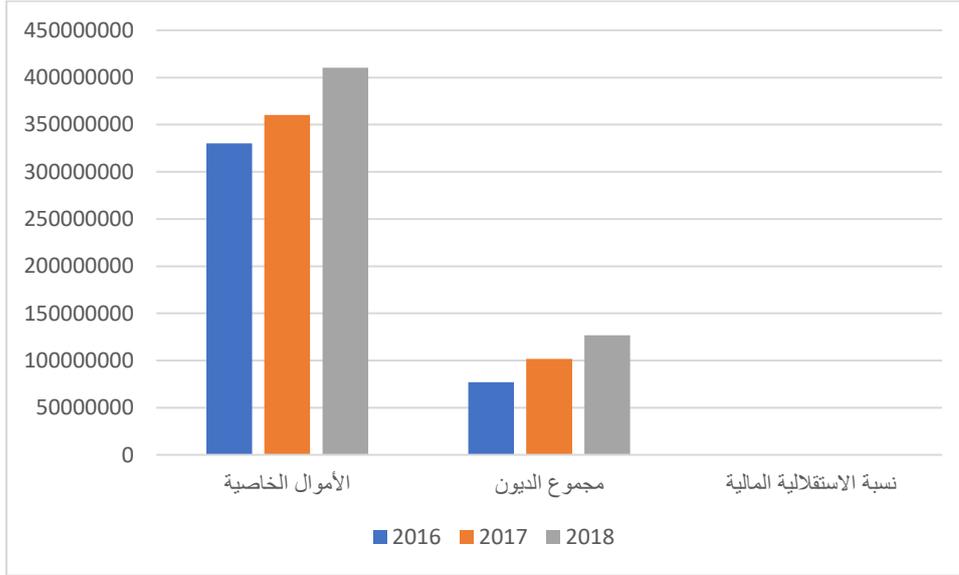
$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}} \times 100$$

الجدول رقم 02-24: تطور نسبة الاستقلالية المالية خلال فترة الدراسة.

2018	2017	2016	البيان
410181479	360404626	330185328	الأموال الخاصة
126887094	101867104	76847113	مجموع الديون
3,23	3,53	4,29	نسبة الاستقلالية المالية

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 02-18.

الشكل رقم 02-20: نسبة الاستقلالية المالية.



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق.

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية تفوق الواحد خلال السنوات الثلاثة المدروسة

(2016/2017/2018) يمكن القول أن المؤسسة مستقلة ماليا حيث استطاعت تغطية جميع ديونها بواسطة أموالها

الخاصة، كما حققت أحسن نسبة في سنة 2016.

3- نسبة التمويل الخارجي:

يتم حساب التمويل الخارجي كما يلي:

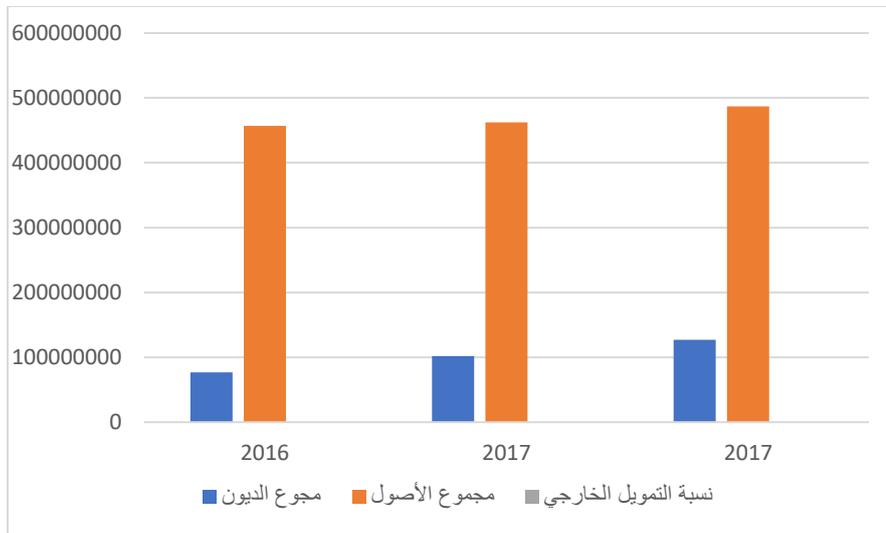
$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

الجدول رقم 02-25: تطور نسبة التمويل الخارجي خلال فترة الدراسة

2017	2017	2016	البيان
126887094	101867104	76847113	مجموع الديون
487028590	462271730	457072422	مجموع الأصول
0,26	0,22	0,16	نسبة التمويل الخارجي

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 02-18.

الشكل رقم 02-21: نسبة التمويل الخارجي خلال سنوات الدراسة.



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق.

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ تبين هذه النسبة أن المؤسسة تعتمد في تدبير الأموال على الغير أكثر من اعتمادها الملاك، فبنسبة لسنة 2016 تقدر نسبة الاقتراض 0,16، أما في سنة 2017 فهي تقدر ب 0,22 كما أنها في سنة 2018 قدرت ب 0,26 مما يتضح بأن المؤسسة تتجه أكثر نحو الاعتماد على التمويل الخارجي لتغطية احتياجاتها المالية، وبكل تأكيد هذا سوف يترتب عليه الزيادة في الاعباء الثابتة وفي المخاطر التي يتعرض لها الدائنون في تحصيل أموالهم.

ثانيا: نسب السيولة

الغرض من هذه النسبة الوقوف على قدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون القصيرة الأجل

ضمن الخصوم، وهذا بحساب مجموعة من النسب منها:

1- نسبة سيولة الأصول

يتم حساب سيولة الأصول كما يلي:

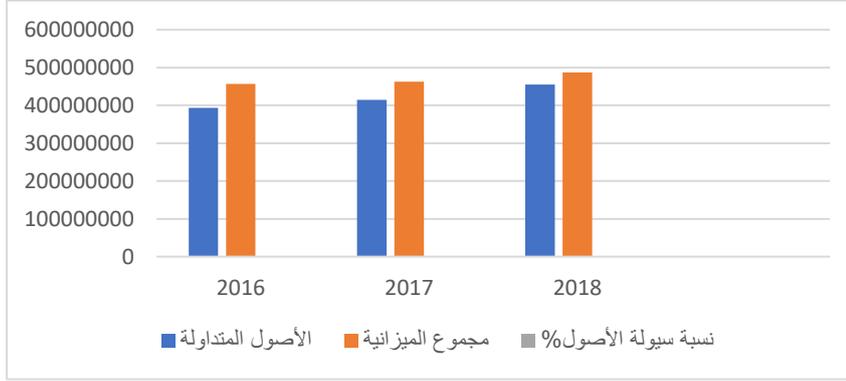
نسبة سيولة الأصول = الأصول المتداولة / مجموع الميزانية X 100

الجدول رقم 02-26: يمثل تطور نسبة الأصول خلال فترة الدراسة.

البيان	2016	2017	2018
الأصول المتداولة	393471499	414571037	455228131
مجموع الميزانية	457072422	462271730	487028522
نسبة سيولة الأصول %	0.86	0.89	0.93

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 02-18.

الشكل رقم 02-22: نسبة سيولة الأصول خلال فترة الدراسة.



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق.

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة سيولة الأصول تفوق 0,5 خلال السنوات الثلاثة على التوالي من

مجموعة الأصول المتداولة تمثل 86%، 89%، 93% للسنوات الثلاثة على التوالي من مجموع الأصول، أن هناك

استثمارات مستهلكة وهي تؤثر على مردودية المؤسسة سلبيًا.

2- نسبة السيولة العامة

يتم حساب نسبة السيولة كما يلي:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل X 100

الجدول رقم 02-27: يمثل تطور نسبة السيولة العامة خلال فترة الدراسة.

البيان	2016	2017	2018
الأصول المتداولة	439347149	414571037	455228131

51827123	51827123	51827123	ديون قصيرة الأجل
8.78	7.99	8,47	نسبة السيولة العامة %

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 02-18.

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن النسب المتحصل عليها تقدر ب84,77 في سنة 2016 ، وفي سنة 2017 قدرت ب 7,99 وفي سنة 2018 قدرت ب8.78، بالنسبة لسنوات الدراسة أكبر من 1 وذلك يعني أن المؤسسة تستطيع تسديد ديونها، والحصول على قروض جديدة، وبالتالي يمكن القول أن المؤسسة استطاعت مواجهة التزاماتها في مواعيد استحقاقها وذلك بفضل السيولة التي لديها.

ثالثا: نسب النشاط:

هي نسب مكتملة لنسب التمويل والسيولة، حيث تأخذ هذه النسب نشاط المؤسسة بعض الإعتبار لتسريع دوران باقي أصولها المتداولة وتمثل أهم هذه النسب فيما يأتي:

1- معدل دوران إجمالي الأصول

يتم حساب معدل دوران إجمالي الأصول كما يلي:

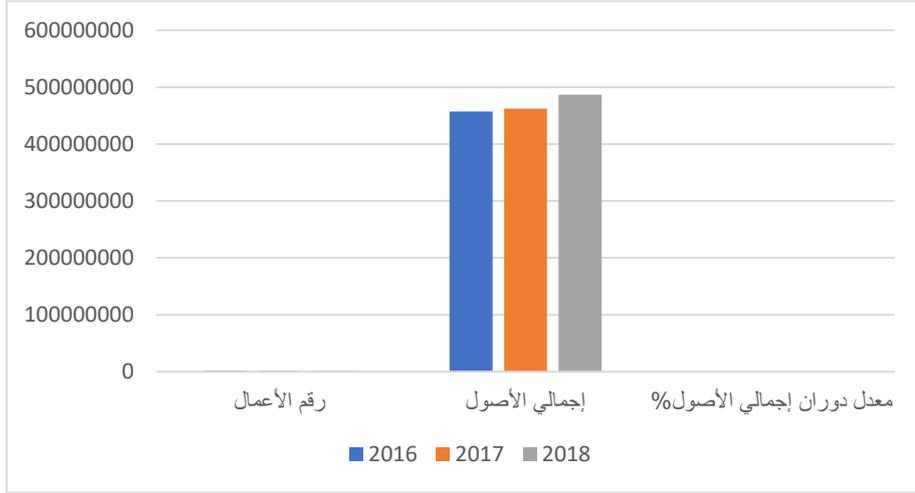
$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال/إجمالي الأصول}}{100X}$$

الجدول رقم 02-28: تطور معدل دوران إجمالي الأصول خلال فترة الدراسة

2018	2017	2016	البيان
1787142	1787142	1787142	رقم الأعمال
487028592	462271730	457072422	إجمالي الأصول
0.003	0.003	0.003	معدل دوران إجمالي الأصول %

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 02-18

الشكل رقم 02-23: مراحل تطور معدل دوران إجمالي الأصول خلال فترة الدراسة.



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق.

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن المعدلات المتحصل عليها من خلال السنوات الثلاثة كانت منخفضة خلال السنوات الثلاث بنسبة 0.0039 في سنة 2016، و 0.0038 في سنة 2017، و 0,0036 في سنة 2018 حيث يدل الانخفاض على أن المؤسسة لديها نقص وتراجع كبير في أدائها، وهذا ما يعني انخفاض كفاءة الإدارة خلال السنوات الثلاث، يدل هذا الانخفاض على تراجع أداء المؤسسة ومن أجل تجنب هذا الانخفاض أما أن تقوم المؤسسة باستغلال كامل أصولها أو تقوم ببيع حزم من أصولها غير المستعملة.

2- معدل دوران الأصول غير الجارية:

يتم حساب معدل دوران إجمالي الأصول غير الجارية كما يلي:

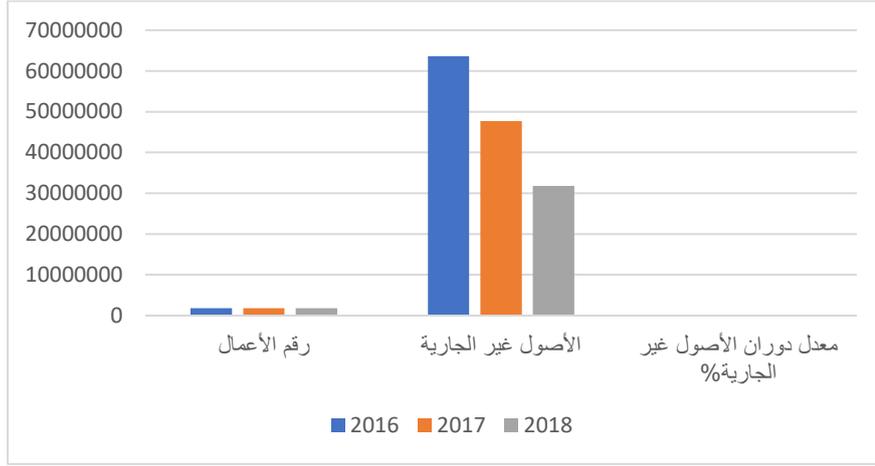
معدل دوران الأصول غير الجارية (الثابتة) = رقم الأعمال / الأصول غير الجارية

الجدول رقم 02-29: معدل دوران الأصول غير الجارية خلال فترة الدراسة.

2018	2017	2016	البيان
1787142	1787142	1787142	رقم الأعمال
31800462	47700692	63600923	الأصول غير الجارية
0.05	0.03	0.02	معدل دوران الأصول غير الجارية %

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 02-18.

الشكل رقم 02-24 تطور معدل دوران الأصول غير الجارية خلال سنوات الدراسة.



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق.

التعليق: من خلال جدول نلاحظ أن المعدلات دوران الأصول غير الجارية قدرت ب 0,02 في سنة 2016، و0,03 في سنة 2017، و 0,05 في سنة 2018، نلاحظ انه خلال السنوات الثلاث فمعدلات دوران كانت منخفضة وهذا يعني في هذه الوضعية انه يستلزم من الإدارة إما استغلال كل أصولها أو بيع جزء منها والغير مستغلة في هذه السنة.

3- معدل دوران الأصول الجارية:

يتم حساب معدل دوران الأصول الجارية كما يلي:

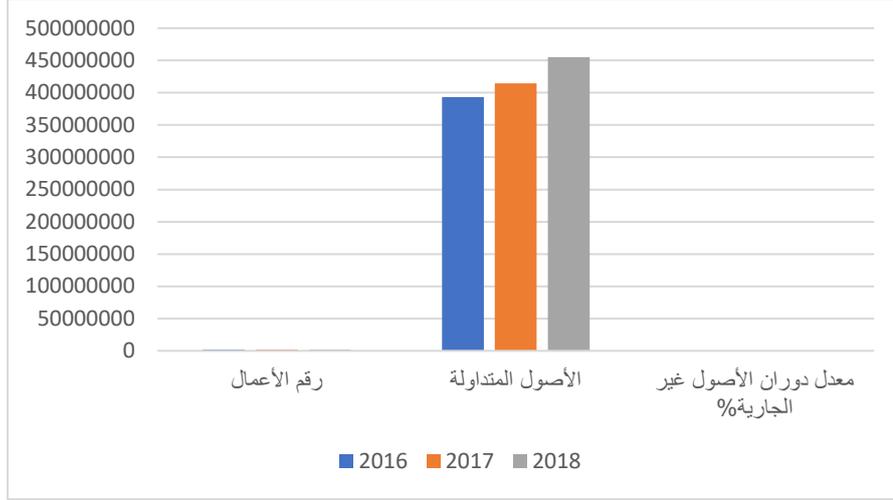
معدل دوران الأصول الجارية (الأصول المتداولة) = رقم الأعمال / الأصول الجارية

الجدول رقم 02-30: معدل دوران الأصول الجارية خلال فترة الدراسة.

2018	2017	2016	البيان
1787142	1787142	1787142	رقم الأعمال
455228131	414571037	393471499	الأصول المتداولة
0.003	0.004	0.004	معدل دوران الأصول غير الجارية %

المصدر: من أعداد الطلبة من خلال الجدول رقم 02-18.

الشكل رقم 02-25: مراحل تطور معدل دوران الأصول غير جارية خلال سنوات الدراسة.



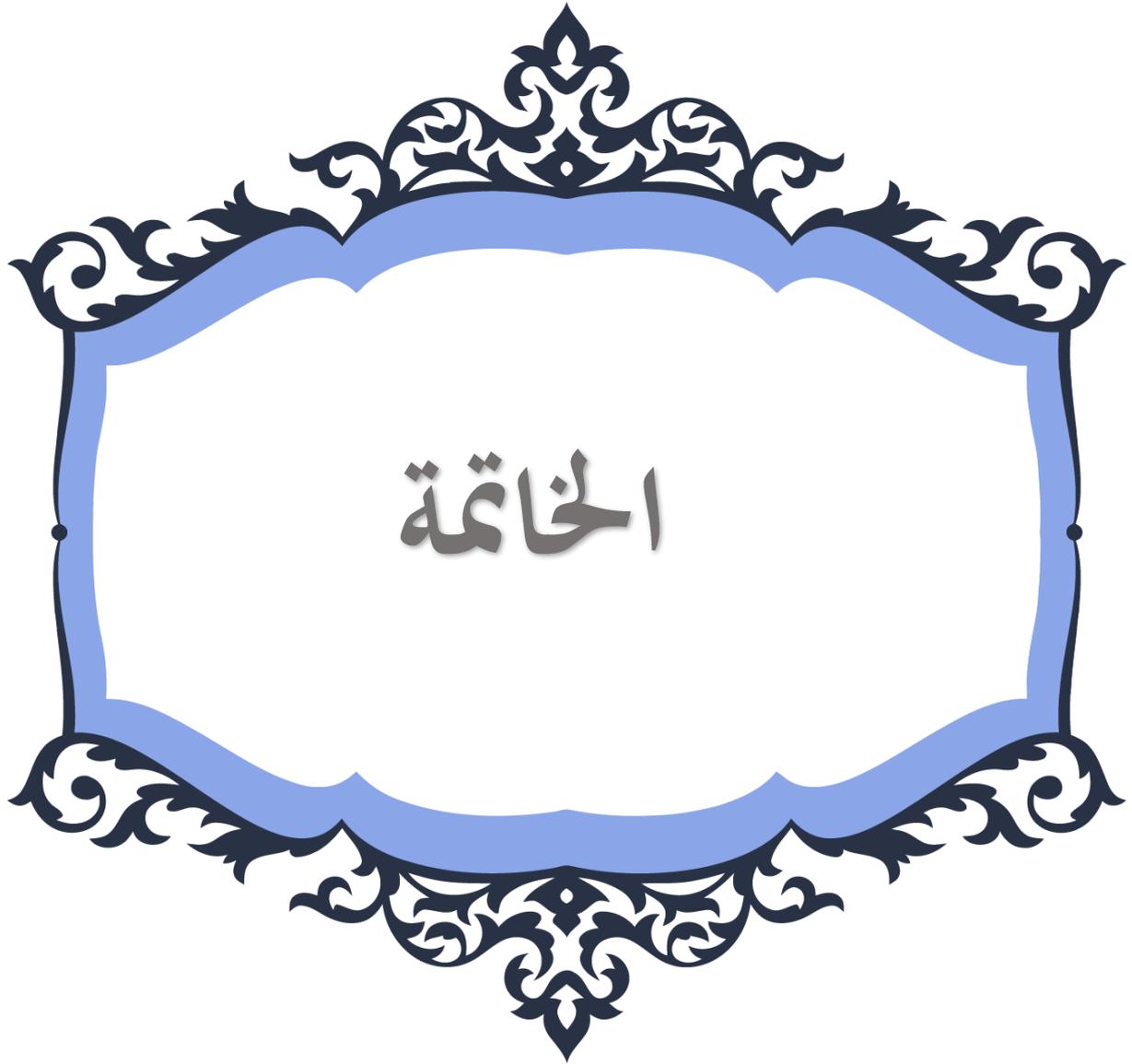
المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق.

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن معدل دوران الأصول المتداولة في سنوات الثلاث 2016، 2017، 2018،

بين 0.004 و 0.003 وهو معدل منخفض جدا وقد يكون هذا راجع إلى سوء تسيير المخزون.

خلاصة:

لقد حاولنا في هذا الفصل التعرف على واقع الوضعية المالية لمشاريع مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب "وكالة ولاية تبسة"، فبدأنا بتعريف شامل للوكالة، بالإضافة إلى عرض أهم نشاطاتها كما تطرقنا كذلك إلى الهيكل التنظيمي لها ثم تطرقنا إلى لمحة تعريفية بالمشروع، ثم عرضنا لميزانيات المالية المختصرة والختامية سنوات 2018، 2017، 2018 ومن خلال قيامنا بتحليل وتشخيص الوضعية المالية للمشروع بالاعتماد على أدوات التحليل المالي يمكن القول أن المشروع تمكن من تحقيق توازن مالي خلال فترة الدراسة ذلك من خلال تحقيقها لخزينة موجبة، وهذا ما تم تأكيده من خلال تحليل مجموعة من النسب والمؤشرات وما يوضحه جدول حسابات النتائج.



من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية لموضوعنا دور التحليل المالي في تقييم المشاريع تبين أن التحليل المالي له أهمية كبيرة في تقييم المالي للمشاريع حيث أنه يمكن من خلال التحليل المالي الكشف عن نقاط القوة والضعف كما يحظى هذا الأخير بأهمية كبيرة في سير عملية تقييم المشاريع وتحديد المركز المالي لها والحكم على وضعيتها من خلال الوثائق المقدمة من المؤسسة كما أن التحليل المالي هو المنطق السليم للتعرف على المشروع قيد التحليل وما أسفرت عنه السياسات والقرارات التي تم تطبيقها من طرف مسيري المشروع.

1. نتائج الدراسة النظرية:

من أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- أن التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن المؤسسة ما ومراقبة نشاطاتها واتخاذ القرارات الصحيحة اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة لها ؛
- يلعب التحلي المالي دورا هاما في تقييم عملية الوضع المالي للمشاريع ويساعد التحليل المالي في الوصول إلى تشخيص دقيق لنقاط القوة والضعف؛
- يحدد التحليل المالي الفرص وبيّن التهديدات التي تواجه المشروع؛
- يساعد التحليل المالي على معرفة تشخيص الحالة المالية للمؤسسة والكشف عن الظروف التي تمر بها وكيفية معالجتها.

2. اختبار الفرضيات:

الفرضية من خلال الدراسة تبين أن:

- الفرضية الأولى: محققة لانه تبين من خلال الدراسة أنه يمكن الاعتماد على مؤشرات التوازن المالي لمعرفة الوضعية المالية للمشروع.
- الفرضية الثانية: محققة دور النسب المالية في تقييم المشاريع هو تحديد نقاط القوة والضعف لهاته المشاريع .

3. النتائج الدراسة التطبيقية:

من أهم النتائج المتوصل إليها:

- رأس المال العامل موجب خلال السنوات الثلاث (2016،2017،2018) وهذه الوضعية تعتبر إيجابية لأن المؤسسة تستطيع تمويل كل الاحتياجات، مما يدل على تحقيق توازنها المالي وهذا يدل على وجود هامش أمان؛
- الخزينة موجبة وهذا ما يفسر أن المؤسسة اتخذت استراتيجية مثبتة للوصول إلى المستوى المطلوب وتحسين المستوى المطلوب وتحسين وضعيتها المالية؛

- أن المؤسسة تتمتع بالاستقلالية ماليا حيث استطاعت تغطية جميع ديونها بواسطة أموالها الخاصة كما خصصت أحسن نسبة في 2016 بالنسبة للمشروع الديكور أما في مشروع نجارة الألمنيوم كانت أحسن نسبة سنة 2018.

4. التوصيات:

بعد التطرق لموضوع دور التحليل المالي في تقييم المشاريع التي تعتبر من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة من أجل الكشف عن الوضعية المالية سواء في الجزء النظري أو التطبيقي، وبعد استخلاص نتائج البحث واثبات صحة الفرضيات سيتم تقديم جملة من التوصيات:

- التحليل المالي يعتبر من أهم العمليات التي تكشف على نقاط القوة والضعف، وعلى مختلف المؤسسات القيام بعملية التحليل من فترة إلى أخرى؛

- استخدام أدوات التحليل المالي من أجل تقييم الوضع المالي وترشيد القرارات المتخذة والكشف على المركز المالي للمؤسسة؛

- تتبع مراحل عملية التحليل المالي خطوة بخطوة من أجل التقييم الجيد والحكم على الوضع المالي للمؤسسة بصورة صحيحة.

5. آفاق الدراسة:

في الأخير يمكن القول أنه بالرغم من الجهد المبذول إلا أنه لا يخلو من النقائص لعلها تكون منطلقا للبحوث الأخرى، كما أردنا التحسين في بعض الجوانب التي يمكن أن تكون عناوين لبحوث في المستقبل ونتطرق إليها في النقاط التالية:

- التحليل المالي باستخدام أدواته ودراسة عينة للمؤسسات والمشاريع؛

- دور التحليل المالي في تسيير الإدارة المالية للمشروع؛

- مقارنة بين أدوات التحليل المالي الحديثة وأدوات التحليل المالي التقليدية في تقييم المشاريع؛

- فعالية وكفاءة التحليل المالي في دعم وترشيد قرارات صناع القرار.



الملحق رقم (1):



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي. تبسة



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم: /ق.ع.إق.ك.ع.إق.ت.ع.ت.ج.ع.ت.ت/ 2018/ 2019

اتفاقية التربص

المادة الأولى:

هذه الاتفاقية تضبط علاقات جامعة العربي التبسي تبسة ممثلة من طرف عميد كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مع المؤسسة: /ق.ع.إق.ك.ع.إق.ت.ع.ت.ج.ع.ت.ت/ 2018/ 2019

مقرها في: /ق.ع.إق.ك.ع.إق.ت.ع.ت.ج.ع.ت.ت/ 2018/ 2019

ممثلة من طرف: /ق.ع.إق.ك.ع.إق.ت.ع.ت.ج.ع.ت.ت/ 2018/ 2019

الترتبة: /ق.ع.إق.ك.ع.إق.ت.ع.ت.ج.ع.ت.ت/ 2018/ 2019

هذه الاتفاقية تهدف إلى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الآتية أسماؤهم:

1- /ق.ع.إق.ك.ع.إق.ت.ع.ت.ج.ع.ت.ت/ 2018/ 2019

2- /ق.ع.إق.ك.ع.إق.ت.ع.ت.ج.ع.ت.ت/ 2018/ 2019

3- /ق.ع.إق.ك.ع.إق.ت.ع.ت.ج.ع.ت.ت/ 2018/ 2019

4- /ق.ع.إق.ك.ع.إق.ت.ع.ت.ج.ع.ت.ت/ 2018/ 2019

وذلك طبقا للمرسوم رقم: 88-90 المؤرخ في 03/05/1988 القرار الوزاري المؤرخ في ماي 1989.

المادة الثانية:

يهدف هذا التربص إلى ضمان تطبيق الدراسات المعطاة في القسم والمطابقة للبرنامج والمخططات التعليمية في تخصص الطلبة المعنيين.

التخصص: /ق.ع.إق.ك.ع.إق.ت.ع.ت.ج.ع.ت.ت/ 2018/ 2019

المادة الثالثة:

التربص التطبيقي يجري في مصلحة /ق.ع.إق.ك.ع.إق.ت.ع.ت.ج.ع.ت.ت/ 2018/ 2019

الفترة من: /ق.ع.إق.ك.ع.إق.ت.ع.ت.ج.ع.ت.ت/ 2018/ 2019 إلى: /ق.ع.إق.ك.ع.إق.ت.ع.ت.ج.ع.ت.ت/ 2018/ 2019

المادة الرابعة :

برنامج التربص المعد من طرف الكلية مراقب عند تنفيذه من طرف جامعة تبسة والمؤسسة المعنية.

المادة الخامسة:

وعلى غرار ذلك تتكفل المؤسسة بتعيين عون أو أكثر يكلف بمتابعة تنفيذ التربص التطبيقي هؤلاء الأشخاص مكلفون أيضا بالحصول على المسابقات الضرورية للتنفيذ الأمثل للبرنامج وكل غياب للمتربص ينبغي أن يكون على استمارة السيرة الذاتية المسلمة من طرف الكلية .

المادة السادسة::

خلال التربص التطبيقي والمحدد بثلاثين يوما يتبع المتربص مجموع الموظفين في وجباته المحددة في النظام الداخلي وعليه يحسب على المؤسسة أن توضع للطلبة عند وصولهم لاماكن تربصهم مجموع التدابير المتعلقة بالنظام الداخلي في مجال الأمن والنظافة وتبين لم الأخطاء الممكنة.

المادة السابعة :

في حالة الإخلال بهذه القواعد فالمؤسسة لها الحق في إنهاء تربص الطالب بعد إعلام القسم عن طريق رسالة مسجلة ومؤمنة الوصول.

المادة الثامنة:

تأخذ المؤسسة كل التدابير لحماية المتربص ضد مجموع مخاطر حوادث العمل وتسهر بالخصوص على تنفيذ كل تدابير النظافة والأمن المتعلقة بمكان العمل المعين لتنفيذ التربص.

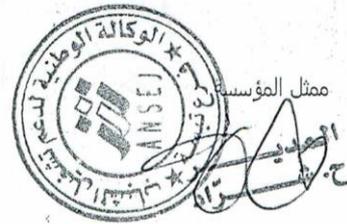
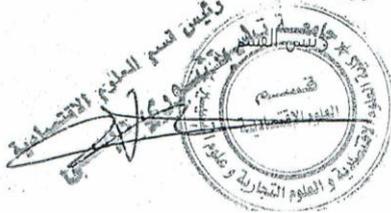
المادة التاسعة :

في حالة حادث ما على المتربصين بمكان التوجيه يجب على المؤسسة أن تلجأ إلى العلاج الضروري كما يجب أن ترسل تقريرا مفصلا مباشرة إلى القسم.

المادة العاشرة:

تتحمل المؤسسة التكفل بالطلبة في حدود إمكانياتها وحسب مجمل الاتفاقية الموقعة بين الطرفين عند الوجود وإلا فالطلبة يتكفلون بأنفسهم من ناحية النقل ، المسكن ، المطعم.

حرر بتبسة في :



الملحق رقم (2):

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي - تبسة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
نيابة عمادة الكلية المكلفة بالدراسات والبحوث المرتبطة بالطلبة
مصاحبة التعليم والتدريب
جامعة العربي التبسي - تبسة

UNIVERSITE DE TEBESSA

UNIVERSITE DE TEBESSA

إذن بطبع مذكرة التخرج ماستر / تقرير ليسانس

أنا المضي أسفله الاستاذ (ة): و..... و.....

أشرف على مذكرة تخرج ماستر / تقرير تربص ليسانس للسنة الجامعية: 2018/2019

ليسانس

الطلبة الآتية أسماؤهم:	الاختصاص	عنوان التقرير بالتفصيل

الماستر

الطلبة الآتية أسماؤهم:	الاختصاص	عنوان المذكرة بالتفصيل
صبارون شامة	الاختصاص في	دور التحليل المالي
فرحي جهينه	و بكي	وتقييم المشاريع

أوافق على القيام بطبع المذكرة أو التقرير وهذا بعد المراجعة

تاريخ الامضاء

الامضاء

اللقب والاسم للأستاذ المؤطر:

2018/05/15



د. و. عام

ملاحظة: تسلم هذه الوثيقة مع مذكرة التخرج الخاص بالماستر أو التقرير الخاص بالليسانس

الملحق رقم (3): معلومات شخصية خاصة بصاحب مشروع الديكور



الديمقراطية الشعبية الجزائرية
وزارة العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

PLAN D'AFFAIRES PHASE CREATION

(A) PRESENTATION DU PROJET					
DATE D'ETABLISSEMENT DU PLAN D'AFFAIRES	09/10/2018	DATE DE DEPOT DU DOSSIER	30/08/2018		
ANTENNE DE :	TEBESSA	ANNEXE DE:	TEBESSA		
N° DOSSIER (siej3)	12010014905	NOMENCLATURE	CNRC	CODE	
INTITULE DU PROJET :	ENTREPRISE DE DECORATION				
FORME JURIDIQUE:	PERSONNE PHYSIQUE	NOM/RAISON SOCIALE			
SECTEUR D'ACTIVITE :	SERVICES NON MARCHANDS FOURNIS A LA COLLECTIVITE				
SECTEUR PRIORITAIRE	NON	ZONE PRIORITAIRE	NON	TYPE DE FINANCEMENT	TRIANGULAIRE
(A.1) PRESENTATION DES PROMOTEURS					
I / - LE GERANT					
Nom :		Nom de jeune fille: //			
Prénom :					
Fils de:		et de :			
Date et lieu de naissance :	06/08/1984	à :			
Situation familiale :	Célibataire	HANDICAPE: //			
Adresse:					
Tel fixe	//	Mobile :	0671127777		
Diplôme(s) :	DESINATEUR DES PLAN				
Expérience professionnelle :	//				
II / - LES ASSOCIES					
Premier associé :					
Nom :	//	Nom de jeune fille:			
Prénom :					
Fils de:		et de :			
Date et lieu de naissance :		à :			
Situation familiale :		HANDICAPE:			
Adresse:					
Tel fixe		Mobile			
Diplôme(s) :		E-mail :			
Expérience professionnelle :					
Deuxieme associé :					
Nom :	//	Nom de jeune fille:			
Prénom :					
Fils de:		et de :			
Date et lieu de naissance :		à :			
Situation familiale :		HANDICAPE:			
Adresse:					
Tel fixe		Mobile			
Diplôme(s) :		E-mail :			
Expérience professionnelle :					
Troisième associé :					
Nom :	//	Nom de jeune fille:			
Prénom :					
Fils de:		et de :			
Date et lieu de naissance :		à :			
Situation familiale :		HANDICAPE:			
Adresse:					
Tel fixe		Mobile			
Diplôme(s) :		E-mail :			
Expérience professionnelle :					

الملحق رقم(4): الميزانية العمومية المتوقعة لمشروع الديكور

N° Dossier :	12010016905
Raison sociale:	
Nom et Prénom du Gérant :	
Activité :	ENTREPRISE DE DECORATION

Bilan Prévisionnels

	1er année			2ème année			3ème Année			4ème année		
	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET
ACTIF												
2-INVESTISSEMENTS	7 910 058.28	817 436.66	7 092 621.62	7 910 058.28	1 634 873.31	6 275 184.97	7 910 058.28	2 452 309.97	5 457 748.31	7 910 058.28	3 269 745.62	4 640 312.66
Cotisation fonds de garantie	122 094.00	24 418.80	97 675.20	122 094.00	48 837.60	73 256.40	122 094.00	73 256.40	48 837.60	122 094.00	97 675.20	24 418.80
Assurances	92 214.28	18 442.86	73 771.42	92 214.28	36 885.71	55 328.57	92 214.28	55 328.57	36 885.71	92 214.28	73 771.42	18 442.86
Frais Préliminaires	50 000.00	10 000.00	40 000.00	50 000.00	20 000.00	30 000.00	50 000.00	30 000.00	20 000.00	50 000.00	40 000.00	10 000.00
Equipements de Production	7 645 750.00	764 575.00	6 881 175.00	7 645 750.00	1 529 150.00	6 116 600.00	7 645 750.00	2 293 725.00	5 352 025.00	7 645 750.00	3 068 300.00	4 587 450.00
Cheriel	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Outilslages	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Equipements Roulant	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Matériels de bureau	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Matériels informatiques	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Aménagement	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
3-STOCKS												
Matières et Fournit												
4- CREANCES												
In caisse			19 185 092.72			22 467 190.80			25 962 237.55			29 747 832.35
Banque			5 755 527.82			6 740 157.24			7 788 671.26			8 924 349.71
Frais de location			13 429 564.90			15 727 033.56			18 173 566.28			20 823 482.65
			0.00			0.00			0.00			0.00
TOTAL			26 277 714.34			28 742 375.77			31 419 985.86			34 388 144.01
PASSIF												
1- FONDS PROPRES			166 114.29			166 114.29			166 114.29			166 114.29
Resultat en inst.D'affect.												
5- DETTES D'INVESTISS												
Emprunts bancaires			5 814 000.00			5 814 000.00			5 814 000.00			5 814 000.00
Autres emprunts (ANSE)			2 325 600.00			2 325 600.00			2 325 600.00			2 325 600.00
Dettes fournisseurs												
Dettes à court terme			0.00			0.00			0.00			0.00
Définition pour compte			0.00			0.00			0.00			0.00
Dettes d'exploitation			17 972 000.06			20 436 661.49			23 114 271.58			25 082 429.79
RÉSULTATS			26 277 714.34			28 742 375.77			31 419 985.86			34 388 144.01
TOTAL			26 277 714.34			28 742 375.77			31 419 985.86			34 388 144.01

الملحق رقم (5): الميزانية العمومية المتوقعة لمشروع الديكور

N° Dossier :	12010014905
Titulaire :	شركة الديكور
Nom et Prénom du Créant :	عبدالله بن محمد
Activité :	ENTREPRISE DE DECORATION

الميزانية العمومية المتوقعة

Bilan Prévisionnels

	5 ème Année			6 ème Année			7 ème Année			8 ème Année		
ACTIF	BRUT	AMORT	NET									
2-INVESTISSEMENTS	7 910 058.28	4 087 183.28	3 822 875.00	7 645 750.00	4 587 450.00	3 058 300.00	7 645 750.00	5 352 025.00	2 293 725.00	7 645 750.00	6 116 600.00	1 529 450.00
Cotisation fonds de garantie	122 094.00	122 094.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Assurances	92 214.28	92 214.28	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Frais Préliminaires	50 000.00	50 000.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Equipements de Production	7 645 750.00	3 822 875.00	3 822 875.00	7 645 750.00	4 587 450.00	3 058 300.00	7 645 750.00	5 352 025.00	2 293 725.00	7 645 750.00	6 116 600.00	1 529 450.00
Cheptel	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Outils	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Equipements Roulant	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Materiels de bureau	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Materiels Informatiques	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Aménagement	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
3-STOCKS												
Matières et Fournit												
4-CREANCES			32 695 640.92			35 945 008.67			37 732 562.38			41 562 571.62
la caisse			9 808 692.28			10 783 502.51			11 319 768.72			12 474 450.59
Banque			22 886 948.64			25 161 505.86			26 412 793.67			29 088 121.03
Frais de location			0.00			0.00			0.00			43 110 000.00
TOTAL			36 518 515.92			39 003 308.37			40 026 287.38			43 110 000.00
PASSIF			166 114.29			166 114.29			166 114.29			166 114.29
1-FONDS PROPRES												
Resultat en Inst.D'affect.												
5- DETTES D'INVESTIS			4 651 200.00			3 488 400.00			2 325 600.00			1 162 800.00
Emprunts bancaires												
Autres emprunts (ANSE)			2 325 600.00			2 325 600.00			2 325 600.00			2 325 600.00
Dettes fournisseurs												
Dettes à court terme												
Déduction pour compte												
Dettes d'exploitation												
RESULTATS			29 375 601.64			33 023 194.09			35 208 973.10			39 455 211.94
TOTAL			36 518 515.92			39 003 308.37			40 026 287.38			43 110 000.00

الملحق رقم (6): معلومات شخصية خاصة بصاحب مشروع نجارة الألمنيوم



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

PLAN D'AFFAIRES PHASE CREATION

(A) PRESENTATION DU PROJET			
DATE D'ETABLISSEMENT DU PLAN D'AFFAIRES	01/02/2017	DATE DE DEPOT DU DOSSIER	05/12/2016
ANTENNE DE :	TEBESSA	ANNEXE DE:	TEBESSA
N° DOSSIER (siej3)	12010014826	NOMENCLATURE	CNRC CODE 90000
INTITULE DU PROJET :	FERRONNERIE ET MENUISERIE METALLIQUES		
FORME JURIDIQUE:	PERSONNE PHYSIQUE	NOM/RAISON	SOCIALE
SECTEUR D'ACTIVITE :	INDUSTRIES SIDERURGIQUES, METAL, MECANIQUE, ELECTRICITE		
SECTEUR PRIORITAIRE	OUI	ZONE PRIORITAIRE	OUI
		TYPE DE FINANCEMENT	TRIANGULAIRE
(A.1) PRESENTATION DES PROMOTEURS			
I / - LE GERANT			
Nom :	DOUAIFIA	Nom de jeune fille:	//
Prénom :	HAMZA		
Fils de:	BOUAZIZ	et de :	DOUAIFIA
Date et lieu de naissance :	20/07/1983	à:	TEBESSA
Situation familiale :	Célibataire	HANDICAPE:	//
Adresse:	CITE EL ABAMBOUC 09 N°02		
Tel fixe	//	Mobile	07.66.66.66.66
Diplôme(s) :	CAP FERRONNERIE	E-mail :	HAMZA.DOUAIFIA@Y.C
Expérience professionnelle :			
II / - LES ASSOCIES			
Premier associé :			
Nom :	//	Nom de jeune fille:	
Prénom :			
Fils de:		et de :	
Date et lieu de naissance :		à:	
Situation familiale :		HANDICAPE:	
Adresse:			
Tel fixe		Mobile	
Diplôme(s) :		E-mail :	
Expérience professionnelle :			
Deuxieme associé :			
Nom :	//	Nom de jeune fille:	
Prénom :			
Fils de:		et de :	
Date et lieu de naissance :		à:	
Situation familiale :		HANDICAPE:	
Adresse:			
Tel fixe		Mobile	
Diplôme(s) :		E-mail :	
Expérience professionnelle :			
Troisième associé :			
Nom :	//	Nom de jeune fille:	
Prénom :			
Fils de:		et de :	
Date et lieu de naissance :		à:	
Situation familiale :		HANDICAPE:	
Adresse:			
Tel fixe		Mobile	
Diplôme(s) :		E-mail :	
Expérience professionnelle :			

الملحق رقم (7): الميزانية العمومية المتوقعة لمشروع نجارة الألمنيوم

N° Dossier :	12010014826
Raison sociale	
Nom et Prénom du Gérant :	
Activité :	FERRONNERIE ET MENUISERIE METALLIQUES

Bilan Prévisionnels

ACTIF	1er année			2ème année			3ème Année			4ème année		
	BRUT	AMORT	NET									
2- INVESTISSEMENTS	1 708 016.17	182 600.93	1 525 415.24	1 708 016.17	365 201.85	1 342 814.32	1 708 016.17	547 802.78	1 160 213.39	1 708 016.17	730 403.70	977 612.47
Frais Préliminaires	117 993.09	23 598.62	94 394.47	117 993.09	47 197.24	70 795.85	117 993.09	70 795.85	47 197.24	117 993.09	94 394.47	23 598.62
Equipements de Production	1 590 023.08	159 002.31	1 431 020.77	1 590 023.08	318 004.62	1 272 018.46	1 590 023.08	477 006.92	1 113 016.16	1 590 023.08	636 009.23	954 013.85
Chaptel	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Coutillages	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Equipements Roulant	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Matériels de bureau	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Matériels informatiques	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Amshagement	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
3-STOCKS	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Matiers et Fourmit												
4- C-RANCES												
la caisse												
Banque												
Frais de location												
T O T A L			3 212 400.65			3 551 622.06			3 873 180.93			4 230 707.13
PASSIF												
1- FONDS PROPRES			17 871.42			17 871.42			17 871.42			17 871.42
Resultat en Inst.D'affect.												
5- DETTES D'INVESTISS												
Emprunts bancaires			1 260 999.52			1 260 999.52			1 260 999.52			1 260 999.52
Autres emprunts (ANSEJ)			518 271.23			518 271.23			518 271.23			518 271.23
Dettes fournisseurs												
Dettes à court terme												
Délitention pour compte			0.00			0.00			0.00			0.00
Dettes d'exploitation			0.00			0.00			0.00			0.00
RÉSULTATS			1 425 258.48			1 764 439.89			2 066 038.76			2 443 564.96
T O T A L			3 212 400.65			3 551 622.06			3 873 180.93			4 230 707.13

الملحق رقم (8): الميزانية العمومية المتوقعة لمشروع نجارة الألمنيوم

N°Dossier : 12010014826
 Raison sociale : ~~XXXXXXXXXX~~
 Nom et Prénom du Gérant : ~~XXXXXXXXXX~~
 Activité : FERRONNERIE ET MENUISERIE METALLIQUES

Bilan Prévisionnels

	5 éme Année			6 éme Année			7 éme Année			8 éme Année		
	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET
ACTIF												
2 INVESTISSEMENTS	1 708 016.17	913 004.63	795 011.54	1 590 023.08	954 013.85	636 009.23	1 590 023.08	1 113 016.16	477 006.92	1 590 023.08	1 272 018.46	318 004.62
Frais Préliminaires	117 993.09	117 993.09	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Equipements de Production	1 590 023.08	795 011.54	795 011.54	1 590 023.08	954 013.85	636 009.23	1 590 023.08	1 113 016.16	477 006.92	1 590 023.08	1 272 018.46	318 004.62
Matériel	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Outillages	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Equipements Roulant	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Matériel de bureau	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Mobilier informatique	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Logiciels informatiques	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Logiciel de gestion	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
STOCKS												
Matières et Fournit			0.00			0.00			0.00			0.00
MATRIÈRES			3 583 685.83			3 584 714.99			4 145 710.37			4 552 281.31
En caisse			1 075 105.75			1 180 414.50			1 243 713.11			1 365 684.39
Banque			2 508 580.08			2 754 300.49			2 901 997.26			3 186 596.91
Frais de location			0.00			0.00			0.00			0.00
T O T A L			4 378 697.37			4 570 724.22			4 622 717.30			4 870 285.92
PASSIF												
2 FOND PROPRES			17 871.42			17 871.42			17 871.42			17 871.42
Capital en sus-Divert.												
RESERVES D'INVESTISSE												
Long terme bancaires			1 000 799.62			750 599.71			500 399.81			250 199.90
Autres emprunts (ANSEF)			518 271.23			518 271.23			518 271.23			518 271.23
Autres fournisseurs												
Autres à court terme			0.00			0.00			0.00			0.00
Provision pour compte			0.00			0.00			0.00			0.00
Autre d'ajustation												
RÉSULTATS			2 841 755.11			3 283 981.86			3 585 174.84			4 083 943.37
T O T A L			4 378 697.37			4 570 724.22			4 622 717.30			4 870 285.92



قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المراجع:

المراسيم

1. المرسوم التنفيذي رقم 96-296، المؤرخ في 08 /09 /1996 (الجريدة الرسمية عدد 54) المادة 01.
2. المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ 06/09/2003 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96/296 المؤرخ في 08/09/1996 والمتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، (الجريدة الرسمية عدد54)، المواد: 2، 3، 4.

الكتب:

العربية

3. أحمد توفيق جميل، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2001.
4. احمد فريد مصطفى، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
5. حسن حامد عبد الحميد، أساليب دراسات الجدوى والتقييم، دار مجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
6. حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
7. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
8. زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي، دار وائل للنشر، ط4، عمان، 1998.
9. شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
10. صابر تاج، محمد عبد الرحمان الكنزي، التحليل المالي: الأصول العلمية والعملية، الخوارزم للنشر والتوزيع، الطائف، 2015.

11. صلاح الدين حسن السيسي، دراسات نظرية وتطبيقية: دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، دار الفكر العربي، القاهرة، 2003.
12. ضرار العتيبي ونضال الجواري، إدارة المشروعات الإنمائية (دراسة وتقدير الجدوى)، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
13. عامر شقر وأيمن الشنطي، الإدارة والتحليل المالي، الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، عمان، 2004.
14. عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان، 2000.
15. عبد الرسول عبد الرزاق الموسوي، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، (دار وائل للنشر، عمان، 2004.
16. عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
17. عبد القادر محمد عبد القادر العطية، دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع المشروعات BOT، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط2، 2011.
18. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رام الله، فلسطين، 2008.
19. كاظم حاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار المناهج، عمان، الأردن، 2001.
20. محفوظ حسين اليحيى وآخرون، التحليل وتقييم المشاريع، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس، القاهرة، 2009.
21. محمد إبراهيم عبد الرحمان، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008.
22. محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي. شركات وأسواق مالية، المملكة العربية السعودية، المريخ، 2009.
23. محمد طيب، محمد عبيدات، الإدارة المالية في القطاع الخاص، عمان دار البداية، 2009.
24. محمد مبروك أبو زيد، التحليل المالي (شركات وأسواق مالية)، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2009.
25. محمد محمود العجلوني وسعيد سامي الحلاق، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

26. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003.
27. مدحت القرشي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2009.
28. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، عمان، دار أجنادين للنشر والتوزيع، 2006.
29. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر، ط5، الإسكندرية، مكتب العربي، 2003.
30. منير شاعر محمد وآخرون، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
31. مؤيد الفضل، تقييم وإدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
32. نعيم نمر داود، نعيم نمر داود، التحليل المالي -دراسة نظرية تطبيقية-، دار البداية، الأردن، 2012.
33. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
34. يحيى عبد الغني أبو الفتوح، دراسات جدوى المشروعات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.
35. يحيى غني النجار، تقييم المشروعات -تحليل معايير ومؤشرات دراسات الجدوى وتقييم كفاءة الأداء-، دار دجلة، العراق، 2010.

الأجنبية

36. Philipe Nasr, "La Gestion De Projet", Gaetan Morin Editeur, Canada, 2006

مذكرات

37. أمينة زغاد، التحليل وقائمة مصادر الأموال واستخداماتها، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البلدة، 2005.
38. بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة في شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص ادارة مالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011.

39. لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، منشورة، تخصص الادارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2012.
40. ليمن سعادة: استخدام التحليل المالي تقييم أداة المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.
41. محمد عدنان، استخدام المؤشرات المالية في تقويم المصرف التجاري السوري، رسالة الإجازة في إدارة الأعمال، كلية الإدارة، جامعة الجزيرة، سوريا، 2004.

المؤتمّات:

42. عبد الغني دادن، محمد أمين كماسي، الأداء المالي من منظور المحاكات المالية، المؤتمر العلمي الدولي حولي الأداء المتميز للمنظمات والحكومات جامعة ورقلة الجزائر 2005.

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على دور التحليل المالي في تقييم المشاريع، على اعتبار التحليل المالي أنه عملية منظمة تقوم بدراسة ومعالجة البيانات المتاحة بهدف الحصول على نقاط القوة والضعف للمشروع أو المؤسسة، وتوقع مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف تم القيام بدراسة ميدانية لمشاريع مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "وكالة ولاية تبسة"، وذلك باستخدام أدوات التحليل المالي، وفي الأخير تم التوصل إلى نتائج الدراسة التالية:

التحليل المالي يلعب دورا هاما في تقييم المشروع حيث يمكن من خلاله مراقبة النشاطات واتخاذ القرارات الصحيحة اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة؛ تحديد القدرة على الاقتراض والوفاء بالديون وتحسين الوضعية المالية للمؤسسة، كما يساعد على معرفة تشخيص الحالة المالية للمؤسسة والكشف عن الظروف التي تمر بها وكيفية معالجتها.

الكلمات المفتاحية:

تقييم المشاريع، التحليل المالي، أدوات التحليل المالي، الميزانيات المالية.

Abstract :

The objectif of this study is to identify the role of financial analysis in evaluating projects, considering that financial analysis is an organized process that examines and processes the available data in order to obtain the strengths and weaknesses of the project or institution and predict its ability to fulfill its obligations. A field study of projects submitted by the National Agency to support the employment of young people, "the state of Tebessa", using the tools of financial analysis, and finally reached the results of the following study :

Financial analysis plays an important role in the evaluation of the project, through which it can monitor the activities and make the right decisions necessary to achieve the objectives set; determine the ability to borrow and meet the debts and improve the financial position of the institution, and helps to know the diagnosis of the financial status of the institution and to disclose the circumstances and how to deal with them .

key words:

Evaluation of projects, Financial analysis, Financial analysis tools, Financial budgets.